مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

التهديدات غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٣-٢٠١٦)

ملخص
رسالة ماجستير

إعداد
عادل عبدالله بركة المطيري

سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية
(الماجستير والدكتوراه)
الرسالة (٥٧)

الكويت - ٢٠٢٠م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية
(الماجستير والدكتوراه)
الرسالة (٥٧)

التهديدات غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٣-٢٠١٦)

ملخص رسالة ماجستير

قدم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت. الأردن. ٢٠١٧م

إعداد
عادل عبدالله بركة المطيري

إشـــراف
الدكتور عاهد المشاقبة

الكويت - ٢٠٢٠م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢٠

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي
الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام ـ دولة الكويت

المحتويات	رقم الصفحة

ـ ملخص	١٣
ـ الإطار النظري للدراسة.....	١٥
ـ المقدمة.....	١٥
ـ أولاً: أهمية الدراسة.....	١٧
ـ ثانياً: أهداف الدراسة.....	١٨
ـ ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها.....	١٨
ـ رابعاً: فرضيات الدراسة.....	١٩
ـ خامساً: المفاهيم والمتغيّرات الأساسية في الدراسة.....	١٩
ـ سادساً: حدود الدراسة.....	٢٥
ـ سابعاً: منهجية الدراسة.....	٢٦
ـ ثامناً: الدراسات السابقة.....	٢٧
ـ ما يُميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.....	٣٠
ـ الفصل الأول : الإطار النظري للأمن والتهديدات الأمنية.....	٣١
ـ المبحث الأول: خصائص الأمن ومستوياته وأبعاده.....	٣٣
ـ المطلب الأول : خصائص مفهوم الأمن.....	٣٣
ـ المطلب الثاني : مستويات الأمن.....	٣٥
ـ المطلب الثالث : أبعاد مفهوم الأمن.....	٣٨
ـ المبحث الثاني : التهديدات الأمنية غير التقليدية.....	٤٠

المحتويات	رقم الصفحة
ـ **المطلب الأول** : طبيعة التهديدات الأمنية غير التقليدية.....	٤٠
ـ **المطلب الثاني** : أنواع التهديدات الأمنية.....	٤٦
ـ **المطلب الثالث** : تحليل التهديدات الأمنية.....	٤٨
ـ **الفصل الثاني : الأمن في مقاربات العلاقات الدولية**.....	٥٥
ـ **المبحث الأول** : الأمن في المقاربات التقليدية في العلاقات الدولية.....	٥٧
ـ **المطلب الأول** : المقاربات الواقعية.....	٥٨
ـ **المطلب الثاني** : المقاربات الليبرالية.....	٧٢
ـ **المبحث الثاني** : الأمن في المقاربات غير التقليدية العلاقات الدولية.....	٨١
ـ **المطلب الأول** : مدرسة كوبنهاجن.....	٨١
ـ **المطلب الثاني** : المقاربة البنائية.....	٨٥
ـ **المطلب الثالث** : المقاربة النقدية الاجتماعية في العلاقات الدولية.....	٨٩
ـ **المطلب الرابع** : مقاربة ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية.....	٩٦
ـ **الفصل الثالث: التهديدات الأمنية غير التقليدية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي**.....	١٠٥
ـ **المبحث الأول** : أثر التهديدات الأمنية غير التقليدية الخارجية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي.....	١٠٧
ـ **المطلب الأول** : الإرهاب الدولي وأمن دول مجلس التعاون الخليجي....	١٠٨
ـ **المطلب الثاني** : الدولة الفاشلة وأمن دول مجلس التعاون الخليجي.....	١١٣

المحتويات	رقم الصفحة
ـ **المطلب الثالث** : مخاطر المشروع النووي الإيراني وأمن دول مجلس التعاون الخليجي.....	١١٧
ـ **المبحث الثاني** : أثر التهديدات الأمنية غير التقليدية الداخلية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي.....	١٢٣
ـ **المطلب الأول**: الطائفية السياسية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي..	١٢٤
ـ **المطلب الثاني**: الاحتجاجات الشعبية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي....	١٢٩
ـ **المطلب الثالث** : مخاطر الاختلالات الديموغرافية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي.....	١٣٦
ـ **المطلب الرابع** : أزمات الاقتصاد والمالية العامة وأمن دول مجلس التعاون الخليجي.....	١٤٤
ـ الخاتمة.....	١٥٢
ـ التوصيات.....	١٥٥
قائمة المراجع.....	١٥٧
المراجع العربية.....	١٥٩
المراجع الأجنبية.....	١٧٦
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.....	١٧٩

المحتويات

رقم الصفحة

- **شكل رقم (١)**: تركيبة سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٤م..... ١٣٨
- **شكل رقم (٢)**: نسبة النساء والرجال من القوى العاملة الوطنية بحسب البلد من دول الخليج ٢٠١٣-٢٠١٥م..... ١٣٩
- **شكل رقم (٣)**: الأهميه النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار ـ الجارية على مستوى مجلس التعاون(٪) - مؤشرات التنمية الاقتصادية - المركز الخليجي الإحصائي..... ١٤٨
- **جدول رقم (١)**: أهم مؤشرات الحسابات القومية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٠ – ٢٠١٤م..... ١٤٩

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم الأمن وتطوره وفق مقاربات العلاقات الدولية، ومعرفة طبيعة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية التي تهدد الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وتحليل مصادر التهديدات الأمنية غير التقليدية بمستوياتها المختلفة، التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي، وتعرّف السياسات الخليجية في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تتعرض لها.

واعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها المنهج المقارن ومنهج التحليل النظمي، للإجابة عن السؤال المحوري المتمثل فيما يأتي، ما تأثيرات التهديدات الأمنية غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي؟.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي : تتعرض دول مجلس التعاون الخليجي لمجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة التي تتصف بأنها غير تقليدية، كتهديدات الطائفية السياسية والإرهاب والاختلالات الديموغرافية والاقتصادية، بالإضافة إلى تهديدات المشروع النووي الإيراني من ناحية تأثيره في ميزان القوى وتأثيراته البيئية من ناحية أخرى.

كما وجدت الدراسة اختلافاً في تحديد مفهوم الأمن بين مقاربات العلاقات الدولية.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت بضرورة أن تتبنى دول مجلس التعاون الخليجي إستراتيجيات أمنية جديدة تأخذ باعتبارها التغيّر الحاصل في طبيعة التهديدات الأمنية وفق المقاربات الأمنية الجديدة وغير التقليدية في العلاقات الدولية، التي تمّ التطرق لها في الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

المقدمة :

بعد التحولات الكبرى التي عرفتها العلاقات الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة، واجهت الدول أنماطاً جديدة من التهديدات الأمنية غير التقليدية؛ عجزت عن التعامل معها وفق مقاربات العلاقات الدولية التقليدية ، مما فرض قيام مراجعات أساسية لكل من مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه الدول في ظل النظام العالمي الجديد.

بينما كان تركيز المقاربات التقليدية على حماية أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية من الأخطار الخارجية باستخدام الوسائل العسكرية، ظهرت تهديدات أمنية جديدة مختلفة في طبيعتها عن التهديدات التقليدية؛ حيث تتميز بكونها غير عسكرية وغامضة المعالم وعابرة للحدود ومبهمة المصدر وغير مرئية وغير متوقعة، كالإرهاب والفقر والجهل والكوارث الطبيعية والجريمة المنظمة عبر الوطنية... إلخ، هذه التهديدات يمكن معالجتها وفق مقاربات العلاقات الدولية الحديثة التي تتعامل مع مفهوم الأمن في إطاره الشامل ومستوياته المختلفة أو بمزيج من الأطروحات النظرية لمقاربات العلاقات الدولية المختلفة معاً، وهذا ماذهب إليه ستيف سميث حين قال : إن « النظريات تتطرق إلى جوانب مختلفة من عالم العلاقات الدولية، وإن دارس هذه العلاقات يمكنه اعتماد طريقة الاختيار والمزج Pick and Mix من بين النظريات وتطبيقها على الظاهرة الدولية موضوع الدراسة».

حظي مفهوم التهديدات الأمنية غير التقليدية باهتمام المفكرين والسياسيين في الغرب مبكراً، بعكس نظرائهم من المفكرين العرب، ويرجع ذلك إلى تراجع قضايا الأمن التقليدي في العالم الغربي كالاحتلال أو الصراعات المسلحة مع انتهاء الحرب الباردة مقابل صعود القضايا الأمنية الجديدة التي باتت تهدد رفاهية المجتمع الغربي، كقضايا الطاقة والمخدرات والبيئة والإرهاب وغيرها.

أما في العالم العربي ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً، فلا تزال قضايا الأمن التقليدي على رأس قائمة الاهتمامات الأمنية كالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والمشكلات الحدودية، بل ازداد زخم تلك التهديدات بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق ٢٠٠٣م وإسقاط نظامه، وما ترتب عليه من إخلال في ميزان القوى بمنطقة الخليج العربي لصالح إيران التي تكاد تكون القوة الإقليمية الوحيدة.

على الرغم من أهمية قضايا الأمن التقليدية وتصدرها أجندة دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها - كمعظم دول العالم - تأثرت بعمق التحولات التي عرفتها المنظومة الأمنية الدولية ، فلقد توسعت مضامين وأبعاد الأمن الإقليمي الخليجي، واتسمت التهديدات الموجهة له بالطبيعة غير التقليدية، ولعل الأزمات الأمنية التي عصفت بدول مجلس التعاون منذ عام ٢٠٠٣م ومابعده دليل على ذلك؛ إذ أخذت بعض التهديدات بالتعاظم كتهديد الإرهاب الدولي وظهور الدولة الفاشلة في الجوار الجغرافي وتأثيراتها الأمنية، وبروز مشكلة الطائفية السياسية والاحتجاجات الشعبية وقضايا المخدرات والجريمة المنظمة، والجرائم الإلكترونية ، ومخاطر انتشار أسلحة الدمار وانعكاساتها على ميزان القوى والأضرار البيئية الخطيرة لها، بالإضافة إلى القضايا المرتبطة بالاختلالات الديموغرافية والاقتصادية وانعكاساتها الأمنية.

إن ارتباط أمن دول مجلس التعاون الخليجي حالياً في التهديدات الأمنية غير التقليدية لا يعني انتفاء التهديدات والأخطار في شكلها التقليدي (العسكري)، خاصة مسألة تأمين الحدود في ظل عدم الاستقرار الذي يميز دول الجوار.

والجدير بالذكر أن هناك تشابكاً وتداخلاً بين قضايا الأمن التقليدي، التي ترتكز على الجوانب العسكرية والقوة المسلحة، والقضايا الأمنية الجديدة غير التقليدية.

أولاً ـ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في ناحيتين : علمية (نظرية) وعملية :

١- الأهمية العلمية (النظرية) :

تأتي الأهمية النظرية للدراسة الحالية من كونها تسهم في سد النقص في الأدبيات العربية المتعلقة بموضوع الأمن، برصدها للتطور النظري الذي طرأ على مفهوم الأمن وفق مقاربات العلاقات الدولية المختلفة، وتحاول الدراسة تسليط الضوء على تحولات البيئة الأمنية الإقليمية وخاصة ما يتعلق بالتهديدات الجديدة (غير التقليدية).

٢- الأهمية العملية :

تحاول الدراسة فهم طبيعة البيئة الأمنية الخليجية المعقدة والمتشابكة وما تتعرض له من تهديدات غير تقليدية كالإرهاب والطائفية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها، للتوصل إلى استراتيجية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي للتصدي لتلك التهديدات لتحقيق أمنها الإقليمي.

ثانياً ـ أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- تتبّع مفهوم الأمن وتطوره وفق مقاربات العلاقات الدولية .
- معرفة طبيعة التهديدات الأمنية التقليدية وغيرالتقليدية التي تهدد الأمن الوطني والإقليمي والدولي.
- تحليل مصادر التهديدات الأمنية غير التقليدية بمستوياتها المختلفة التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي .
- تعرّف السياسات الخليجية في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تتعرض لها.

ثالثاً ـ مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تشهد منطقة الخليج العربي العديد من التهديدات الأمنية على مختلف المستويات خاصة تلك التي برزت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، التي استدعت إعادة النظر في التصورات الخليجية حول الأمن وطبيعة التهديدات التي تواجهها.

ففي ظل التحولات التي عرفها مفهوم الأمن وتعاظم التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تهدد الأمن الإقليمي الخليجي، تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

ما أثر التهديدات الأمنية غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء التحولات النظرية التي طرأت على مفهوم الأمن الوطني؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في ما يأتي :

١- ما المقصود بمفهوم الأمن ؟ وما خصائصه ومستوياته وأبعاده المختلفة؟

٢- ما هي أهم التحولات النظرية التي طرأت علي مفهوم الأمن وفق مقاربات العلاقات الدولية؟

٣- ما طبيعة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ؟

٤- ما التداعيات المترتبة على التهديدات الأمنية غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي؟

٥- ما استراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تتعرض لها ؟

رابعاً- فروض الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرض رئيسي مفاده :

ازدياد التهديدات الأمنية غيرالتقليدية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي من عام ٢٠٠٣م، ويتفرع من هذه الفروض الفرعية الآتية :

- يختلف مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية باختلاف الفاعلين الدوليين.
- تغيّر طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي يستجوب معالجات غير تقليدية (عسكرية).

خامساً- المفاهيم والمتغيّرات الأساسية في الدراسة :

مفهوم الأمن :

على الرغم من اهتمام العديد من الباحثين والمنظرين في مجال العلاقات الدولية بتوصيف مفهوم الأمن وتحليل ظاهرته فإنه ما زال من المفاهيم الغامضة والمتشابكة والمركبة، وفيما يلي عرض لأبرز تعريفات الأمن :

الأمن « هو التحرر من التهديد، ويتجلى في قدرة الدولة على المحافظة على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية « (Buzan:1991: 116) .

ومن وجهة نظر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كسينجر ، يعني الأمن التصرفات التي يسعى المجتمع من خلالها إلى حفظ حقه في البقاء (مظلوم : ٢٠١٢م : ٢٠) .

أما تعريف الموسوعة السياسية للأمن القومي فهو أنه « ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها الخارجية والداخلية « (الكيالي :١٩٧٩م: ٣٣١).

وعند روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق يعني الأمن « التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة « (مظلوم : ٢٠١٢م : ٥).

والأمن بمفهومه الواسع هو» كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ فهو يشمل الأمن ببعديه الداخلي والخارجي (الحربي ٢٠٠٨م : ١١) .

أما التعريف الإجرائي لمفهوم الأمن فهو قدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على وجودها ومصالحهما، التي تشمل مجالات الحياة المتعددة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية) وتخفيض التهديدات الموجهة لها إلى الحدود الدنيا.

التهديدات الأمنية غير التقليدية :

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة وما أعقبها من تحولات على صعيد العلاقات الدولية وطبيعة المخاطر الأمنية التي تواجهها الوحدات الدولية إلى انحسار في حدة الصراعات الأيديولوجيا والتهديدات العسكرية الرئيسية والثانوية ، مقابل ظهور تهديدات أمنية جديدة بالغة التعقيد تتجاوز النمط التقليدي للتهديدات التقليدية؛ بحيث يتداخل فيها أمن الدول وأمن المجتمعات،

كالإرهـاب والجريمـة المنظمـة والفقـر والنزاعـات الداخليـة وانتشـار أسـلحة الدمـار الشـامل (فريجـة : ٢٠١٦م) .

كـما أحدثـت التهديـدات الأمنيـة غيرالتقليديـة تغـيّراً في هيكليـة المخاطـر الأمنية التـي عرفهـا العـالم ، فلـم تعـد التهديـدات تماثليـة – تقليديـة ، ناتجـة مـن دول تهـدد دولاً فقـط، بـل أصبحـت تهديـدات لا تماثليـة – غـير تقليديـة ناتجـة مـن ظواهـر طبيعيـة واجتماعيـة واقتصاديـة وسياسـية .

وتتميّـز التهديـدات الأمنيـة غـير التقليديـة بطابعهـا الشـمولي والعالمـي لتُشـكّل ظاهـرة جديـدة تسـمّى « عولمـة المخاطـر الأمنيـة «، وذلـك لأن تأثـير التهديـدات الأمنيـة غـير التقليديـة لا يقتـصر عـلى دولـة أو مجتمـع بحـد ذاتـه بـل يتعداهـا إلى دول عديـدة وأحيانـاً يمتـد تأثيرهـا إلى البشريـة ككل، مثـل الأوبئـة والإرهـاب وغيرهمـا، وبذلـك تتراجـع أهميـة الحـدود الفاصلـة بـين الـدول في ظـل صعـود دور الفاعلـين مـن غـير الـدول والظواهـر العابـرة للحـدود ليصبـح مـن الصعـب السـيطرة عـلى مصـادر التهديـدات الأمنيـة غيرالتقليديـة أو احتـواء تداعياتهـا (عـون : ٢٠١١م) .

وقـد حـدّد تقريـر برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي الصـادر عـام ٢٠٠٤م تحـت عنـوان «عـالم أكثـر أمنـاً مسـؤولياتنا المشـتركة « التهديـدات الجديـدة غـير التقليديـة في أنهـا عمليـات تـؤدي إلى وقـوع خسـائر في الأرواح أو الحـد مـن فـرص الحيـاة وإلحـاق الـضرر بالـدول بوصفهـا الوحـدات الأساسـية للنظـام الـدولي، وتتمثـل هـذه التهديـدات الجديـدة في التهديـدات الاقتصاديـة والاجتماعيـة كالفقـر والأمـراض المعديـة والتلـوث البيئـي والصراعـات بـين الـدول والصراعـات داخـل الـدول، كالحـروب الأهليـة والإبـادة الجماعيـة وتهديـد الأسـلحة النوويـة والكيميائيـة والبيولوجيـة ، والإرهـاب والجريمـة المنظمـة العابـرة للحـدود الوطنيـة (عـالم أكثـر أمانـاً مسـؤوليتنا المشـتركة :٢٠٠٤م) .

التعريـف الإجرائـي للتهديـدات الأمنيـة غـير التقليديـة ، هـي التهديـدات الأمنيـة التـي أحدثهـا الإرهـاب ، والطائفيـة السياسـية، والاحتجاجـات الشـعبية،

وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، انتشار الدولة الفاشلة ، والحالة الأمنية المترتبة على الاختلالات الديموغرافية ، والاختلالات الاقتصادية.

الدولة الفاشلة :

من تعريفات الدولة الفاشلة « أنها الدولة العاجزة عن أداء وظائفها، وغير القادرة على احتواء التناقضات الاجتماعية « (بن الطيب : ٢٠١٥م : ١٥) .

وتُعرّف الدولة الفاشلة أيضاً بأنها « الدولة التي تعجز عن القيام بدورها كمجسدة لإرادة شعبها وراعية لمصالحه « (الزعبي : ٢٠١١م) .

منذ ٢٠٠٥م بدأ صندوق السلام (Fund For Peace) بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية (Foreign Policy) في إصدار تقارير سنوية حول الدول الفاشلة ، وقد تمّ وضع مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ثمّ تأطيرها ضمن ١٢ مؤشراً فرعياً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وتراوح قيمة كل منها بين (١٠٠)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة والمعايير تتوزع على :

ـ المؤشرات الاجتماعية الدالة على فشل الدولة :

١- الضغوط الديموغرافية.

٢- الحركة الهائلة للاجئين والمشردين.

٣- الانتقام.

٤- هجرة الأدمغة.

ـ المؤشرات الاقتصادية :

١- غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة.

٢- تراجع المؤشرات الكبرى كالدخل القومي وسعر الصرف والميزان التجاري.

ـ المؤشرات السياسية والعسكرية فتتمثل في :

١- تجريم أو نزع الشرعية للدولة ، عبر فقدان شرعية الدولة.

٢- التدهور التدريجي للخدمات العامة ، ويبرز في ضعف الثقة في المؤسسات.

٣- الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان وانتهاك الحقوق والقانون .

٤- ظهور الأجهزة الأمنية كدولة داخل دولة وغياب الأمن .

٥- صعود النخب المنقسمة بسبب فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية .

٦- تدخل الدول الأجنبية بالدولة.

التعريف الإجرائي للدولة الفاشلة هي تلك الدولة الضعيفة أو التي تفقد السيطرة على أراضيها، وتفقد تأمين الحماية إلى ثرواتها الطبيعية والبشرية لتصبح مصدر تهديد لأمن الدول المجاورة.

الإرهاب :

يُعرّف الفقيه (lemkin) الإرهاب بأنه إخافة العامة بواسطة أعمال العنف لتحقيق أهداف معيّنة، سواء تحققت أو لم تتحقق تلك الأهداف (علي : ٢٠١٢م) .

وفي الموسوعة السياسية ، الإرهاب يعني « استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، بأشكاله المختلفة ، كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف ، بغية تحقيق هدف سياسي معين ، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية « (الكيالي : ١٩٩٠م: ١٥٣).

على الرغم من فشل جهود الأمم المتحدة في وضع تعريف محدد للإرهاب لاختلاف المصالح ووجهات النظر حول المفهوم ولكنها وضعت بعض

المبادئ العامة حول الممارسات الإرهابية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٨٥م(عوض :١٩٩٩م).

حيث ميّزت الأمم المتحدة بين الإرهاب والكفاح المشروع المستند على حق تقرير المصير للشعوب وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٧٢م (عوض : ١٩٩٩م).

أما الإرهاب بحسب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٩٨م «هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به ، أيّاً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر» (عوض : ١٩٩٩م).

اما التعريف الإجرائي للإرهاب في هذه الدراسة فهو كل أعمال العنف والرعب والتدمير المستخدمين لتحقيق أهداف سياسية.

الطائفية السياسية :

هناك العديد من التعريفات للطائفية السياسية منها:

أن الطائفية السياسية هي العملية التي تُسيّس من خلالها أنماط الهوية العرقية والدينية (تقرير جامعة جورج تاون : ٢٠١٥م) .

ويقصد بالطائفية السياسية « توظيف الدين من منطلق طائفي لأغراض سياسية مصّلحية، وهو نمط من التحيّزات السياسية ولكنه بغطاء مذهبي أو ديني ، يتمترس خلفها البعض لتحقيق أجندته الخاصة، ويلجأ لها الكثير من الفاشلين سياسياً في بناء الدولة المدنية لتغطية فشلهم باستدعاء عصبية الطائفة أو القبيلة أو المذهب» (أحمد الأزدي : ٢٠١٥م :١٣٤) .

ويعـرّف برهـان غليـون الطائفيـة بأنهـا « تنتمـي إلى مجـال السياسـة لا مجـال الديـن ، وهـي تعنـي مجموعـة الظواهـر التـي تعـبّر عـن اسـتخدام العصبيـات الطبيعيـة والدينيـة والإثنيـة المرتبطـة بظاهـرة المحسـوبية مـن أجـل الالتفـاف عـلى قانـون السياسـة العموميـة وتحويـل الدولـة والسـلطة مـن إطـار لتوليـد إرادة عامـة ومصلحـة كليـة إلى أداة لتحقيـق مصالـح جزئيـة وخاصـة» (خالـد : ٢٠١٣م: ٧).

التعريـف الإجرائـي للطائفيـة السياسـية هـو اسـتخدام المذهـب الدينـي لأغـراض سياسـية ضيّقـة مـن أجـل تحقيـق أهـداف ومصالـح خاصـة تعـود بالـضرر عـلى الطائفـة والوطـن معـاً.

سادساً ـ حدود الدراسة :

الحـدود الزمانيـة : تقتـصر الدراسـة عـلى الفـترة (٢٠٠٣-٢٠١٦م)؛ حيـث بـرزت العديـد مـن الظواهـر الأمنيـة بعـد الاحتـلال الأمريكـي للعـراق، وكان منهـا الطائفيـة السياسـية والإرهـاب وتهديـدات المـشروع النـووي الإيـراني، كـما شـهدت فـترة الدراسـة ثـورات الربيـع العـربي وتأثيرهـا عـلى حركـة الاحتجاجـات الشـعبية التـي اجتاحـت أغلـب دول مجلـس التعـاون، وتواكبـت فـترة الدراسـة مـع انهيـار أسـعار البـترول، التـي كشـفت الاختـلالات الاقتصاديـة للـدول الخليجيـة.

الحـدود المكانيـة: منطقـة الخليـج العـربي وبالتحديـد دول مجلـس التعـاون الخليجـي.

الحـدود الموضوعيـة : التهديـدات الأمنيـة غـير التقليديـة ظاهـرة غـير مسـتقلة بذاتهـا، فهـي تتكـون مـن عنـاصر متعـددة ترتبـط بمجـالات الحيـاة المختلفـة، ويدخـل في تحديـد تلـك العنـاصر أو مـدى نطاقهـا، قـدر كبـير مـن الاعتبـارات الذاتيـة مـن جانـب الأطـراف المعنيـة والمتأثـرة فيهـا.

وسـتقتصر هـذه الدراسـة عـلى ظاهـرة الإرهـاب والطائفيـة السياسـية والاحتجاجـات الشـعبية وانتشـار أسـلحة الدمـار الشـامل، والاختـلالات

الديموغرافية والاقتصادية، والمشروع الإيراني النووي، باعتبارهم أهم التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي.

سابعاً- منهجية الدراسة :

من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة وإثبات فرضياتها سنستخدم مزيجاً من المناهج البحثية المعتمدة في مثل هذا النوع من الدراسات من أجل الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية ودقّة، وهذه المناهج، هي: المنهج التفكيكي -التركيبي والمنهج المقارن ومنهج تحليل النظم .

المنهج التفكيكي التركيبي : هو المنهج الذي يقوم على تفكيك الظواهر محل الدراسة إلى أبسط جزئياتها، وذلك بإرجاعها إلى عناصرها الأولية وفق تحليل رباعي العناصر (الفواعل والمتغيّرات والقطاعات والعمليات).

المنهج المقارن : هو المنهج المعني بالوقوف على أوجه التباين والاختلاف أو التماثل والتشابه بين الظواهر المدروسة ، وتحديد الظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف أو الاتفاق، واكتشاف العلاقات السببية من خلال التنوع في الظروف التي تتيحها المقارنة.

وسيتم استخدام المنهج المقارن في عرض مفهوم الأمن في مقاربات العلاقات الدولية المختلفة، للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف في مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية بين مقاربات العلاقات الدولية المختلفة.

منهج التحليل النظمي : هو المنهج الذي وضعه عالم السياسية الأمريكي ديفيد إيستون David Easton، ويقوم على أساس أن الظاهرة السياسية هي مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة، التي تتكون أساساً من نظام (System) ومحيط أو بيئة (Environment) وإن النظام السياسي يبنى على أساس المدخلات (المطالب والدعم) والمخرجات (ردود الفعل على المطالب)، التي تعود عن طريق التغذية الاسترجاعية (ردود الفعل على المخرجات) مرة أخرى كمدخلات (القصبي : ٢٠٠٤م) .

ثامناً ـ الدرسات السابقة :

نستعرض بعض الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها الدراسة، وهي :

– دراسة عيد، محمد فتحي (١٩٩٩م)، واقع الإرهاب في الوطن العربي : تناولت الدراسة مشكلة الإرهاب في الوطن العربي وتفاقم حجمها منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، واستعرضت الدراسة القواعد القانونية وآليات مكافحة الإرهاب ووسائل الضبط والتحقيق بجرائم الإرهاب، ونوعية المجرمين والضحايا، ومدى الجهود المبذولة للحد من جرائم الإرهاب، وبحثت الدراسة موضوع الإرهاب باعتباره واقعة اجتماعية للتوصل للأسباب المؤدية للإرهاب ومن ثمّ مكافحته، كما حاولت الدراسة التفريق بين الأعمال الإرهابية وأعمال الكفاح المسلح المشروع ضد الاحتلال .

– دراسة روبرت كراوفورد

Idealism and Realism in International relations : Beyond the Discipline (2000) :

وركز فيها المؤلف على دراسة مشكلة التعددية النظرية داخل حقل العلاقات الدولية ، وعلى عملية تطور التنظير فيه؛ إذ يرى أن جذور التعددية داخل النظرية الاجتماعية والسياسية يعود تاريخياً إلى ذلك الانقسام الذي حدث بين مدرستين تختلفان كلية في نظرتهما إلى طبيعة الإنسان والمجتمع، والسياسة، وأن أسطورة التطور الكبير الذي عرفه الحقل تمثلت في الانتقال من أنماط التفكير المثالي إلى أنماط التفكير الواقعي .

– **دراسة المرهون (٢٠٠٠م)** : أمن الخليج وقضية التسلح النووي، وتضمنت هذه الدراسة ستة فصول، اهتمت بعرض المقومات الجيوسياسية للنظام الإقليمي الخليجي، وكان من أبرزها الامتداد الجغرافي، والقوة الديموغرافية، والثروة النفطية التي تمثل البعد الهيكلي على مستوى علاقة أمن الخليج بالأمن القومي العربي، كما تناول البيئة التاريخية للنظام الإقليمي

الخليجي ، من خلال التركيز على تطور هذا النظام، والسياق التاريخي لتفاعلاته، وتطرق إلى أمن الخليج في الرؤية العربية من خلال الرؤية المصرية والرؤية السورية، والرؤى العربية الأخرى. وركزت على موضوع الحرب العراقية – الإيرانية، والدول الداعمة للعراق كالسودان، والدول الداعمة لإيران كالجمهورية الليبية، وتطرق أيضاً إلى حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١م)، وحرب اليمن عام (١٩٩٤م)، وموقف الجامعة العربية من حرب اليمن، والغزو الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣م)، والموقفين السوري والمصري المعارضين لهذا الغزو، وتضمنت الدراسة اتجاهات الدفاع والتسلح في الخليج وموقع النظام الإقليمي العربي منها، كالإنفاق العسكري، وأنظمة التسلح، والتصنيع العسكري المشترك ونشر القوات العسكرية في اليمن عام (١٩٦١م) وفي دولة الكويت عام (١٩٩٠م)، وفرص السيطرة على التسلح الإقليمي، وأخيراً تناولت الدراسة الملف النووي الإيراني ومراحل تطور البرنامج النووي الإيراني والمقاربات الأمريكية والروسية والإسرائيلية، وموقف المجتمع الدولي من هذا الملف.

- مارتن غريفيثس

International Relations Theory for Twenty – First Century An Introduction (2002)

وهو كتاب يضم مجموعة من المقالات لأبرز علماء العلاقات الدولية، تدور حول كبريات النظريات الموجودة في الحقل. والفكرة الأساسية التي يقوم عليها الكتاب تتمثل في عرض هذه النظريات باعتبارها تمثل وجهات نظر حول العالم (World Views)؛ بحيث إنها تتضمن أبعاداً أنطولوجية، تتعلق بالافتراضات الأساسية والمسلمات التي تحملها كل نظرية عن طبيعة العلاقات الدولية ومكوناتها، وأبعاداً إبستمولوجية وقيمية، تتعلق بطرق مقاربة موضوعات العلاقات الدولية، والأحكام المتعلقة بها، لكن الإشكال المطروح هو: هل تقدم «وجهات النظر» هذه رؤية منسجمة حول العلاقات

الدولية ؟ الجواب الذي يعرضه غريفيثس في مقدمة هذا الكتاب هو النفي، وعليه لا يمكن تقديم حقل العلاقات الدولية إلا بوصفه حقلاً تعددياً من ناحية «النظرية».

- **دراسة مالك عون (٢٠١١م)، الأمن غير التقليدي** : اتجاهات موازية للأمن في المنطقة العربية: تناولت الدراسة مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية غير التقليدية أو المفهوم الموسع للأمن، وأوضحت الدراسة شروط تحقيق الأمن بالمنظور غير التقليدي، مع إسقاط هذه المقاربة على الواقع الأمني في العالم العربي .

- دراسة كريم محمد كاظم (٢٠١٣م)، حركات التغيير العربية وانعكاسها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات دولية: وتتناول الدراسة أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد التحولات التي شهدتها المنطقة بسبب حركات التغيير التي أطاحت ببعض الأنظمة العربية ومدى انعكاس ذلك على أمن دول المجلس، ويستعرض البحث الأسباب الداخلية والخارجية وراء ظاهرة الحراك السياسي، التي شهدتها المنطقة العربية، وكشفت الدراسة أبرز نقاط القوة والضعف في المعادلة الأمنية الخليجية وخصوصاً لجهة أولوية التهديد الداخلي على التهديدات الخارجية لأمن الخليج واستقراره.

ثمّ استعرض البحث مواقف القوى الإقليمية والدولية من الحراك الذي شهدته بعض الدول الخليجية، وانتهى البحث إلى نتيجة مفادها أن مجلس التعاون الخليجي برز كمنظمة إقليمية أكثر قوة وصلاحيات في أوقات الأزمات .

- **دراسة عمر هشام الشهابي (٢٠١٤م)**، تفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون، تاريخه وأسبابه ومعوقات مواجهته: وتناولت الدراسة موضوع الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي، واستعرضت التطور التاريخي للمشكلة السكانية وأسباب نشوئها وتداعياتها على المجتمع، وتوصلت

الدراسة إلى أبرز المعوقات التي تقف دون حل مشكلة الخلل السكاني، المتمثلة في شبكة من الأطراف والمصالح التي تقف خلفها.

- **دراسة أحمد الأزدي (٢٠١٥م)**، الطائفية السياسية والإرهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي: تناولت الدراسة مفهوم الطائفية السياسية وجذوره التاريخية، واستعرضت التركيبة الديموغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي وحجم الطوائف الدينية والإثنية، وأوضحت الدراسة تأثير المد الشيعي الإيراني على الأمن الخليجي، كما أوضحت دور إيران في تغذية الإسلام السياسي الشيعي في الخليج واليمن واستدراجه نحو الإرهاب، كما بحثت الدراسة في حركات الإسلام السياسي السُنيّة، السلفية الجهادية والإخوان المسلمين وعلاقتهما في المنطقة الخليجية، وخلصت الدراسة إلى أن الإرهاب والطائفية السياسية لا تعد خطراً على المدى القريب، أما في المدى المتوسط؛ فذلك مرهون بزخم الدور الإيراني تجاه دعم الحراك الطائفي بالمنطقة، ويتوقف على التقارب والتوحد بين حركات الإسلام السياسي والجهادي وقدرة اللاعبين الخارجيين على إدارة هذه القوى وتوجيهها للتأثير بمعادلة القوى الخليجية.

ما يميز هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تبحث في موضوع التهديدات الأمنية غير التقليدية كموضوع جديد في العلاقات الدولية تندرج تحته مجموعة من الظواهر الأمنية التي تندر فيها الدراسات والأبحاث وخاصة تلك التي تتناول موضوع تأثير التهديدات الأمنية غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي في فترة الدراسة ٢٠٠٣-٢٠١٦م نفسها، التي شهدت فيها المنطقة أنواعاً متعددة من تلك التهديدات الأمنية.

الفصل الأول

الإطار النظري للأمن والتهديدات الأمنية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

بعد أن تطرقت الدراسة إلى التعريفات المتعددة لمفهوم الأمن الوطني عند مناقشة مصطلحات الدراسة ومتغيراتها، لا بد من الاقتراب بشكل أكثر من المفهوم، للتعرّف على الخصائص المميزة لمفهوم الأمن الوطني ومستويات الأمن المتعددة التي تبدأ من مستوى أمن الفرد إلى المستوى الدولي مروراً بالمستوى الوطني والإقليمي، كما أن لمفهوم الأمن أبعاداً مختلفة، كالبعد العسكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبعد الجيوبوليتيك، بالإضافة إلى البعد البيئي الثقافي، كما ستتطرق الدراسة إلى مفهوم التهديدات الأمنية غير التقليدية، ومعرفة خصائصها وأنواعها، وكيفية تحليل التهديدات الأمنية.

المبحث الأول ـ خصائص الأمن ومستوياته وأبعاده:

هناك خصائص معيّنة لمفهوم الأمن ساعدت على تحديد أطره، كما أن للأمن مستويات مختلفة يجب أخذها بعين الاعتبار عند إجراء التحليل الأمني، بالإضافة إلى أبعاد مفهوم الأمن وتأثيراته على قطاعات المجتمع المتعددة.

المطلب الأول ـ خصائص الأمن الوطني:

يتسم مفهوم الأمن الوطني بعدد من الخصائص والصفات التي تميزه وتحدد طبيعته، وهي:

الصّفة النسبية: إن الأمن حقيقة نسبية وليست مطلقة، فالنسبية هنا تنشأ من سعي الدولة المستمر لزيادة قواها؛ الأمر الذي يعزز من الشعور بعدم الثقة

واليقين والاطمئنان لنوايا الطرف الآخر، فأمن الدولة قد يعني لا أمن للدول الأخرى (كميل : ١٩٨٥م) ، فالدولة تسعى إلى تحقيق أمنها من خلال علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية، وعليه؛ فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار وتبعاً لشدة التغيّر في البيئة الخارجية. بالإضافة إلى أن نسبية الأمن تكمن في أن الدولة قد تحقق أمنها في بُعد معين دون الأبعاد الأخرى أو المجالات الأخرى للأمن، فالدولة لا تستطيع تحقيق أمنها على مستوى جميع المجالات الأمنية (الحربي : ٢٠٠٨م).

الصّفة التفاعلية والديناميكية: الأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود؛ بمعنى أن ظاهرة الأمن هي ظاهرة خاضعة للتطور تتسم بالتغيّر السريع والدائم، الذي يفترض تكيفاً مع مختلف المستجدات (الحربي: ٢٠٠٨م)، فالدولة لاتستطيع تحقيق الأمن دفعة واحدة بل هو مسألة متغيّرة تتأثر بتطور الأوضاع الداخلية وبالمشهد القائم في النظام الدولي.

الصّفة الانعكاسية: وتعني أن الدولة تهدف من وراء توصيف أمنها وتحقيقه إلى الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيّم معينة؛ لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديداً لوجودها المادي، بما معناه أن دفاع الدولة عن أراضيها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيّم معينة.

الصّفة الشمولية: مفهوم الأمن الوطني يشمل في إطاره جميع أوجه الحياة الإنسانية، الطبيعية والاجتماعية والسياسية وكل أنشطتها العسكرية الاقتصادية الثقافية العلمية؛ مما يجعل منه مصدراً لظهور المفاهيم التخصصية للأمن القومي في المجالات المختلفة، مثل الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن البيئي والمائي (العلي: ٢٠١٣م).

الصّفة المركّبة: يمتاز الأمن بكونه نوعاً من المفاهيم المركبة تجمع في مضامينها معانٍ عدة تتصف بنوع من الغموض والوضوح والحقيقة والتضليل في آن واحد؛ فهناك مفهوم ضيق يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة وتهيئة الظروف المحيطة

لإشباع الاحتياجات الأساسية والتكميلية، والمفهوم الواسع للأمن يشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي.ومن جانب آخر هناك مفهوم الأمن الخشن الذي يتميز بالطابع العسكري ويهتم باختلال موازين القوى بين الدول والتهديدات المباشرة، وهناك الأمن الناعم ويندرج تحت كل التحديات غير العسكرية والتهديدات غير المباشرة التي تواجه الدول، مثل غسيل الأموال، تهريب المخدرات، والتطرف والإرهاب... إلخ .

المطلب الثاني ـ مستويات الأمن :

عرف مفهوم الأمن تشعبات عديدة مختلفة الجوانب أدت إلى تعدد مستويات دراسة الأمن بحسب طريقة تحديد الأطراف المعنية بالأمن والقيّم المعنية بالتهديد، وهي العناصر التي ترد في تعريف Wolfers للأمن (زقاغ: ٢٠١٣م)، فعند الحديث عن أمن الدولة تكون السيادة والقوة هي القيّم المهددة، وفي أمن المجموعة (المجتمعي) القيمة المهددة هي الهوية، وأما في أمن الأفراد تكون قيّم الرفاه والبقاء هي المعنية بالتهديد.

لذلك تنقسم مستويات الأمن إلى عدة مستويات على النحو الآتي :

١- مستوى أمن الفرد (الأمن الإنساني) :

يركز هذا المستوى على الفرد كوحدة أساسية في التحليل الأمني، فنتيجة للتحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة؛ حيث برزت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد واستدعت وجوب تحقيق مفهوم الأمن الإنساني الذي جوهره أمن الفرد، وهو ما ذهبت إليه المقاربة النقدية للأمن، وتقود فكرة الأمن الإنساني إلى التركيز على حاجة الفرد إلى أن يكون بمأمن من الجوع

والمرض والقمع وحاجته إلى أن يكون محمياً ضد أحداث تهدد على الأرجح نمط حياته اليومي، والتخلص من جميع التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها . (United Nation: 1994)

٢- مستوى الأمن الوطني :

لا تُعد قضية الأمن الوطني قضية جديدة في مضمونها وجوهرها، وقد استخدم هذا المصطلح الذي ظهر مع ظهور الدولة القومية الحديثة بعد اتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨م، ويشير هذا المستوى من الأمن إلى أمن كل الدول داخلياً ودفع التهديد الخارجي بما يكفل حياة مستقرة.

وتُعرف الموسوعة السياسية الأمن الوطني بأنه : « كل ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية أو انهيار داخلي، إن مفهوم الأمن الوطني بذلك يشمل الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها (بوزنادة :١٩٩٢م) .

٣- مستوى الأمن الإقليمي :

يُعنى هذا المستوى بكل ما يتعلق بأمن مجموعة من الدول مرتبط بعضها ببعض، ويتعذر تحقيق أمن أي عضو فيها خارج إطار النظام الإقليمي (سليم: ١٩٩٨: ٥١-٥٥).

يعرف الأمن الإقليمي على أنه اتخاذ حظوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها (مطر : ١٩٩٩م) .

هناك مبادئ أساسية يقوم عليها الأمن الإقليمي منها (الحربي : ٢٠٠٨م) :

- حظر استخدام القوة أو التهديد بها - تحقيق سلامة مجموعة من الدول من خلال وسائل مشتركة تسهم فيها جميع الدول المعنية بالأمن - وجود مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية لتحقيق الأمن.

٤- مستوى الأمن الدولي :

ويُعد الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية؛ كونه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به (شبيبي : ٢٠٠٩م).

وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها: نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي :

أولاً – نظام توازن القوى : وهو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبياً؛ حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول (غريفيثس وآخرون : ٢٠٠٢م):

ثانياً – نظام الأمن الجماعي: إن تحديد مضمون نظام الأمن الجماعي باعتباره أحد مقاصد هي الأُمم المتحدة كما جاء في نص المادة الأولى بالفقرة الأولى من ميثاق الأُمم المتحدة التي تسمح بالتصدي الجماعي ضد المعتدي ونصرة المعتدى عليه حفاظاً على السلم والأمن الدوليين.

يقوم نظام الأمن الجماعي على مجموعة من الأُسس:

- حظر اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية إلا في حالتين، الأولى من خلال جهاز الأمن الدولي (مجلس الأمن) والثانية تتمثل في حالة الدفاع عن النفس ودعم التعاون الدولي المبني على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- توافر حياد موضوعية في نظام الأمن الجماعي.
- تقدير نظام فعال للجزاءات كفيل باحترام المبادئ والقيّم الواردة في الميثاق ويحقق تطبيقاً فعالاً لنظام الأمن الجماعي.

المطلب الثالث - أبعاد الأمن الوطني :

إذا كانت المقاربة التقليدية للأمن الوطني تركز على البعد العسكري وتختزله فيه فإن بعض المقاربات الجديدة تبنّت نظرة موسعة للأمن تشمل المجالات العسكرية وغير العسكرية، كالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية...إلخ؛ حيث ميّز «باري بوزان» بين أربعة أبعاد أساسية للأمن إضافة إلى البعد العسكري وهي البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، وعلى الرغم من تعدد وكثرة أبعاد الأمن الوطني إلا أنها متداخلة ومتشابكة ومترابطة فيما بينها على الرغم من الاختلاف النسبي في التركيز على كل بعد من هذه الأبعاد المختلفة.

وبشكل عام تتمثل الأبعاد الأساسية للأمن الوطني فيما يأتي :

١- **البعد العسكري**: ويمكننا تعريفه بأنه مدى استعداد القوات المسلحة في دولة ما للحفاظ على أمنها إزاء التهديدات التي تواجهها (لعور:٢٠١١م)، ويرتبط البعد العسكري للأمن الوطني بمختلف الأبعاد الأخرى ارتباطاً كبيراً، حيث إن أي ضعف يمس أي منها يؤثر على مكونات القوة العسكرية، خاصة البعد الاقتصادي والجيوبوليتيكي والسياسي .

٢- **البعد الاقتصادي** : وهو توفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها (حمدوش:٢٠٠٣م) .وكذلك يتمثّل الأمن الاقتصادي في الحصول على الموارد المالية والثروات الطبيعية والوصول إلى الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على الحد الأدنى من الرفاهية الاجتماعية وعلى قوة الدولة .

٣- **البعد الاجتماعي**: يتمحور البعد الاجتماعي حول كيفية تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع، والحفاظ على كينونته وثقافته وهويته، وساهمت مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية في تطوير البعد الاجتماعي للأمن خاصة من خلال إسهامات «باري بوزان» و «أولي وايفر» الذي يرى الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي (الهوية المجتمعية)، كما يقترح «وايفر» نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع (هونرباوم :٢٠٠٩م) .

٤- **البعد السياسي**: ويشمل أمن السلطة السياسية والمؤسسات السياسية واستقرارها، وكذلك أمن الأفراد الذين تحكمهم السلطة، ويعني بالنظم والخطط والإجراءات التي تحمي الكيان الدستوري للدولة ونظام الحكم وتحافظ على ثبات الإيديولوجيات التي يستمد منها شرعيته.

ومن أهم مضامين البعد السياسي للأمن الوطني هو تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي وترسيخ الوحدة الوطنية، وكفالة حقوق الإنسان وحرية الممارسة السياسية (لعور:٢٠١١م) .

٥- **البعد الجيوبوليتيك**: ويشمل استغلال المعطيات الجغرافية لصالح الدولة من منظور سياسي، كالموقع الجغرافي للدولة، والذي يقاس بمدى توافر الممرات المائية الاستراتيجية المهمة لحركة التجارة الدولية، وكذلك يشمل العمق الاستراتجي الذي يُحدد بـ «المساحة الجغرافية بين نقاط الالتماس مع العدو والمراكز الحيوية للدولة « (الهيثي :٢٠٠٩ :١٤).

كما يرتبط هذا البُعد بدول الجوار خاصة فيما يخص التماسك الاجتماعي وعدم وجود مشكلات عابرة للحدود تنعكس على الأمن والاستقرار، ويمكن إضافة أبعاد أُخرى كالأمن المائي؛ أي القدرة على توفير الموارد المائية اللازمة للاستهلاك الآدمي وللأنشطة الاقتصادية، والأمن الغذائي الذي يعني قدرة الدولة على توفير الموارد الغذائية بشكل كاف ومنتظم لسكانها.

٦- **البعد البيئي**: يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع؛ حيث يؤثر تدهور النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية . فتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول وداخلها وخاصة ندرة المياه (نزاري :٢٠١١م).

كما شهدت الدراسات البيئية نمواً محسوساً في الأدبيات السياسية خاصة مع السنوات الأخير؛ نظراً للإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولي والمجتمعي والبشري (نزاري :٢٠١١م).

٧- **البعد الثقافي للأمن**: يمكننا تعريف الأمن الثقافي بالقدرة على الإنتاج والتراكم الثقافي ورفع خطر الخوف من العجز وفقدان القيّم الثقافية والرمزية، وبذلك يهدف الأمن الثقافي إلى تحقيق الإشباع الذاتي من الحاجات الثقافية، وتسليح العقول في مواجهة الغزو الثقافي والمحافظة على الثقافة المحلية من التشويه والتداخل مع ثقافات الشعوب الأخرى ، وتكمن أهمية الأمن الثقافي في كونه يرتبط بكل أبعاد الأمن ارتباطاً وثيقاً لدرجة أن عدم تحقيقه يخلق زعزعة وانحلال بكل أشكال الأمن (نزاري :٢٠١١م).

المبحث الثاني- التهديدات الأمنية غير التقليدية :

منذ نهاية الحرب الباردة، حدثت تغيّرات عميقة ومهمة في طبيعة البيئة الأمنية العالمية، هذه التغيرات أثّرت بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، وأحدثت تحولات في طبيعة المخاطر التي تُهدد الأمن العالمي من النمط التقليدي الذي يُركز على الدولة كفاعل مُهدد، وعلى الطبيعة العسكرية للتهديد إلى أنماط جديدة عديدة، ومن بينها التهديدات غير التقليدية، التي سنحاول توضيحها وشرحها.

المطلب الأول - طبيعة التهديدات الأمنية غير التقليدية :

يستوجب التطرق إلى موضوع التهديدات الأمنية الجديدة توظيف بعض المفاهيم الأساسية التي لا بد من التدقيق في استعمالها ومعرفة فحواها، ومن بينها مفهوم التهديد (Threat) والخطر (Risk) والتحدي (Challenge)، كما أن الإحاطة بأبرز تصنيفات التهديد الأمني ومعرفة العوامل التي تسهم في تحديده ، سيسمح لنا بالتقرب منه أكثر واستكشافه بدقة.

مفهوم التهديد (threat) :

هناك تعريفات عديدة لمفهوم التهديد منها تعريف «تيري ديبيل» Terry L. Debel الذي يرى أن التهديد هو «عمل نشط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة

أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد، وهي : درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت» (تيري: ٢٠٠٩ :٢٥٨-٢٦١).

أما التهديد عند «باري بوزان» فهو تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيا أواستخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهدداً بضرر أوغزو أو احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، ويعتقد باري بوزان أن الدول القوية عادةً ما تتعرض للتهديدات الخارجية بعكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج (تيري :٢٠٠٩ :٢٧٠).

مفهوم التحدي (Challenge) :

ويقصد بمفهوم «التحدي» مجموعة معقدة من المشكلات والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية (المشاقبة: ٢٠١٢م).

وهناك من يُعرّف التحدي بأنه «المشكلات والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها « (الحربي:٢٠٠٨م: ٢٢).

مفهوم الخطر (Risk) :

يمكن تعريف « الخطر» بأنه كل فعل مهدد يُحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته.

والمخاطر الأمنية هي أعلى مستويات الخطر ضمن منظومة التحديات والتهديدات ونقاط الضعف للدولة (الزبيدي: ٢٠١٥م).

ولمفهوم الخطر خاصية تدل على شيء يلحق ضرراً معنوياً أو مادياً؛ فعندما نقول عن شيء خطر فإننا نعني أنه يحمل ضرراً معنوياً أو مادياً يُحتمل وقوعه، وقد يؤدي إلى الخسارة أو الدمار أو الإصابة .

وهناك ثلاثة عناصر أساسية لمفهوم « الخطر»، هي :

المصدر المنتج للخطر – الوسيلة الناقلة للخطر بحيث قد تكون ميكانيكية أو كيميائية أو إشعاعية – البيئة الناقلة للخطر التي قد تكون مائية أو حضرية أو هوائية (حجاج : ٢٠١٤م)

مفهوم التهديدات اللاتماثلية :

وتُسمى أيضاً بالتهديدات غير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة ، وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى ، ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة، ومصطلح «التهديدات اللاتماثلية» عكس مصطلح التهديدات التماثلية التي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديد ذات الطابع العسكري والبيني بين الدول.

ويُعرّف «كورمو» و«ريبنيكار»، في كتابهما الحروب غير المتوازية « بأن التماثل من منظور استراتيجي هو القتال بأسلحة متساوية، أما اللاتوازي أو اللاتماثل، فهو سعي طرف إلى استغلال كل نقاط ضعف الخصم لرفع حجم الإضرار به، ودائماً ما تلجأ المجموعات المسلحة إلى وسائل غير متوازية،

متجنبة نقاط قوة الخصم ومحاولة مواجهته، في ميدان أقل ملاءمة له، وأن اللاتوازي يعني رفض قواعد القتال المفروضة من الخصم، جاعلاً بذلك كل العمليات غير متوقعة تماماً» (بن عنتر : ٢٠١٤ م) .

كما تؤكد الكثير من الدراسات أن الحرب اللاتماثلية (AsymmetricWar) هي النمط الغالب في حروب اليوم ، والحرب العالمية على الإرهاب مثال على ذلك. وفي الحرب اللاتماثلية تكون الأطراف المتحاربة غير متساوية ومتفاوتة في القوى والوسائل والتنظيم، وتتخذ عدة أشكال (Pfanner :2005 :151)، ويُمكن قراءتها على ثلاثة مستويات :

- **المستوى الميداني** (يتميز بكثرة العمليات السرية، المفاجأة، الغدر والحيل وما إلى ذلك).
- **المستوى الاستراتيجي العسكري** (حرب العصابات، الحرب الخاطفة وغيرها).
- **المستوى الاستراتيجي السياسي** (حرب ذات معطى ثقافي أخلاقي وديني).

مفهوم التهديدات الهجينة :

وهناك نوع آخر من التهديدات غير التقليدية يسمى «التهديدات الهجينية» وهي مشابه لمصطلح «التهديدات اللاتماثلية»، ويعود استعمال تعبير «هجين» Hybrid أو «خليط» إلى تحليل قامت به قوات سلاح البحرية الأمريكية للتجارب العملياتية في العراق وأفغانستان؛ ففي سنة ٢٠٠٥م كتب الجنرال «جيمس ماتيس» James Mattis الذي شغل منصب قائد القيادة المركزية الأمريكية في مجلة «الإجراءات» التابعة لمعهد البحرية الأمريكية عن ظهور طرق غير منتظمة للتهديدات مثل : (الإرهاب وأعمال التمرد وتجارة المخدرات).

وجاء في هذا التحليل أن الخصوم غير النظاميين يسعون إلى استغلال الأفضلية التكتيكية عن طريق اختيارهم للوقت والمكان المناسب لهم بأنفسهم

بدل الخضوع إلى قواعدنا؛ إذ يحاولون مراكمة سلسلة من الانتصارات التكتيكية الصغيرة ثمّ يضخمونها باستعمال الإعلام وحرب المعلومات لإضعاف العزم الأمريكي، وهكذا تظهر عملية اندماج بين طرق ووسائل حربية مختلفة تُشكل تهديد هجين وبمستوى متقدم تؤدي إلى «حرب هجينة» Hybrid War.

ويعرف «فرانك هوفمان» (F.Hoffman) التهديدات الهجينة، بأنها تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة من الحرب بما في ذلك القدرات النظامية والتكتيكات والتشكيلات غير النظامية والأعمال الإرهابية، بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه والإجرام العشوائي، والحرب الهجينة مصطلح جديد في عالم الحروب الحديثة، وهي وفق بعض المراجع الأجنبية، «استراتيجياً عسكرية تمزج ما بين مفاهيم الحرب التقليدية ومفاهيم الحرب غير النظامية والحرب الإلكترونية «، ويُعرّفها «بيل نيميث» بأنها «نموذج عصري لحرب العصابات حيث يستخدم الثوار التكنولوجيا الحديثة ووسائل متطورة لحشد الدعم المعنوي والشعبي» (بن عنتر: ٢٠١٤م).

أما الباحث الأمريكي «نايثان فراير» من مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، فقد وضع تعريفاً آخر، اعتبر فيه أننا نكون أمام الحرب الهجينة «عندما تستخدم مجموعة مسلّحة اثنين أو أكثر من الأساليب الهجومية الأربعة الآتي ذكرها: (حرب تقليدية، حرب غير نظمية، إرهاب كارثي، والتكنولوجيا) وذلك لمواجهة التفوق العسكري المعادي « (علو :٢٠١٥م).

وتوجد التهديدات الهجينة بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، وتتميز بسرعة الانتشار وتتعلق بفواعل غير دولاتية تجمع بين استخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية مثل الحرب التقليدية والجريمة المنظمة والإرهاب والأعمال التخريبية والتحكم في التكنولوجيا واختراق المواقع الإلكترونية، وتتميز أيضاً بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية للفهم؛ نظراً لغموضها وكثرة تفاعلاتها وتفرعاتها، كما تمثل التهديدات الهجينة خصماً

يصعب معرفته وتحديده وتوقع أعماله ونتائجه وتنطبق هذه الحالة على التهديد الهجين «داعش»، أو ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق (ISIS) (بن عنتر : أكتوبر ٢٠١٤م) ، وتُمثل التهديدات الهجينة تحدياً كبيراً للأمن العالمي، وهي أكثر تعقيداً وتشابكاً وغموضاً من التهديدات اللاتماثلية وأشمل منها.

خصائص التهديدات الأمنية غير التقليدية :

تتميز التهديدات الأمنية غير التقليدية بجملة من الخصائص المشتركة تتمثل أهمها في ما يلي (بوعامود: ٢٠١٣م) :

- هي تهديدات لا قطرية، وعابرة للحدود (transnational)، فهي غير محصورة أو محددة جغرافياً أو إقليمياً؛ مما جعلها تعطي بعداً عالمياً للتهديدات الأمنية وتزيد من قوة روابط الاعتماد الأمني المتبادل بين الدول .
- هي تهديدات من طبيعة غيرعسكرية، لم تعد مصادر التهديد ذات صبغة عسكرية بل تعدت ذلك إلى مصادر تهديد أمن الأفراد، من مشكلات البيئة، قضايا اللاجئين، الفقر والأوبئة، تجارة المخدارت، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، وغيرها، فتعدد التهديدات وتنوع مصادرها وتشابك نتائجها وتوسع رقعة تأثيرها أدى بالبعض إلى الحديث عن أن عالم اليوم يشهد مخاطر جمة لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها، وهو ما ذهب بالباحث «أولريش بيك»Ulrich Beck بوصفه بمجتمع المخاطرة.
- هي تهديدات تصدر من فواعل غير دولاتية أو غير حكومية؛ مما يصعب تحديد مصدرها وسبل مواجهتها والتصدي لها، فالتغير في طبيعة النزاعات الدولية، وظهور صور جديدة من النزاعات الداخلية المتعلقة بالهوية والعرق والدين ، أطراف الصراع أو أحدها على الأقل هم كيانات اجتماعية أو سياسية غير حكومية .

-هي تهديدات تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديداً، التهديد يكون معرفاً ويلحق اضرار مباشرة، أما الخطر فيكون ضبابياً ومبهماً وملتبساً، وغير قابل للقياس ومشكوكاً فيه، كما أن تأثيرها الأمني يصل جميع الفواعل والمرجعيات (العالم، الأقاليم، الدول، المجتمعات، الأفراد).

المطلب الثاني - أنواع التهديدات الأمنية :

هناك عدة معايير مستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية من قبل الباحثين والدارسين لها؛ إذ يركز بعض الباحثين على معيار «المجال» Field في تصنيفهم للتهديدات، ومنهم من يستخدم المعيار «الجغرافي»Geographical، ومنهم من يُفضل استخدام تصنيفات معاصرة تركز على معيار «التماثل» Similarity و«التأثير» Influence.

١- التهديدات الأمنية بحسب معيار المجال :

التهديدات السياسية :

وتشمل هذه التهديدات ما يعرف بأمن الدولة وأمن المجتمع، والتنظيم السياسي والإيديولوجي والمؤسسات السياسية ، وتضم هذه التهديدات السياسية انتشار النزاعات المسلحة سواء بين الدول أو داخل الدول، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ونمو العنف والإرهاب والجريمة المنظمة (مصباح : ٢٠٠٢: ٨٦).

التهديدات الاقتصادية :

تتمثل في عدم وجود توزيع عادل للثروة، وضعف في الناتج القومي والدخل الفردي وتأثر الدولة بإفرازات العولمة الاقتصادية والأزمات المالية والعقوبات الاقتصادية.

التهديدات الاجتماعية والثقافية :

تتجلَّى في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد الديموغرافي الذي لا ينسجم ولا يتوافق مع نسبة النمو الاقتصادي،

وزيادة التفكك الاجتماعي وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية؛ مما يؤدي إلى تدهور حالة البشر، إضافة إلى الاختراق الثقافي لهوية المجتمعات والدول.

التهديدات البيئية :

تعد مشكلات التصحر والجفاف وندرة المياه والتلوث البيئي خاصة المخلفات الصناعية الثقيلة، والكوارث الطبيعية من أهم التهديدات البيئية التي أصبح يواجهها العالم (صالح:٢٠٠١م).

٢ـ التهديدات الأمنية بحسب معيار درجة الخطورة :

- **تهديدات فعلية** : وهي ما يُعرّض الدولة لخطر داهم نتيجة الاستخدام الفعلي والجاد للقوة العسكرية.
- **تهديدات محتملة** : تُرصد هذه التهديدات من خلال مجموعة من الأسباب الحقيقية التي تؤكد تعرض الدولة لمجموعة من التهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية.
- **تهديدات كامنة** : تتميز بأنها غير مرئية (كامنة)، كوجود أسباب خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية على السطح.
- **التهديدات المتصورة** : وهي التهديدات التي يُحتمل ظهورها مستقبلاً (الحربي:٢٠٠٨م).

٣ـ التهديدات الأمنية بحسب معيار درجة التماثل :

يمكن تصنيف التهديدات الأمنية بحسب درجة تشابه الفواعل (Actors) إلى :

- **تهديدات تماثلية** : يطلق على النمط التقليدي للتهديدات التي تتميز بالطابع البيني والعسكري، وتتشابه فيه الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري بين الدول .

- **تهديدات لا تماثلية** : هي تلك التهديدات التي تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو؛ إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، كتهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرهم، وقد برزت تلك التهديدات نتيجة للتغير في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي إلى النمط اللاتماثلي تزامناً مع التحولات والتغيرات الحاصلة في النظام العالمي (شهرزاد: ٢٠١٣م).

المطلب الثالث - تحليل التهديدات الأمنية :

لا يمكن التعامل مع التهديدات الأمنية إن لم تكن هناك آلية تستطيع رصد التهديدات مبكراً و بكل وضوح ، وتكون لها القدرة على اقتراح الطرق المناسبة للتعامل مع التهديد الأمني، تفتقر الأدبيات العربية إلى مثل هذه الآليات أو النماذج ولاتوجد دراسات تطبيقية لها باستثناء ورقة للدكتور«كمال الأسطل» منشورة على صفحته الإلكترونية، فيها بعض أسس التحليل الأمني الاستراتيجي، ودراسة أخرى تطبيقية لنموج التحليل الاستراتيجي الرباعي SWOT للدكتور» عبدالفتاح علي الرشدان « بعنوان الأمن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية.

أولاً - تحليل التهديدات الأمنية:

بعد نهاية الحرب الباردة طرأت تغيرات كبيرة على المفاهيم التي تخص الأمن الوطني ومستويات تحقيقه ومكوناته وأساليبه، وهذه التغيرات في البيئة الأمنية فرضت تحديات على المشتغلين في الأمن الوطني للدول في كيفية حمايته وتحقيق أهدافه من خلال دوائر الأمن الوطني التي تهمه وتؤثرعليه .

ويمكننا تحديد أهم خطوات تحليل تهديدات الأمن الوطني (الأسطل:٢٠١١):

١- إدراك مصادر التهديد :

هي مرحلة مهمة عند دراسة معطيات الأمن الوطني يترتب عليها إرساء قواعد التعامل مع ما يعوق تحقيقه؛ أي ما يتم إدراكه من تهديدات. وكلما كان الإدراك لمصدر التهديد شاملاً كانت الإجراءات اللازمة لإزالة التهديد أكثر استيفاء. وينتج عن إدراك مهددات الأمن الوطني وضع أساليب مسبقاً للتغلب على التهديدات المؤثرة عليه ووضع الوسائل الخاصة بحمايته، لذلك فإن تلك المرحلة تتم بالتوازي مع المراحل الأخرى من تحديد الأسس والمبادئ والاستراتيجيات والسياسات وتصبح مرحلة الإدراك رئيسية تدخل في خطوات تحديد الأهداف الوطنية العليا وفي خطط تحقيق الأمن الوطني وكذلك أعمال الحماية المحددة له.

وتأتي الخطوة الثانية بعد مرحلة الإدراك هي تحديد مصادر التهديد ولهذه العملية ثلاث مستويات كل من هذه المستويات له وظيفة أساسية في تحديد مصادر تهديدات الأمن الوطني وأنواعها على نحو ما يأتي:

أ- **مستوى صناعة القرار** : يضع هذا المستوى خطوات العمل لكشف مهددات الأمن الوطني، كما يحدد العناصر التي يكشف عنها، التي سبق تحديدها كمصادر للتهديد ووضع أولوياتها في أثناء تحديد الأهداف الوطنية وما نبع منها في استراتيجية وسياسة أمنية. يقوم هذا المستوى كذلك بالاطلاع بصفة مستمرة وقد تكون دورية على المتغيرات في الإطار العام للشكل الأمني، عسى أن يكشف التهديد ومستواه وبعده وهدفه ويحدد الأسلوب الأمثل للتعامل معه مبكراً. هذا المستوى هو أعلى المستويات الأمنية ويشمل الأجهزة الأمنية العاملة في مجال الأمن الوطني في الدول التي تهتم بالحفاظ على أمنها الوطني وصيانته.

ب- **مستوى النخب والكفاءات الأمنية** : تقع على عاتق هذا المستوى مهمة النوعية العامة للمجتمع وتوضيح المحاذير الأمنية التي يجب الابتعاد عنها

والأهداف الرسمية وغير الرسمية التي لا تستطيع الدولة شرحها للشعب مباشرة وهذا المستوى غير رسمي، ويضم قادة الرأي في الأبعاد الأمنية والخبراء والباحثين الأكاديميين والكتاب من خبراء متخصصين كل منهم يعبر عن رؤيته الأمنية ويصف المحاذير لكل تصرف وحدث وعلاقة دولية كانت أم إقليمية أو محلية دون قيد مما يجعل لأدائهم وآرائهم قيمة عالية تؤهل البعض منهم لإشغال مناصب رسمية في مستوى صناعة القرار.

جـ- **المستوى الشعبي والجماهيري** : لكي يكون الوضع مثالياً لأي دولة ما، فإن المستوى الشعبي ومستوى الجماهير يجب أن يكون لديه مفهوم المستويات الأخرى . فاتفاق كل الأطراف على رؤيا إدراكية واحدة تتيح تعاوناً مستمراً وفعالاً بين المستويات الثلاثة ينتج عنه حلقة قوية تتوقع ما يهدد الأمن الوطني ويسارع الجميع للمشاركة عند تعبئة الجهود لدرء الخطر ومواجهته وذلك من خلال درجة انتشار الوعي الأمني بين جميع المواطنين ويلي ذلك المستوى الثقافي العام بالإضافة إلى قوة الانتماء للوطن.

٢- مستويات التهديد :

أ. **مستويات التهديد الرئيسية** : توصف مستويات تهديد الأمن الوطني بأنها مصادر تهديد رئيسية؛ لأنها تمثل خطراً يهدد مصادر الحياة في الدولة وخطراً بالغاً على حياة الشعب ووجوده ويمس بذلك كيان الدولة ويعمل على نقصانها؛ لذلك يعتبر تهديداً مباشراً لكيان الدولة وبقائها.

ب. **مستويات التهديد الثانوية** : وصفت مستويات تهديد الأمن الوطني بأنها مستويات ثانوية؛ وذلك لعدم أهميتها الراهنة أو لضعف تأثيرها أو أن تأثيرها جزئي لا يشمل الدولة كلها؛ وأن المستويات الثانوية التي تهدد الأمن الوطني لا تمس كيان الدولة ووجودها بل إلحاق الضرر ببعض الأبعاد الأمنية؛ ومن ثمّ يمكن استنفار بعض الجهود دون تعبئة شاملة

لمواجهتها ، بل إن المواجهة الجزئية من الممكن تأجيلها ريثما تنتهي الأعمال الأكثر أهمية شريطة أن تبقى مستويات التهديد الثانوية تحت السيطرة حتى لا تتحول إلى مستويات تهديد رئيسية للأمن الوطني.

٣- مصادر التهديد:

أ- **مصادر التهديد الداخلية** : أعطت السنوات الأخيرة صورة قاتمة لمصادر التهديد الداخلية التي أصبحت أكثر قوة وشراسة وخطورة على الأمن الوطني ، ومصادر التهديد الداخلية للأمن الوطني هي جميع المصادر التي تهدد أبعاد الأمن الوطني في شقه الداخلي، وتكون هذه التهديدات موجهه للدائرة المحلية للأمن الوطني للدولة وغالباً ما تكون ذات تأثير قوي على تماسك الشعب وقوة نسيجه الاجتماعي، ولهذا فإن مصادر التهديد الداخلية قد تكون رئيسية عندما تمس كيان الدولة ذاته وثانوية عندما لا يكون هناك إلحاح لمواجهتها ويمكن تأجيلها لفترة قادمة.

ب- **مصادر التهديدات الخارجية** : يعد الاعتداء المسلح على أراضي الدولة ومصالحها الخارجية أعلى درجات مصادر التهديد الخارجية للأمن الوطني كما تعد التدخلات من القوى الخارجية بواسطة الجماعات المنشقة أو المعارضة، التي تحتضنها دول أجنبية من دول الجوار الجغرافي من مهددات الأمن الوطني الخارجية ، ومصادر التهديد الخارجية يمكن أن تكون رئيسية تستوجب مواجهتها في الحال أو ثانوية يمكن التريث في مواجهتها أو تأجيل ذلك لحين الانتهاء في المواجهات الأكثر تهديداً.

٤- وسائل حماية الأمن الوطني:

المقصود بوسائل حماية الأمن الوطني ما تستخدمه وتؤمنه الدولة من وسائل وأدوات لحماية أمنها الوطني، ومن المهمّ معرفة القيادة السياسية في الوقت المناسب

بالأحداث المؤثرة على الأمن الوطني وكذلك الإجراءات التي يتم اتخاذها للتصدي لتلك الأحداث بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المجالين الداخلي والخارجي. لذلك فإن الدولة تحدد وسائل حماية الأمن الوطني داخلياً وخارجياً وقد تعمل بعض الوسائل في كل من المجالين، ومن هذه الوسائل ما يلي :

أ- **وسائل حماية الأمن الوطني داخلياً** : تنشئ الدولة عادة أجهزة خاصة للعمل على حماية أمنها الوطني داخلياً ، كمجالس الأمن الوطني ، وهناك وسائل عملية كانتهاج الدولة للسياسات الأمنية المتخصصة التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أمنها الوطني وحمايته.

ب- **وسائل حماية الأمن الوطني خارجيا**: تسعى الدول في سياستها الخارجية إلى تطويع إرادة الآخرين و تتم من خلال صياغة السياسة الخارجية وإقرارها وتنفيذها وتحديد أهداف الدولة وربطها بالأمن الوطني وتحديد وسائل حماية الأمن الوطني خارجياً من خلال الأداة الدبلوماسية والأداة العسكرية وهما الأكثر فاعلية في وسائل حماية الأمن الوطني خارجياً.

ثانياً- نموذج التحليل الإستراتيجي / التحليل الرباعي SWOT

يقوم المنهج الرباعي بالتحليل الإستراتيجي على مرتكزات تسمح بتشخيص الحالة الأمنية من كل جوانبها وأبعادها المختلفة، ويقدم المنهج احتمالات مستقبلية متوقعة (الرشدان ٢٠١٥م).

١- **تحليل الوضع الداخلي (نقاط القوة والضعف)** : وتقتصر على ما هو قائم على أرض الواقع من نقاط قوة وضعف وأن يبتعد التحليل عن التوقعات والاحتمالات ويركزعلى الحقائق فقط .

- **نقاط القوة Strengths** : الإمكانيات الداخلية الذاتية التي تسهم في استغلال الفرص المتاحة والممكنة في دول مجلس التعاون لمكافحة التهديدات التي يتعرض لها أمن دولها.

- **نقاط الضعف Weaknesses** : وهي ظروف وعوامل النقص الداخلية التي تعوق القدرة على استغلال الفرص للحفاظ على الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي.

٢- تحليل البيئة الخارجية(الفرص والتهديدات) : يؤخذ بعين الاعتبار الوضع الفعلي والحقيقي للتهديدات الموجودة والفرص غير المستغلة من ناحية، كما يحلل التغيير المحتمل في كل منهما من ناحية أخرى،بما يسهم في حماية أمن دول المجلس وتدعيم قدرتها على مواجهة المخاطر والتحديات الخارجية والتخفيف من حدة تأثيرها على الأوضاع الداخلية.

- **الفرص Opportunities** : أية ظروف أو عوامل خارجية ذات أثر إيجابي تمكن أو تهيئ الفرصة لتدعيم القدرات الأمنية والعسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي وتعزز من قدرتها على حماية أمنها الإقليمي.
- **التهديدات Threats**: أية ظروف أو اتجاهات خارجية قد تؤثر سلباً أو أثرت بشكل سلبي وهي عامل خطر أو قد تكون مصدر قلق وتوتر أمني على الصعيدين الداخلي والخارجي لأمن دول المجلس.

الفصل الثاني

الأمن في مقاربات العلاقات الدولية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

تمهيد :

إن نشأة الدراسات الأمنية باعتبارها ميداناً فرعياً للعلاقات الدولية يشرح سبب اهتمام هذا الحقل العلمي بموضوعات الأمن، ومفهوم الأمن يُعد من المفاهيم المتصفة بالنسبية والديناميكية والتغير؛ مما ترتب عليه تعدد الأطر النظرية التي حاولت تفسير الظواهر الأمنية وفهمها وتحليل مفهوم الأمن التي انقسمت المقاربات بشأن الأمن إلى اتجاهين رئيسيين، أحدهما يقترب من الأمن اقتراباً موضوعياً ممثلاً في الواقعية والليبرالية، والآخر يقترب «ذاتياً» ممثلاً في الاتجاهات الجديدة، ويشمل مقاربة كوبنهاحن والمقاربة البنائية والمقاربة النقدية ومقاربة مابعد الحداثة.

ولذلك سيقسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول الأمن في المقاربات التقليدية « الوضعية» للعلاقات الدولية، أما المبحث الثاني فسيتطرق للأمن في المقاربات غير التقليدية «غيرالوضعية» للعلاقات الدولية .

المبحث الأول ـ الأمن في المقاربات التقليدية في العلاقات الدولية:

تعتبر المقاربات التقليدية من المحاولات الأولى والجادة التي سعت إلى وضع نظرية للعلاقات الدولية تقوم على أسس المنهج العلمي متمثلاً في الفلسفة الوضعية والمنظور العقلاني.

سيطرت المقاربات التقليدية لفترة طويلة نسبياً علي الدراسات الأكاديمية لحقل العلاقات الدولية، مما جعل تصورها لقضايا الأمن الأكثر رواجاً،

وعلى الرغم من أن النظريات التقليدية تنطلق من الدولة كإطار تحليلي لها، فإنها تختلف في مفهومها للأمن.

فالنظرية الواقعية تختزل قضايا الأمن في العامل العسكري والقوة، بينما ترى النظرية الليبرالية ان الجوانب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الجانب العسكري في تحقيق الأمن ، خاصةً في ظل الاعتماد المتبادل بين الدول الذي يميز العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول ـ المقاربات الواقعية في العلاقات الدولية :

الجذور التاريخية والفكرية للواقعية السياسية :

تعود الجذور الفكرية للمقاربات الواقعية إلى القرن ٤ق.م في العصر الإغريقي، وتحديداً إلى أفكار المدرسة السفسطائية التي طرحت رؤية مناقضة لما يؤمن به المثاليون آنذاك. وتنطلق رؤية السفسطائيين من أن القيم الأخلاقية هي مسألة نسبية تتغير طبقاً لظروف الزمان والمكان.

ويعتبر كتاب تاريخ حرب البيلوبونيز، لمؤلفه المؤرخ اليوناني ثيوسيديدس Thucydides ٤٦٠ ق.م -٣٩٥ ق.م. « مثالاً للمفكر الواقعي في تحليله العلمي للسياسات بين الدول، واعتبر هذا الكتاب نموذجاً أولياً لتوصيف سياسات القوة « (باوتشر: ٢٠١٣: ١٤٣).

وباعتبار الواقعية نظرية سياسية قائمة على فكرة القوة، فبإمكاننا اعتبار الوزير الهندي كوتيليا Kotilia ٣١٢-٢٩٦ ق.م، من رواد الواقعية في السياسة الدولية، عندما كتب إلى الإمبراطور الهندي Maurya حول الحرب والتحالفات ومفهوم القوة ودور العوامل الجغرافية المؤثرة فيها، كما شرح كوتيليا أسباب توسع الدول سواء بالتحالف أو بالغزو، وضرورة الاستعداد

الدائـم للدولـة لمواجهـة التهديـدات المرتقبـة، كـما اعتـبر دول التـماس الجغـرافي أعـداء محتملـين للدولـة (عبدالحـي :١٩٩٤: ٢٤).

وفي العـصر الحديـث، يمكننـا تتبـع أفـكار الواقعيـة السياسـية عنـد الفيلسـوف الإيطـالي نقـولا ميكيافلـلي Machiavelli ١٤٦٨-١٥٢٧، وحديثـه حـول القـوة وميـزان القـوى وتشـكيل الأحـلاف والأحـلاف المضـادة، وأسـباب الـصراع بـين المـدن الإيطاليـة، وافتراضاتـه بـأن السياسـة تتميـز بـصراع المصالـح، وأنـه يجـب رؤيـة العـالم كـما هـو، لا كـما يجـب أن يكـون، وتأكيـده عـلى فصـل الديـن والأخـلاق عـن السياسـة، وأن مـن مسـؤولية الحاكـم ضـمان أمـن دولتـه؛ ومـن ثـمّ تصبـح الغايـة – أمـن الدولـة – مـبرراً لأيـة وسيلـة بمقدورهـا تحقيـق تلـك الغايـة، حتـى وإن كانـت غـير أخلاقيـة ويعتـبر كتابـه الشـهير The Prince بمثابـة الدليـل العلمـي لاكتسـاب القـوة والحفـاظ عليهـا وتوسـيعها.

كـما اسـتندت الواقعيـة السياسـية عـلى الأطروحـات الفلسـفية للإنجليـزي توماس هوبـز Thomas Hobbes ١٥٨٨-١٦٧٩، في كتابـه اللفياثـان Leviathan وحديثـه عـن « الحالـة الطبيعيـة « التـي يكـون فيهـا الإنسـان بطبعـه يميـل إلى الـصراع بدافـع البحـث عـن منفعـة أو دفاعـاً عـن أمنـه أو طمعـاً بالمجـد، وترتبـط الحالـة الطبيعـة هـذه بغيـاب السـلطة المنظمـة، التـي تجعـل البـشر في وضـع حـرب الـكل مـع الـكل، ولا يمكـن تجنـب هـذه الحالـة الطبيعيـة إلا بإقامـة سـلطة تحمـي البـشر وتوفـر حالـة مـن الطمأنينـة والسـلام (عـلي:٢٠١٢م).

فالـدول كالإنسـان الـذي يعتـبر ذئبـاً لأخيـه الإنـسان، وهـي في تفاعلاتهـا الخارجيـة إنـما تسـعى إلى تحقيـق الأمـن الـذي يعـد أولويـة قصـوى مـن أولويـات سياسـاتها الخارجيـة (بـدوي:١٩٧٢) .

وفي الوقـت المعـاصر، ازدهـرت الواقعيـة السياسـية في الولايـات المتحـدة عـلي أيـدي مفكريـن مـن أمثـال عالـم الـلاهوت البـروتستانتي Niebuhr رينهولـد نيبـور (١٨٩٢-١٩٧١) وجهـوده في تطويـر المنهـج الواقعـي في السياسـة

الخارجية، فبحسب جورج كينان يُعتبر نيبور أبوالواقعية السياسية الأمريكية (فرج : ٢٠٠٧ : ٢١٠).

ينطلق نيبور من فكرة الخطيئة الأصلية، وهي قريبة جداً من فكرة حالة الطبيعة عند هوبز ولكنها مبنيّة علي أسس دينية (فرج : ٢٠٠٧) ، كما أن آراء نيبور حول القوة وحتمية الصراع تنتمي للواقعية السياسية (النعيمي : ٢٠١٢).

على الرغم من هذا الامتداد التاريخي الطويل للفكر الواقعي بمراحله ومفكريه المتعددين، فإن المنطلقات الأساسية للفكر الواقعي هي نفسها تقريباً من ثيوسيديدس إلى والتز(توفيق : ٢٠٠٨).

والحقيقة أن الواقعية ليست مدرسة واحدة، بل مجموعة من الاتجاهات الفكرية التي تجمعها بعض الافتراضات؛ فهناك عدة اتجاهات داخل الواقعية هي: الواقعية الكلاسيكية، والواقعية الجديدة (البنيوية)، والواقعية الهجومية، والواقعية الدفاعية بالإضافة إلى الواقعية الكلاسيكية الجديدة (المصري :٢٠١٤م).

أولاً ـ الواقعية التقليدية (الكلاسيكية) Classical Realism :

نشأت الواقعية السياسية الحديثة بمثابة ردة فعل على تيار المثالية الذي برز بعد الحرب العالمية الأولى وقيام عصبة الأمم، وكان الهدف الأساسي للواقعيين، خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية، إبراز المقاربة الواقعية كمشروع فكري ونظري يسعى إلى نقل العلاقات الدولية من حقل الدراسات القانوني والتنظمي والتفكير المثالي، إلى حقل الدراسات العلمية وأساليب التفكير الوضعي، للوصول إلى نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية، بإمكانها تفسير الظواهر السياسية، بما فيها ظاهرة الصراع والحرب (عديلة: ٢٠١٥).

تؤكد المقاربة الواقعية التقليدية أهمية القوة في العلاقات الدولية، وأن الأخيرة ماهي إلا ظاهرة لعلاقات القوة، وأن الرغبة في الهيمنة هي السمة

المميزة للعلاقات الدولية، وأن الدول في سعيها لتحقيق أهدافها الخارجية تستخدم جميع الوسائل ولا تكترث بالجوانب القانونية والأخلاقية، كما تُفسر الواقعية التقليدية التاريخ على أساس تغيّر القوى المهيمنة في حقب زمنية متباينة (النعيمي: ٢٠١٢).

ويعتبر أدوارد كار Edward H. Carr ١٨٩٢–١٩٨٢ صاحب مؤلف أزمة العشرين عاماً، The Twenty Crisis Years ١٩١٩-١٩٣٩ ، الذي تحدث فيه عن الواقعية باعتبارها نظرية عقلانية تهدم الأفكار المثالية عن بنية العلاقات الدولية، وهو رائد الواقعية التقليدية الحديثة الحقيقي وليس هانس موغانثو (عقيل: ٢٠١٥) ، إلا أن الفضل يعود للأخير في إدخال الواقعية كمقترب لدراسة العلاقات الدولية من خلال عمله الشهيرعام ١٩٤٨ Politics Among Nations الذي أحدث ثورة في الدراسة الأكاديمية للسياسات الدولية (توفيق : ٢٠٠٨).

الافتراضات الأساسية في الواقعية التقليدية :

١- **الدولاتية Statism** : الدولاتية هي صلب الواقعية التقليدية، ويرتبط هذا المفهوم بفكرة أن الدولة ذات السيادة هي التعبير الشرعي والممثل الوحيد للمجتمع السياسي على المستويين الداخلي والخارجي؛ فالدول هي الفاعل الأساسي والأبرز عن باقي الفواعل الثانوية كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ولذلك يجب أن تكون الدولة هي وحدة التحليل في للسياسة الدولية (بن عنتر : ٢٠٠٥م).

٢- **المصلحة الوطنية**: ارتبط هذا المفهوم دائماً عند الواقعيين التقليديين بفكرة القوة والبقاء، فالمصلحة الأولى للدول تتمثل في بقائها ولا يتأتى لها ذلك إلا بامتلاكها للقوة التي تمكنها من ذلك (بن عنتر : ٢٠١٥)؛ ففي تفسيره لواقع العلاقات الدولية يُفرّق «جيمس روزنو» James Resnau بين المصلحة الوطنية كأداة تحليلية تستخدم لوصف وشرح وتقويم السياسة

الخارجيـة لدولـة مـا، وبين المصلحـة باعتبارهـا أداة تسـتخدم لتبريـر أو استنكار أو اقتراح سياسة ما (دورتي :١٩٨٤: ٩٥)، أما «هانس مورغانتو» فيؤكـد أن الأمـن هـو جوهـر المصلحـة الوطنيـة، وأن المحافظـة عـلى الوجـود المـادي للدولـة يعـد الحـد الأدنـى مـن المصلحـة الوطنيـة (مقلـد :١٩٩١) .

٣- **مفهـوم القـوة** : القـوة بشـكل عـام هـي المـوارد الماديـة المتاحـة للأمـة، وعنـد مورغانثـو تعتـبر القـوة غايـة ووسـيلة في الوقـت نفسـه؛ لأنـه يـرى السياسـات الدوليـة عـلى أنهـا صراع عـلى القـوة لأجـل السـيطرة عـلى الآخريـن، فالقـوة هـي الموضـوع الـذي يشـكل محـور التفاعـل الـدولي في حالتـي الحـرب والسـلام (حتى:١٩٨٥) ، في حـين أن أرنولـد وولفـرز يفـرّق بـين القـوة والقـدرة؛ فيُعـرف القـوة بأنهـا تحريـك الآخريـن بالتهديـد أو معاقبتهـم بالحرمـان، أما النفـوذ والتأثير فيعنـي القـدرة عـلى تحريـك الآخريـن بالوعـود و الإغـراءات (جنـدلي:٢٠٠٥).

٤- **البقـاء Survival** : في ظـل البيئـة الفوضويـة للنظـام الـدولي، تـزداد المخاطـر الأمنيـة التـي تتهـدد الدولـة؛ لذلـك تصبـح الأولويـة القصـوى للـدول هـو ضـمان أمنهـا المتمثـل في «البقـاء» مسـتخدماً جميـع الوسـائل المتاحـة، بـما فيهـا العسـكرية. يقـول ريمـون آرون: «أنـه في حالـة الطبيعـة، الأمـن هـو الهـدف الأول بالنسـبة لـكل فـرد أو وحـدة سياسـية» (عبدالقـادر :٢٠٠٩).

٥- **مفهـوم تـوازن القـوى**: مبـدأ تـوازن القـوى مرتبـط كليـاً بمبـدأ القـوة والـصراع حولهـا، وهـو مبـدأ طبيعـي، يقـول مورغانثـو : « وإذا كان التـوازن ملازمـاً للقوة فـإن الحـرب ملازمـة كذلـك لاختـلال التـوازن ، وقـد تكـون الحـرب في بعـض الحـالات أداة لخلـق التـوازن أو لإعادتـه؛ بمعنـى أن هنـاك ركنـين لعمليـة توازن القـوى، أحدهمـا مـادي وهـو تعـادل الدولتـين في محصلـة القـوى وبخاصـة العسـكرية، والركـن الأخـر معنـوي خـاص بـإدراك الأطـراف الدوليـة لأهميـة وجـود هـذا التعـادل باعتبـاره الوسـيلة الفضـلى للحفـاظ عـلى الأمـن ، ولذلـك، دائـماً مـا توجـد الـدول في حالـة صراع ولكـن ليـس بالـضرورة أن تتصـادم بصـورة مبـاشرة (دورتي :١٩٨٤).

٦- **مفهوم الفوضى Anarchy** : أصل الكلمة يوناني «Anarkos»، وتعني من دون حكومة أو حاكم، ويقصد بها الواقعيون التقليديون غياب التراتبية في المجتمع الدولي، فالدول في ممارستها للسياسة الخارجية لا تخضع لأي سلطة عليا، بذلك تكون الفوضى هي نتيجة مباشرة لممارسة مفهوم «السيادة» التي تعني عدم خضوع الدولة في قراراتها لسلطان دولة أخرى (غريفيثس وآخرون :٢٠٠٢) .

٧- **مفهوم المساعدة الذاتية Self-Help** : الاعتماد على النفس هو مبدأ العمل للدول وفق المقاربة التقليدية وفي ظلّ المجتمع الدولي الفوضوي الذي يغيب فيه وجود حكومة عالمية أو منظمات دولية تمتلك أدوات ضبط فعّالة تستطيع فيها إدارة شؤون العلاقات بين الدول، وتحت وطأة التهديدات التي تفرضها مثل هذه البيئة الفوضوية فإن الدول تجد أنفسها مجبرة على الاعتماد على قدراتها الذاتية لتحقيق أمنها وضمان بقائها، ويقتضي هذا المبدأ لجوء كل دولة إلى زيادة مخزونها من القوة لحمايتها من الآخرين (دان وآخرون :٢٠١٦).

٨-**المعضلة الأمنية Security Dilemma** : هي الحالة التي وصفها جون هرتز John Hertz في الخمسينيات من القرن الماضي بأنها عندما تتخذ الدول مبدأ الاعتماد على الذات مسلكاً لتحقيق حاجاتها الأمنية، فإنها ترى في سلوكها هذا دفاعاً ولو اتبع الآخرون نفسه لاعتبرته سلوكها تهديداً لها؛ لأن الشك هو المحرك الرئيسي للتفاعلات الاستراتيجية الدولية (بيليس:٢٠٠٤).

الأمن في المقاربة الواقعية التقليدية :

ركّز التحليل الواقعي التقليدي للأمن على للدولة القومية باعتبارها الوحدة المرجعية للأمن، والأمن عند الواقعيين يعني سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يستهدف استقلالها واستقرار وحدتها الترابية، والأداة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن (بن عنتر: ٢٠٠٥).

وتنطلق الواقعية التقليدية في مفهومها للأمن من بنية النظام الدولي الفوضوي، التي تكون فيه السياسة الدولية علاقات بين دول ذات سيادة ولها مصالح متعارضة، ويترتب على ذلك تزايد في احتمالية نشوب النزاعات والحروب (دان وآخرون :٢٠١٦)، ويرى الواقعيون التقليديون أن حل هذه المعضلة الأمنية يكون باتباع الدول لسياسات توازن القوى في ظل هذا المجتمع الدولي الفوضوي (بيليس : ٢٠٠٤).

إن التهديد الذي تسعى الدول إلى احتوائه هو تهديد موضوعي يتم مواجهته بتطوير قدرات الدول العسكرية، وبما أن التفاعل بين الدول مبني على عدم وجود الثقة المتبادلة، فإن الدولة تعتمد على قوتها (المساعدة الذاتية)، التي تتشكّل من خليط من القوة العسكرية وغير العسكرية التي تشتمل على العوامل الجغرافية والاقتصادية الديموغرافية، والمصادر الطبيعية ومستوى التطور التقني، وشكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية (درويتي :١٩٨٤).

ثانياً- الواقعية الجديدة (البنيوية) :

في سبعينيات القرن الماضي، ومع تنامي الظواهر العابرة للقارات كالاعتماد المتبادل وتزايد دور الفواعل الدولية من غير الدول، ظهر تيار جديد من داخل المقاربة الواقعية يدعى الواقعية الجديدة (البنيويّة) Neo-Realism أو Structural Realism، ويعتبر كينيث والتز Kenneth Waltz صاحب الكتاب الشهير Theory of International Politics هو مؤسس هذا التيار الجديد (القحطاني:٢٠١١) ، وبحسب لوبرت كيوهيان تعتبر الواقعية الجديدة نِتاجاً لمحاولات تجديدية للإطار المفاهيمي والنظري لأفكار الواقعية التقليدية (جندلي: ٢٠٠٧).

وتنطلق الواقعية البنيوية من فكرة جديدة مفادها أن الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية ضمن النظام الدولي العالمي وتعكس مواقف الدول

موقعها ضمن النظام الدولي العالمي وترتكز اهتماماتها وخططها على احتساب مواقعها ضمن هذا النظام الدولي فتسعى الدول للحفاظ على مكانتها النسبية داخل هذا النظام وكلما ازدات قدرات دولة ما ارتفعت مكانتها في تراتبية السلطة وازداد نفوذها في الساحة الدولية وتتحدد بنية النظام الدولي العالمي عبر هذا التوزيع بين الدول (غريفيثس وآخرون:٢٠٠٢) ، وبذلك أضافت نظرية « Waltz والتز» عن السياسية الدولية بُعداً مهماً في التحليل الواقعي، بتركيزها على الدور الحاسم لطبيعة النظام الدولي كبنية مستقلة.

إن تفسير السلوك الخارجي للدول يعتمد على وضع الدولة وموقعها في النظام الدولي وليس على ميزاتها الداخلية أو تفاعلاتها مع الدول الأخرى.

المفاهيم المركزية الأساسية للواقعية الجديدة (البنيوية) تتمثل في:

- **النظام الدولي**: اتخذ الواقعيون الجدد النظام الدولي موضوعاً رئيسياً للدولة، وتحليل مدرستهم بالاستناد إلى الأفكار النظامية والبنيوية التي اقتبسوها من نظرية لمورتن كابلن، فالنظام بحسب المفهوم السلوكي - هو مجموعة من الوحدات المتفاعلة فيما بينها لتشكل وحدة متماسكة تسمى النظام (جندلي : ٢٠٠٧). كما أن النظام الدولي مستقل عن البنى المركبة له « السياسة العالمية تنظر إلى هذا النظام كوحدة مختلفة تماماً عن وحدة الدولة سواء من حيث القواعد العامة التي تضعها أو عبر ضوابط سلوك كل وحدة والقيم التي تنتجها،وكمثال على ذلك قدرة الدولة على ممارسة العنف داخلياً كآلية لتحقيق أمنها المحلي، في حين تلجأ إلى توسيع نفوذها الدولي لحماية أمنها الوطني» (أبوزيد : ٢٠١٠ : ١٠٤) .

- **التراتبية (الطبقية الدولية)** : التراتبية هو المحور الإيبستيمولوجي الجديد للبنيوية، فاستيعاب النظام الدولي يتطلب فهماً لتراتبية الوحدات المشكلة له، وهي نتاج للحاجات الأمنية المستمرة.

- **توازن القوى** : يرتبط الاستقرار أو عدم الاستقرار بطريقة توزيع القوى بين الدول في النظام الدولي فحالة الاستقرار مرتبطة عند الواقعيين الجدد

بحالة الفوضى والحفاظ على أمن الدولة المركزية وسيادتها، وإن أي تغير في بنية النظام الدولي سيؤدي حتماً إلى اللااستقرار(جندلي: ٢٠٠٥).

-**القوة** : يعد الأمن الهدف الجوهري الذي تسعى إلى تحقيقه النظرية الواقعية الجديدة؛ فالدولة العقلانية هي التي تسعى إلى القوة حتى بعد أن تحقق أمنها ، فإذا كانت القوة غاية لدى الواقعيين الكلاسيكيين، فإنها وسيلة لضمان غاية أكبر تتمثل في الأمن لدى الواقعيين الجدد (عديلة : ٢٠٠٥).

- **الطبيعة الانعكاسية**: إن سمة النظام الدولي تنعكس على توجيه سلوكات الدول، عكس ما يصوره النهج التقليدي من أن طبيعة سلوك الدول هي من تحدد سمة النظام الدولي . أو بعبارة أخرى الفوضى هي التي تنتج بيئة صراعيّة وليس الصراع هو من ينتج الفوضى كما أقرت بذلك الواقعية التقليدية (علي : ٢٠١٢).

الأمن في المقاربة الواقعية الجديدة «البنيوية» :

وفقاً للنظرية الواقعية الجديدة فإن الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية وتعكس مواقفها النظام العالمي، كما أن الدراسات الأمنية للواقعية الجديدة تؤكد أن مسألة الأمن تنشأ أساساً من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول، ويقول «كينيث وولتز» في ظلّ الفوضى يكون الأمن هو الهدف الأسمى لكن عندما يكون بقاء الدول واستمراريتها مضمونة ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مقابل الهدوء والربح والقوة (حمدوش: ٢٠٠٤).

أما عن فهم الواقعية الجديدة للتهديدات فهي بدورها تحصرها في البعد العسكري؛ وذلك بسبب الطبيعة الفوضوية التي تقوم على اهتمام الدول المتواصل بمسألة الأمن والبقاء واعتمادها على قدرتها فقط ، والخوف من الدول الأخرى، وإذا لم تعمل الدول على هذا الأساس بمتطلبات الفوضى فسوف تضعف في النهاية، والواقعية الجديدة تعتبر ميل الدول إلى التعاون فيما

بينها مرتبطاً بوجود مصالح مشتركة، وذلك بسبب الطبيعة النسبية للمكاسب (غريفيثس وآخرون: ٢٠٠٢).

وعلى الرغم من أن الواقعيين البنيويين الجدد يتفقون على أن بنية النظام الدولي «الفوضوية» هي التي تؤدي إلى ما يسمى بـ «معضلة أو مأزق الأمن»، إلا أنهم انقسموا بشأن كيفية تحقيق الأمن في السياسة الدولية إلى توجهين رئيسيين: الأول سمّي «الواقعية الدفاعية»، والثاني سمّي «الواقعية الهجومية»، وكلاهما يعترف ويُقر بدور وتأثير البنية الداخلية وإدراكات صانع القرار على توجهات السياسة الخارجية وأهدافها، غير أن هذا لا يمنع من وجود فوارق بينهما (الجندلي: :٢٠٠٧).

ثالثاً- الواقعية الدفاعية The Defensive Theory :

من أهم رواد المقاربة الواقعية الدفاعية العالم أستيفن فان إيفارا Stephen Van Evara

وروبرت جرفيس RobertJervis و جوزيف جريكو Joseph Grieco .

وترى الواقعية الدفاعية أن خطورة النظام الدولي الفوضوي مبالغ فيها، و بأن الأمن متوافر أكثر من كونه مفقوداً، ويفترض الدفاعيون أن البنية الداخلية للدولة تلعب دوراً في تشكيل السلوك الخارجي بالإضافة إلى تأثير النسق الدولي الفوضوي.

والواقعية الدفاعية تقترح لتقليص حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوك الدول، أن تعمل الدول على زيادة قدراتها الدفاعية أكثر من قدراتها الهجومية من أجل أن يسود الأمن وتزول حوافز النزعه التوسعية، فعندما تُشيع النزعة الدفاعية بين الدول يمكنها عندئذٍ التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، ويكون بإمكانها امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وبذلك لن يضطر القادة السياسيون إلى وضع استراتيجية هجومية في غياب الإحساس بالأخطار الخارجية (BAYLIS -2001).

تمكنت الواقعية الدفاعية من تطوير فرضياتها لتبين من خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة (إدراكات صانعي القرار) في تحديد طبيعة التوجه الخارجي لها، على عكس ما تم تداوله سابقاً لدى الواقعية البنيوية لـ «والتز»؛ فتوزيع القوى والتحولات الدولية مرتبط أساساً بإدراك القادة والمسؤولين الوطنيين، ويستندون إلى تجارب تاريخية وأخرى إدراكية؛ فدور إدراك الأخطار عند القادة السياسيين هو الذي يؤدي إلى الاستقرار .

ولقد ظهر تيار من داخل الواقعية الدفاعية يُطلق عليه الواقعية التعاونية Cooperative Realism، حاول تحويل الفوضى المطلقة للنظام الدولي إلى فوضى ناضجة Mature anarchy عن طريق وضع الدول لسياسات مشتركة تتجنب بها وقوع الحروب، ومع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، فبحسب كنث والتز Kenneth Waltz و جوزيف غريكو Joseph Grieco الدول هي فواعل عقلانية ومع ارتفاع تكاليف الحروب فإنها تنتهج سياسات تعاونية تحرص على بناء علاقات الصداقة فيما بينها لتحقيق مصالحها بدلاً من استخدام وسيلة الحرب، فالدول تسعى إلى تحقيق فوائد مشتركة و نسبية، وليس من الضروري أن تلغى المنافسة بين الدول ، فالدول في ظلّ الفوضى غير الناضجة تسعى منفردة لتحقيق مصالحها، ويهيمن على النظام الدولي الدولة الأقوى، بينما في نظام الفوضى الناضجة تُراعى فيه سيادة الدول الأخرى ومصالحها (عبدالقادر : ٢٠٠٩).

الأمن في الواقعية الدفاعية :

يرى الدفاعيون أن الدولة تضمن أمنها باتباعها للإستراتيجيات الحذرة، كما أن دخولها في الاتفاقيات والعلاقات الدبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى، فإنها بذلك تحقق أمنها بتصحيحها لميزان القوى والردع وهذا مايؤدي إلى تقليص المأزق الأمني (جندلي:٢٠٠٧).

يعتقد الدفاعيون أن كل ما سبق لن ينهي النزاعات الدولية بصفة مطلقة بل بصفة نسبية فقط بسبب وجود أزمة ثقة بين الدول، خاصة بين القوة العظمى و بقية الدول، كما أنهم يرفضون رفضا تاماً إعادة صياغة مفهوم آخر للأمن خارج إطاره الضيق، المرتبط بالدولة وبقائها وسلامتها والقوة العسكرية.

يؤكد ستيفن والت أن الأمن هو الموضوع الأكثر أهمية بعد الحرب الباردة، خصوصاً عند ربطه بظاهرة الحرب واستعمال القوة؛ فالتيار الواقعي أكثر تحمساً للدفاع عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام الدولة وصلاحياتها؛ كونها الفاعل الوحيد ومعيار الشرعية السياسية، فتحقيق أمن الدولة مرتبط بحالة عدم الثقة خاصة؛ ومن ثمّ فإن الواقعية الدفاعية فضلت الإستراتيجية التعاونية لتقليص أخطاء إدراكات و حسابات الدول و صناع القرار على حساب التصعيد في السباق نحو التسلح وكسب المزيد من القوة باستعمال مصطلح الأمن المشترك COMMUN SECURITY (فرج : ٢٠٠٧).

رابعاً- الواقعية الهجومية The Offensive Theory :

تيار الواقعية الهجومية يغطي على الأقل ثلاث نظريات في حقلي السياسات الدولية والسياسة الخارجية، وهو خليط من أغلب أفكار الواقعية البنيوية لكينيث والتز Kenneth Waltz وبعض افتراضات الواقعية الكلاسيكية (القحطاني : ٢٠١١: ٣٢٥)، ومن أبرز المفكرين الهجوميين، جون ميرشايمر J.Mearsheimer ، وفريد زكريا Farid Zakaria ، وإيريك لابس Eric Labs، وروبرت جيلبين Robert Gilpin ، وراندل شفيلر Randall L.Schweler.

بدايةً ترسم الواقعية الهجومية صورة متشائمة عن السياسات الدولية ، وتعتقد بأن فوضوية النظام العالمي توفر حوافز قوية للتوسع، وأن كل الدول تسعى لمضاعفة قوتها مقابل الدول الأخرى؛ لأن القوة هي الضامن الوحيد لبقاء الدول، لذا يعتقد الهجوميون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى

بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، ومن ثمّ استمرار حالة الفوضى المطلقة ، وليصبح التعاون بين الدول هدف صعبة وتكون الحروب والنزاعات ظاهرة لا يمكن تجنبها في ظل مبدأ الفوضى والمساعدة الذاتية الذي يحكم العلاقات بين الدول (إمام : ٢٠٠٨).

الواقعية الهجومية – كما يرى «جون ميرشايمر» – تتفق مع الواقعية الدفاعية بالهدف وهو الأمن، وتختلف في الوسيلة ومقدار القوة اللازمة، وترى أن الدول، وخاصةً الدول العظمى، تضمن أمنها عبر زيادة قوتها إلى أقصى حد ممكن. كما يعتقد ميرشايمر أن الهدف الأساسي للدول هو تحقيق المكانة المهيمنة في السياسة الدولية؛ لذلك تسعى لزيادة قوتها من أجل حماية نفسها وتثبيت مكانتها في النظام الدولي (عبدالقادر : ٢٠٠٩).

الأمن في الواقعية الهجومية :

دعاة التوجه الهجومي يقومون بالربط بشكل مباشر بين القوة والأمن، وضمان الأمن يقتضي من الدولة مضاعفة قدراتها النسبية وتحقيق الأفضلية على حساب الخصوم، وبقدر امتلاك عناصر قوة أكبر، تمتع الدولة بقدر أكبر من الأمن، ويتحقق للدولة أكبر قدر ممكن من الأمن إذا أصبحت في وضع المهيمن في النظام الدولي، أو على الأقل في الإقليم الذي تقع الدولة في نطاقه، وفي هذه الحالة فإن القوة العظمى Super Power بإمكانها ردع خصومها المحتملين وإرغامهم على تقديم تنازلات دبلوماسية، اقتصادية، واستراتيجية؛ بحيث تساعد في تقوية وضع القوة المهيمنة، وفي حالة إخفاقها في تحقيق هذه الأفضلية، فإن الخصوم سوف تتقوى على حسابها، وتصبح مصدر تهديد لأمنها (Miller:2004) .

الواقعيون الهجوميون – من أمثال راندل شفيلر – يؤكدون أن الهجوم له الأفضلية على الدفاع عادة، وان الدول تتحالف دوماً مع الطرف الأقوى أو الأكثر تهديداً بدلاً من تشكيل تحالف لموازنته، وأن الأمن والسلام يمكن

تحقيقهما عبر القوة والأفضلية وليس عبر التوازن كما يعتقد الواقعيون الدفاعيون (Mearsheimer :2001).

خامساً- الواقعية الكلاسيكية الجديدة «النيوكلاسكية» Neoclassical Realism:

مصطلح الواقعية الكلاسيكية الجديدة ظهر لأول مرة في أدبيات العلاقات الدولية في عمل جيديون روز Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy 1989، وفي نظرية التعبئة الداخلية Domestic-Mobilization Theory لتوماس كريستنسن، ونظرية الهيمنة في السياسة الخارجية Hegemonic Theory-of Foreign Policy لوليام وولفورث.

والمقاربة النيوكلاسيكية هي مقاربة واقعية في السياسة الخارجية، بنيت على افتراضات والتز حول الفوضى، ولكن أنصارها يرفضون عدم تضمين المتغيرات التفسيرية في مستويات التحليل المختلفة (القحطاني : ٢٠١١).

فالواقعيون الكلاسيكيون الجدد يعترفون بأن المتغيرات النسقية تشكل متغيرات مستقلة في السياسة الخارجية، إلا أنهم يؤكدون وجود متغيرات أخرى تُدعى بالمتغيرات الوسيطة أو المتداخلة Intervening Variables، وهي ذات طبيعة داخلية، مثل إدراكات صناع القرار، ومن خلالها خلالها تترشح أو تتصفى الضغوطات النسقية الدولية؛ أي أن الإدراكات هي واسطة بين هذه الضغوط النسقية وصناع القرار، وبذلك تعترف الواقعية النيوكلاسيكية ولو جزئياً بالدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل الشخصية للفرد في التأثير على صنع قرارات السياسة الخارجية (Rose :1998).

كما اهتمت النيوكلاسيكية بدراسة و مراقبة مختلف المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية خارج إطار المتغيرات النسقية، كما شكّلت حافزاً لإعادة النظر في تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية، و إزالة ذلك الفصل الصلب بينهما، ونتيجة لهذه المستجدات لم تعد العلاقات بين الدول

حكـراً عـلى الحكومـات فقـط ، بـل تعدتهـا لتشـمل العلاقـات والتأثـير المتبـادل عـلى المسـتوى المجتمعـي و لـو بدرجـات متفاوتـة بحسـب بنيـة الـدول المعنيـة، ولذلـك يرى«كريستينسـن Christensen» أن المـوروث الواقعـي يمكـن أن يكـون لـه قـدرة تفسـيرية في وقـت مـا، و لكـن مـع ذلـك فـإن بعـض التوجهـات الجديـدة يمكـن تفسـيرها بنظريـات السياسـة الداخليـة، مثـل الاختلافـات الإيديولوجيـة، الضغوطـات السياسـية الداخليـة، أو حتـى الجانـب السـيكولوجي للقيـادات المختلفـة (Rose :1998).

يعتقـد أصحـاب هـذا الاتجـاه أن الدولـة وإن لم تكـن الفاعـل الوحيـد في السياسـة الدوليـة فإنهـا هـي الفاعـل الوحيـد القـادر عـلى صياغـة الاسـتراتيجيات والسياسـات عـبر أجهزتهـا وبيروقراطيتهـا وتحديـد مصالحهـا وتحديـد أولوياتهـا وفـق إدراكات صانـع القـرار.

كـما يعتقـد دعـاة التوجـه الكلاسـيكي الجديـد أن فهـم الروابـط بـين القوة والسياسـة يتطلـب فحصـاً دقيقـاً للسـياق الـذي مـن خلالـه يتـم تشـكيل السياسـات الخارجيـة وتكييفهـا ضمـن إطـاره، واهتمـت الواقعيـة الكلاسـيكية الجديـدة بدراسـة السـلوك الخارجـي للدولـة بشـكل منفـرد، وتقديـم تنبـؤات حـول اسـتجابة الـدول للضغـوط النسـقية، واقـتراح آليـات عمـل، مثـل الاسـتراتيجيات الشـاملة للـدول، والسياسـات الاقتصاديـة الخارجيـة، والمذاهـب العسـكرية، وخيـارات التحالـف (Rose :1998) .

المطلب الثاني - المقاربات الليبرالية في العلاقات الدولية :

الجذور التاريخية لليبرالية :

الليبراليـة في بدايتهـا اعتـبرت صـورة مـن صـور المثاليـة السياسـية التـي تحـدث عنهـا مفكـرو عـصر الإغريـق وفلاسـفته كديمقريطـس وأفلاطـون ولوكريتيـوس، وأفكارهـم المثاليـة حـول المدينـة الفاضلـة والحريـات المدنيـة والدينيـة والحقـوق

السياسية والاقتصادية للإنسان (عقيل :٢٠١٥) وكذلك يمكننا تتبع أفكار الليبراليين تاريخياً حتى عصر النهضة و أفكار الفيلسوف الإنجليزي جان لوك (John Locke 1704-1632)، وهو أحد أبرز منظري العقد الاجتماعي عندما تحدث عن الطبيعة الخيّرة للإنسان وحياة السلام التي يعيشها ضمن القانون الطبيعي الذي يحكم علاقاته، ووجود الأفراد السابق عن الدولة ومايترتب عليه من التزامها بالمحافظة على حقوقهم، وكف يدها عن التدخل في شؤونه (توفيق : ٢٠٠٧).

ومن هذا المبادئ المثالية ينطلق المفكرون الليبراليون الأوائل، من أمثال إيمريك كروشي Emeric Crucé 1590-1648 الذي يُعد أول من قال بأن الأفراد وليس الدولة هم من يجب أن يكونوا الممثل الأساسي في العلاقات الدولية؛ فمصالح الأفراد الشخصية والأنانية ستقودهم نحو التجارة بدل الحرب، كما طرح كروشي فكرة تنظيم عالمي يكون مقره دولة محايدة، يجتمع فيه سفراء كل الدول يقصد الأوروبية فقط في جمعية عامة تنظّم شؤونهم وتحل منازعاتهم (غيوم: ٢٠٠١).

ويعد الفيلسوف إيمانويل كانط Immanuel Kant 1724- 1804 من رواد الليبراليين؛ ففي كتابة « السلم الدائم « Perpetual Peace 1975، تحدث عن «قانون الضمير»؛ حيث يرى أن القوانين والدساتير بإمكانها ضبط سلوك الإنسان باعتبار أن طبيعته الخيرة ستدفعه نحو السلام الدائم حفاظاً على ما يتملك من مكاسب وفوائد، كما تعتبر مبادئ وودرو ويلسن Woodrow Wilson الأربعة عشر التي أعلنها في عام ١٩١٦ بعد الحرب العالمية الأولى وجهوده في إنشاء عصبة الأمم، من الأفكار المثالية التي أثرت في المقاربة الليبرالية وخاصةً فكرة المجتمع المدني العالمي (عبدالقادر: ٢٠٠٩).

والرؤية المثالية Idealism في العلاقات الدولية تنطلق من ضرورة وجود نظام دولي مبني على أسس القانون الدولي وقواعده تسوده العدالة والمساواة وينعم بالسلام والأمن.

فالمثالية تهتم بدراسة وتحليل الظواهر الدولية ليس كما هي موجودة فعلاً، وإنما مثلما يجب أن تكون عليه، ويلخص ل .كلو L. Claude في مقاله «الصراع بين المبدأ والبراغماتية في العلاقات الدولية» مبادئ المثالية الثلاثة وهي : مبدأ عدم الاعتداء وعدم التدخل والمساواة، وكانت المثالية الأولى في بداياتها تهتم بقضايا، الفرد والرأي العام وتحاول تغيير الواقع الدولي المأساوي بعد الحرب العالمية الأولى إلى مستقبل أفضل.

اهتم مفكرو المثالية المعاصريون، من أمثال ديفيد هيلد David Held بضرورة إصلاح النظام الدولي، ويقترح هيلد « النموذج العالمي الديمقراطي»، الذي يبدأ من تكون برلمانات إقليمية مثل البرلمان الأوربي، وإبرام اتفاقيات لحقوق الإنسان محلية تراقبها هيئات دولية، وتحويل الأمم المتحدة إلى برلمان عالمي يخضع للمساءلة.

تلك كانت الأفكار السياسية التي تداولها الليبراليون الأوائل، كذلك للمقاربة الليبرالية جذور فكرية اقتصادية، باعتبار الاقتصاد نقطة البداية في علاقة الدولة مع المجتمع؛ فمع ظهور كتابات الاقتصادي«آدم سميث» Adam Smith، تحولت الليبرالية إلى أديولوجية مسيطرة على الفكر السياسي والاقتصادي، وبرزت مجموعة من الاقتصاديين السياسيين والذين أثّروا في التيار الليبرالي كـ دافيد ريكاردو David Ricardo، وجون ستيورات ميل John Stuart Mill ، وجون ماينرد كينز J.M.Keynes، وهم يشكلون مجموعة متعددة الأطياف تنقسم إلى تيارين: أنصار التدخل الأدنى للدولة في الاقتصاد وفق مبدأ « دعه يعمل دعه يمر» والتجارة الحرة، ومنهم سميث وريكاردو وغيره، وأنصار التدخل الواسع للدولة في الاقتصاد محلياً ودولياً، ومنهم كينز، كيوهان (غيوم :٢٠٠١ : ٣٩-٣٦).

الأمن في المقاربة الليبرالية المثالية يرتكز على مفهوم الأمن الجماعي؛ فوفقاً لـ غولدستون Goldstein ، يتمثل الأمن الجماعي في تشكيل تحالف موسع

يشمل غالبية الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي هدفه مواجهة أي فاعل آخر، وهناك شروط لتطبيق الأمن الجماعي منها (بيليس: ٢٠٠٤) :

- أن تتخلى الدول عن مبدأ استخدام القوة العسكرية في سياستها لتغير الوضع الراهن.
- أن تتبنى الدول نظرة موسعة للمصلحة الوطنية لتشمل مصالح الجماعة الدولية.
- أن تتحلى الدول بالثقة وعدم الخوف أوالشك في تعاملاتها الدولية.

تلك الأفكار السياسية المثالية والأطروحات الكلاسيكية للاقتصاد الحر، هي التي شكلت الأرضية التي انطلقت منها مبادئ و فرضيات المقاربة الليبرالية في العلاقات الدولية.

أنواع المقاربات الليبرالية في العلاقات الدولية :

المقاربة الليبرالية هي نسق فكري متعدد التيارات، أو كما وصفها ستيفن والت S.Walt بالعائلة الليبرالية، وعند لاندرو مورافيشك Andrew Moravcsik تنقسم الليبرالية إلى عدة نماذج هي الليبرالية الجمهورية والليبرالية التجارية والليبرالية الإيديولوجية (Moravcsik :1997)، بينما مايكل دويل Michael Doyale يرى أن المذهب الليبرالي الدولي يختلف عن الليبرالية التجارية والليبرالية الإيديولوجية.

أما تقسيم المفكر أرسنت أتو زمبيل Ernest Otto-Czempiel للمقاربة الليبرالية في العلاقات الدولية فهي الأكثر تداولاً بين الباحثين، ويقسم الليبرالية إلى المدرسة الليبرالية الكلاسيكية (البنيوية) والمدرسة الليبرالية المؤسساتية (الجديدة).

أولاً - المقاربة الليبرالية البنيوية (الكلاسيكية) :

الليبرالية البنيوية أطلق عليها هذه الصفة لتركيزها على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ومايترتب على ذلك من انعكاس على السياسات العالمية.

تقوم المقاربة الليبرالية البنيوية على افتراضات تركز على أثر العلاقات بين الدولة والمجتمع على السياسة العالمية وهي على النحو الآتي (عودة :٢٠٠٥) :

- الفاعلون الأساسيون في السياسة الدولية هم الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر الدولي.
- تمثل الدولة والمؤسسات السياسية مصالح بعض أطراف المجتمع وليس كل الأطراف الخاضعة لحكمها.
- سلوك الدولة يعكس طبيعة مقاصد الدولة وشكلها وخياراتها، ويحدد مستويات النزاع والتعاون الدولي.

والليبرالية البنيوية تستمد أفكارها من «أطروحة السلام الديمقراطي» لإيمانويل كانط Emmanuel Kant ، التي ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين، ومفادها أن انتشارالديمقراطية بين الدول يؤسس للسلام ويدعم الأمن الدولي (توفيق : ٢٠٠٨).

قام مايكل دويل Michael Dole بشرح رؤية كانط للأمن الدولي التي تقوم على التمثيل الديمقراطي والالتزام بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية، ليفسر لماذا تميل الدول الديمقراطية إلى السلام، ويؤكد دويل أن الدول الديمقراطية لاتحارب بعضها بعضاً؛ لأنها تؤمن باستخدام الأدوات السلمية لتسوية الخلافات كالوساطة والمفاوضات؛ بالإضافة إلى أن الأنظمة الديمقراطية تلتزم بمعايير وقيود مؤسسية ومشتركة؛ لذلك يرى دويل أن من فوائد الديمقراطية أنها تعالج الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات دولية (غريفيثس وآخرون :٢٠٠٢).

أما بروس راست Bruce Russet فعلى الرغم من تأكيده أهمية القيم الديمقراطية المشتركة في كبح المعضلة الأمنية وتحقيق السلام الدولي، فإنه يرى للقوة والاعتبارات الإستراتيجية دوراً حاسماً في بعض الأحيان، ويطرح «بروس راست « نموذجين لتحليل الحالة الأمنية على المستوى الداخلي وانعكاس ذلك على المستوى الدولي وهما (عبدالقادر : ٢٠٠٩):

النمـوذج الثقـافي المعيـاري : يقـوم عـلى عـدم العنـف في حـل الصراعـات الداخليـة والدوليـة ويفـترض أن حالـة التوافـق المسـبق، سـتجعل الـدول تنتهـج النهـج نفسـه بالتعامـل بعضهـا مـع بعـض؛ بحيـث يفكـر صانـع القـرار بالطريقـة نفسـها لصانـع القـرار في الدولـة الأخـرى.

النمـوذج الهيـكلي المؤسسـاتي : في الـدول الديمقراطيـة صانـع القـرار يواجـه أنظمـة ضبـط وتـوازن تعطـل قـرارات اللجـوء إلى القـوة والعنـف، كـما أنـه مقيّـد بموافقـة الشـعب أو مـن يمثلهـم.

قدمـت المقاربـة الليبراليـة البنيويـة (الكلاسـيكية) أدوات تحليليـة جديـدة ومختلفـة عـن مـا اسـتخدمته المقاربـة الواقعيـة بـكل أنواعهـا. فقـد اهتمـت الليبراليـة البنيويـة بمتغـير النسـق الداخـلي للنظـام السـياسي كبديـل لمتغـير القـوة في المقاربـة الواقعيـة، عـلى الرغـم مـن أن الليبراليـة الكلاسـيكية لم ترفـض متغـير القـوة عـلى الإطـلاق .

الأمن في المقاربة الليبرالية البنيوية (الكلاسيكية) :

يرتكـز الأمـن بالمنظـور الليـبرالي البنيـوي عـلى «أطروحـة السـلام الديمقراطـي» لمايـكل دويـل Michael Doyle وبـروس راسـت Bruce Russet، التـي تقـوم فكرتهـا عـلى الربـط بـين التحليـل الأمنـي والمتغـير الـديمقراطي؛ بحيـث يـؤدي انتشـار الديمقراطيـة وترسـيخها بـين الـدول، وعـلى مسـتوى بنـى النظـام الـدولي إلى تكريـس أطـر السـلام الدائـم و فتـح المجـال أمـام مسـارات جديـدة للسياسـة الدوليـة سـمتها الرئيسـية التعـاون لا الـصراع (بيليـس: ٢٠٠٤).

ثانياً - المقاربة الليبرالية المؤسساتية :

وجـاءت المقاربـة الليبراليـة المؤسسـاتية كـرد عـلى الواقعيـة الجديـدة التـي تزعمهـا «كنيـث والتـز»، وظهرت في ثمانينيـات القـرن العشريـن .

ويعتبر ديفيد ميتراني David Mitrany من المنظرين الأوائل للمؤسساتية، ويرى أن الدولة القومية بعد الحرب العالمية الأولى أثبتت عجزها عن تحقيق السلام والتنمية لشعوبها، وأن تقسيم العالم إلى وحدات قومية هو سبب الصراع والحرب، و يطالب ميتراني بالتحول تدريجياً إلى شبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر القومية، والعمل على تسويق فكرة العمل المؤسساتي الدولي بين الشعوب (المصري : ٢٠١٤).

لقد أسهم ميتراني في تطوير أطروحات الليبرالية المؤسساتية في تقديمه لمبدأ الانتشار أو التعميم، ويعني به، أن الذين يحققون منافع من المؤسسات فوق القومية في قطاع محدد يميلون بشكل ملحوظ إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى، هذا التعميم أو الانتشار من قطاع إلى آخر يزيد من الدعوة إلى العلاقات بين مختلف البيروقراطيات في مختلف الدول لمواجهة المشكلات التي قد تبرز لسبب أو لآخر ومن ثمّ زيادة التوجه نحو التكامل (المصري : ٢٠١٤).

وتطرح المقاربة الليبرالية المؤسساتية التساؤل الآتي: لماذا تتحول الدول إلى المؤسسات ؟ وتجيب إن الدول تقوم بذلك من أجل حل مشكلات التعاون؛ حيث يرى كيوهان Keohane ومارتن Martin، أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية والعمل على تنسيق العمل وتسهيل إجراءات المعاملة بالمثل؛ حيث ترى المقاربة المؤسساتية بأن التعاون الدولي بأشكاله المتعددة يحقق مصالح الدول بتكلفة منخفضة مقارنةً باستخدام وسائل القوة العسكرية باهظة التكلفة، وفي الاتجاه نفسه قدّم روبرت كيوهان R.Keohane وجوزيف ناي Joseph.S.Ney أطروحتهما، الاعتماد المتبادل Interdependence والاعتماد المتبادل المركب Interdependence complex و قام كل من « ناي و كيوهان « بشرح ظاهرة الاعتماد المتبادل، القائم على الاتصال والتفاعل المستمر في مجالات العلاقات التجارية والانتقال الحر للأفراد والأفكار ورؤوس الأموال، وأن التعددية والتنوع في أجندة الموضوعات الدولية غيّرت من

شكل القضايا الدولية وطبيعتها ولم تعد تنحصر بالتفاوض والإستراتيجيات، بل أضيفت إليها القضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية وغيرها، ومن حيث الفواعل في السياسة الدولية لم تعد محصورة بالدولة وأجهزتها الرسمية وهذا كله انعكس على تعريف المصلحة الوطنية. (المصري : ٢٠١٤).

كما أن الاعتماد المتبادل عند « ناي وكيوهان « مرتبط بمفهوم الحساسية والانكشافية وتعني مدى الحساسية وعمق التغير في دولة معينة نتيجة تأثرها بدولة أخرى ، وأما الانكشافية فهي مدى مقاومة دولة معينة للتغيرات والمؤثرات التي تحدثها دولة أخرى (عديلة : ٢٠١٦).

إن أطروحة الاعتماد المتبادل تقوم على فرضية مضمونها كلما زادت علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول انتشر السلم والأمن بين هذه الدول، ولإثبات هذه الفرضية يطرحون البراهين الآتية (عديلة ٢٠١٦):

- التفاعلات والتعاملات بين الدول ذات تأثير متبادل وليس أحادي الجانب كما كان سابقاً، ليصبح التفاعل وسيلة لتغير الآخر Change by Exchange دون استعمال القوة سواء الصلبة أو الناعمة .
- يبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول بالمجال التجاري ويتشعب لمجالات متعددة ومختلفة كشبكة العنكبوت على حد وصف جون بيرتون John W.Burton، يصل إلى التكامل الإقليمي فالعالمي، ويتحقق الأمن والسلم الدوليان.

الأمن في المقاربة المؤسساتية :

أدى ظهور التهديدات الأمنية الجديدة وغير التقليدية وانتشارها في عالم مابعد الحرب الباردة، وعدم قدرة الدول منفردة على التصدي لها، إلى ضرورة تعاون الدول وتضافر جهودها في ظل المؤسسات الدولية للحيلولة دون انتشار تأثيراتها السلبية، والمؤسسات لاتمنع الحروب إلا أنها تسهم بتقليصها؛ فالمجهود

الجماعي والتعاون المشترك للدول في النظام الدولي لابد أن يهتم بالعمل الأمني بصورة غير مباشرة لتحقيق التعاون الدولي (دان وآخرون :٢٠١٦).

يرى وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني الأسبق دوغلاس هيرد Douglas Hurd أن المؤسسات الدولية لعبت وما زالت تلعب دوراً مهماً جداً في إرساء السلام والأمن الدوليين وخاصةً في القارة الأوربية .(BAYLIS : 2001)

وتتلخص الرؤية الأمنية للمقاربة المؤسساتية في أن عدم وجود اتصال، ونقص المعلومات بين الفواعل الدولية هو ما يسبب المأزق الأمني ويخلق أزمة ثقة وتخوّف بين الدول ويتسبب في حالة اللاأمن وأن وجود المنظمات شيء ضروري ومهم ومركزي لتحقيق الأمن بالنسبة للدول(فرج: ٢٠٠٧).

كما أن نظرية الاعتماد المتبادل المركب لجوزيف ناي وكيوهان، التي ترى أن التشابك الشديد والمعقد في العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول، جعل من أمر انسحابها مستحيلاً وإلا تكبدت خسائر باهظة، هذه العلاقات الدولية المترابطة بين الدول أسهمت في تدعيم العمل الدولي المشترك والدفاع عن الدولة التي يرتبطون معها بمصالح ضد أي تهديد يأتي لها من دولة أخرى متمردة ، مما يُكرّس من استخدام الأساليب الدبلوماسية بدلاً من القوة في حل النزاعات الدولية (عديلة: ٢٠١٦).

واخيراً يرى بعض الليبراليين أن للقوة جوانب غير العسكرية، وهي أكثر فاعلية في تحقيق الأمن. فاستخدام العنف عبر الاقتصاد أكثر فعالية من استخدام القوة العسكرية، كفرض العقوبات الاقتصادية التي تكون مفيدة للجهات التي تفرض العقوبة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً ، ويشترط دافيد بالدوين David Baldwin لفاعلية أكثر للعقوبات الاقتصادية أن تخضع لمعايير المؤسسات الدولية وآلياتها وإشرافها (دان وآخرون:٢٠١٦).

المبحث الثاني
الأمن في المقاربات غير التقليدية في العلاقات الدولية

مع نهاية الحرب الباردة وفشل المقاربات التقليدية في التنبؤ بها أو تبريرها، بالإضافة إلى بروز تهديدات أمنية جديدة غير تقليدية، ظهرت مقاربات جديدة تعتمد على إبستمولوجيا حديثة ترى أن الواقع الاجتماعي ليس شيئاً معطى، بل يبنى بالإرادة الإنسانية، وسمي هذا التصور الجديد بالمقاربات ما بعد الوضعية حيث تميزت بالنزعة ما بعد التجريبية.

وسنتطرق لمختلف الجوانب النظرية والمعرفية للمقاربات غير التقليدية في العلاقات الدولية، لمعرفة الرؤية الأمنية لكل مقاربة بالتفصيل ، كمقاربة كوبنهاجن والمقاربة البنائية والمقاربة النقدية ومقاربة مابعد الحداثة.

المطلب الأول ـ مدرسة كوبنهاجن :

تعود تسمية هذه المدرسة إلى الأجندة البحثية لمجموعة من الباحثين الأكاديميين في معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام، والذي تمّ إنشاؤه عام ١٩٨٥، وكان « بل ماك سويني» Bill Mcsweeny في عام ١٩٨٥ أول من أطلق هذه التسمية للإشارة إلى الإسهامات الفكرية للعالم البريطاني «باري بوزان» وزملائه الذين اشتركوا معه في إسهاماته العلمية في مجال العلاقات الدولية.

وذهبت مدرسة كوبنهاجن إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة، من خلال سعيها إلى إيجاد رؤية عميقة للدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، فكل هذه القطاعات هي قطاعات أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ففي دراسته «People, States and Fear 1991»

قسّم « باري بوزان» الأمن رأسياً إلى ثلاثة مستويات، الفرد والدولة والنظام الدولي، على الرغم من تأكيده أن أمن الدولة هو المرجعية التي تتبعها المستويات الأخرى، وأما مقالته «النماذج الجديدة للأمن الدولي في القرن ٢١ « فإن «بوزان» يقسم الأمن أفقياً إلى خمسة قطاعات، هي، القطاع العسكري والسياسي والبيئي والاقتصادي والاجتماعي (Stone :2009) .

وهناك أربعة إسهامات جديدة جاءت بهم مدرسة كوبنهاغن بالإضافة إلى قطاعات الأمن، وهي مفهوم الأمن المجتمعي ومفهوم الأمننة ونظرية المركب الأمني الإقليمي.

مفهوم الأمن المجتمعي Society Security : هو مفهوم من ابتكار «باري بوزان» في كتابه «الشعب، الدولة والخوف»؛ حيث ركّز عليه باعتباره من أهم قطاعات الأمن ضمن المفهوم الموسع للأمن، وباعتباره الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة بعد نهاية الحرب الباردة (بن عنتر :٢٠٠٥).

ويعرّف «بوزان» مفهوم الأمن المجتمعي بأنه الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة لتطور الأنماط التقليدية (اللغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات...إلخ)؛ بمعنى أنه يعترف بقدرة المجتمعات على الاستمرارية في طابعها الجوهري في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية، وبذلك يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرّض للتهديد، كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة (قوجيلي : ٢٠١١).

وعند وايفر Waever الأمن المجتمعي هو نظرة ثنائية للأمن تنطلق من الدولة والمجتمع معاً؛ فبقاء الدولة في حماية سيادتها وأما الأمن المجتمعي فيتعلق بحماية هويتها ، فالتهديدات الأمنية تتمركز في جهتين (دولاتي – سيادي) و (مجتمعي –هوياتي).

بمعنى أن الأمن المجتمعي هو قدرة المجتمع على المحافظة على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والحقيقية، والمجتمع المقصود فيه الهوية وليس البنى والتنظيم (أمينة :٢٠١٣).

نظريـة الأمننـةَ Securitization : وطورهـا أولي ويفـر Ole Waever، وتـرى هـذه النظريـة أن الأمـن لا يتـم التعامـل معـه كـشرط موضوعـي و لكـن بوصفـه نتيجـة عمليـة اجتماعيـة محـددة (Taureck :2006).

والتسـاؤل الرئيسي الـذي سـعت مدرسـة كوبنهاجـن للإجابـة عنـه مـن خـلال نظريـة الأمننـة هـو : «مـن» و«لمـاذا» و « تحـت أي ظـرف » تصبـح القضايـا مؤمننـة؟

الأمـن في نظريـة الأمننـة، يبنـى اجتماعيـاً وبصـورة بين-ذاتيـة، فالجهـات الفاعلـة هـي مـن تسـمّي الأشـياء كتهديـد بمعنـى هـي مـن تحـدد القضايـا الأمنيـة لكـي تضفي الشرعيـة عـلى أهدافهـا ووسـائلها. ويعتـبر المجتمـع هـو المرجـع لنظريـة الأمننـة؛ بمعنـى الاهتـمام بالأمـن المجتمعـي بـدلاً مـن أمـن الدولـة، وأن الطبيعـة الأنانيـة للجهـات الفاعلـة هـي مـن تشـكل الدافـع (للاهتـمام ببعـض القضايـا دون غيرهـا).

كـما تعتـبر هويـات الـدول هـي المصـدر الرئيسي لدراسـة العلاقـات الدوليـة. وقـد حـدد ميشـال ويليامـز Michael Williams السـياق الفكـري لنظريـة الأمننـة، فقـال إنهـا تدمـج بـين أفـكار الواقعيـة الكلاسـيكية المتأثـرة بأعـمال كارل شـميت Carl Schmitt وأفـكار البنائيـة الأخلاقيـة (Williams:2003) .

وقـد أكـد ويفـر أن الأمـن – في جـزء منـه – «عمـل خطـابي Speech Act» يدعـو إلى حيـز الوجـود حالـة مـن الخطـر الشـديد الـذي يتطلـب إجـراءات اسـتثنائية، كعمـل اسـتطرادي أو كفعـل خطـابي – يعنـي بإعتبـار شيء مـا كقضيـة أمنيـة يكسـبها ذلـك الإحسـاس بالأهميـة والاسـتعجال الـذي يضفـي الشرعيـة عـلى اسـتخدام الإجـراءات الخاصـة خـارج العمليـة السياسـية المعتـادة للتعامـل معـه (Smith :2006).

إذاً؛ فالأمننـة كعمليـة يتـم فيهـا تحويـل بعـض المشـكلات إلى قضايـا أمنيـة مـن خـلال إضفـاء الطابـع الأمنـي عليهـا، تفـترض أن الأمـن يمكـن أن يفهـم عـلى أنـه نتيجـة لأعـمال خطـاب «Speech Act»؛ أي عمليـة الاسـتخدام المتكـرر لإظهـار حـدث مـا عـلى أنـه تهديـد وجـودي، مـن خـلال لغـة خطابيـة موجهـة للجمهـور العـام تقـدم مـن خلالهـا هـذه القضيـة عـلى أنهـا تمـس البقـاء«Survival» المـادي

أو المعنـوي، وتتطلـب إجـراءات اسـتثنائية مسـتعجلة لتشريـع الأفعـال خـارج العمليـة السياسـية المعتـادة (Buzan :2009).

ويضع باري بوزان شروطاً لنجاح عملية الأمننة، هي :

- **الفاعل (وكيل)** : وهوالكيان الذي يجعل هذه الخطوة أمننة.
- **الكائن المرجع**: وهو الشيء الذي أصبح مهدداً ويجب حمايته.
- **الجمهور**: الهدف من عملية الأمننة يحتاج إلى إقناع وقبول القضية باعتبارها تهديداً أمنياً.

كما أن أنصار نظرية الأمننة يضعون بعض الشروط الأخرى المساعدة وهي توليفة من االسياقات الخاصة تتضمن : شكل فعل الخطاب، موقع الفاعل المؤمن ومنزلته والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد، بالإضافة إلى شرط آخر، وهو تحديد التهديدات الفعلية والعمل المستعجل (Taureck :2006).

الأمن الإقليمي المركب: لم يسبق أن اهتمت المقاربات التقليدية بالتحليل الإقليمي للقضايا الأمنية، كما اهتمت مدرسة كوبنهاجن بدراسة المحيط الإقليمي الأمني؛ لأن الأمن وفق تصورها هو «ظاهرة علائقية» لايمكن دراستها بمعزل عن سياقاتها الإقليمية (Buzan :2003).

يؤكد باري بوزان أن الأمن «ظاهرة علائقية» لايمكن فهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية؛ فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول ويدفع عنها التهديدات الداخلية والخارجية (الحربي : ٢٠٠٨).

ولذلك يستخدم بوزان مصطلح «المجمع الأمني الإقليمي» للدلالة على مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية بعضها مع بعض بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لايمكن بحثها واقعيا بمعزل بعضها عن بعض، وتتشكل البنية الأساسية للمجمع الأمني الإقليمي من أربعة عناصر، هي (Mcsweeney: 2003) :

-**الحدود**: تفرق وتميز المجمع الأمني الإقليمي عن بقية الدول الجوار.

-**البنيـة الفوضويـة**: بمعنـى أن مجمـع الأمـن الإقليمـي لابـد أن يتشـكل مـن دولتـين، أو أكثـر تكـون مسـتقلة.

- **القطبية**: تضمن توزيع القوة بين الوحدات.

- **البناء الاجتماعي**: وهو يغطي أنماط المودة والعداوة بين الوحدات.

المطلب الثاني - المقاربة البنائية Constructivist :

تعـود الجـذور التاريخيـة للبنائيـة للعـالم الإيطـالي «جيامباتيسـتا» ١٦٦٨-١٧٤٤ ومقولتـه الشـهيرة إن العـالم الطبيعـي مـن صنـع الله، والعـالم التاريخـي مـن صنـع البـشر، وهـي دلالـة عـلى إبـراز قيمـة الأفكار في بنـاء الظاهـرة الاجتماعيـة التـي يجـب التعامـل معهـا بمناهـج مختلفـة عـن العلـوم الطبيعيـة ومناهجهـا الوضعيـة (جنـدلي :٢٠٠٥).

وتعتـبر كتابـات نيكولـس أونـوف Nicolas Onuf في أواخـر عـام ١٩٨٩ مـن الكتابـات الرائـدة في هـذه المجـال، إلا أن التصـور البنائـي ارتبـط بكتابـات ألكسـندر وانـدت Alexander Wendt ومثلـت المرجعيـة الفكريـة الأساسـية لدراسـة العلاقـات الدوليـة وفـق المقاربـة البنائيـة وخصوصـاً كتابـة «الفـوضى هـي ماتصنعـه الـدول» الصـادر عـام ١٩٩٢(سـتيفن وولـت : ١٦).

بـرزت المقاربـة البنائيـة بعـد انتهـاء الحـرب البـاردة التـي شـكلت نهايتهـا السـلمية والمفاجئـة إنتكاسـة للمقاربـات التقليديـة كالواقعيـة والليبراليـة وقـد فشـلت بالتنبـؤ بنهايـة الحـرب البـاردة كـما وجـدت صعوبـة في تفسـيرها، بينـما تقـدم البنائيـة تفسـيراً مقبـولاً يتمثـل بالثـورة التـي أحدثهـا ميخائيـل غورباتشـوف في السياسـة الخارجيـة السـوفيتية باعتناقـه أفكـاراً جديـدة كالأمـن المشـترك مثـلاً.

تقـدّم البنائيـة مفاهيـم بديلـة لعـدد مـن الموضوعـات الرئيسـية في النظريـة الواقعيـة الجديـدة، مثـل الفـوضى وتـوازن القـوى، كـما ركـز برنامجهـا البحثـي عـلى

قضايا الهوية والبناء الاجتماعي للسياسات العالمية وتنقسم المقاربة البنائية إلى مجموعتين :

البنائية التقليدية Conventional Constructivism : تناقض التحليلات المادية من خلال تسليط الضوء على أهمية العوامل الفكرية كالثقافة والمعتقدات والأعراف والأفكار والهوية في تحليلها لسلوك الدولة (أحمد : ٢٠٠٦).

البنائية النقدية Critical Constructivism : وهي تهتم بالجماعات الأخرى من غير الدول؛ حيث تركز على كيفية تمكين الأعراف الدولية لفواعل معينة غير الحكومية، التي تعمل على إعادة تحديد قواعد النظام الدولي كتغيير شروط شرعية الدولة (أحمد : ٢٠٠٦).

المقاربة البنائية تندرج ضمن المقاربات الانعكاسية التي تدخل في إطار أشمل يسمى «بالنظرية التكوينية»وهي تهدف إلى بناء فكر إنساني «بعد حداثي» ينبع من التصور أو الإدراك التذاتاني للواقع، عكس الواقعية والليبرالية اللتين تدخلان ضمن ما يسمى «النظرية التفسيرية». القائمة على التفكير الموضوعي القائم على المنهج التجريبي، لقد أصبح برادايم البنائية الأكثر بروزاً على نحو متزايد في العلاقات الدولية منذ ظهوره، إذ يعتمد على مزيج من المنهج السوسيولوجي والنظرية النقدية (Williams : 2008).

بحسب ألكسندر واندت Alexandre Wendt تقوم المقاربة البنائية على عدة افتراضات، هي:

- **الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.**
- **تذاتانية Intersubjective البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.**

باعتبار أن هويات ومصالح الدول تتشكل في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام الدولي. تنظرالبنائية إلى بنية النظام الدولي بنظرة اجتماعية، باعتبار أن الوحدات الأساسية المشكلة له تقوم على أساس

التفاعلات الاجتماعية. إذن ينظر البنائيون إلى الدولة بمنظار سوسيولوجي؛ حيث إن الأنماط السلوكية الدولية ما هي في النهاية إلا توزيعات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية داخل دولاتية؛ أي أن السياسة الدولية تفهم بشكل تذاتاني. وتتشكل البنية الاجتماعية من عناصر أساسية، كالمعارف المشتركة والمصادر المادية التي تتخذ شكلها من خلال تأويل الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم (المصري : ٢٠١٤).

تختلف البنائية عن المقاربات التقليدية في نظرتها للعلاقة بين الذات والموضوع، فبينما تنظر الواقعية إلى أن الواقع يوجد بشكل مستقل عن البشر، وبأن هناك تميزاً بين الذات والموضوع يمكن معرفته عن طريق العلم، نجد أن البنائية تؤكد أن الأشكال الاجتماعية مكونة من الأفكار ومن ثمّ تلغي التميز بين الذات والموضوع ، ومن حيث مناهج البحث تستخدم البنائية مناهج مختلفة عن مناهج العلوم الطبيعية المعتمدة على الآلية السببية؛ حيث يركز البنائيون على التفسير وتحليل الخطاب؛ بمعنى أنهم يهتمون بالفهم وليس الشرح (وندت : ٢٠٠٦).

إن «البنائية» تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات والكيفية التي تتفاعل بها بعضها مع بعض وكذلك المصلحة والهوية تتفاعل عبرعمليات اجتماعية «تاريخية» بالإضافة إلى هذا يولي البنائيون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع؛ لأن الخطاب يعكس ويشكّل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس أيضاً لسلوكيات تحظى بالقبول؛ وعليه فالبنائية تهتم أساساً بمصدر التغيير والتحول، وعلى الرغم من هذا فالبنائية لا تستبعد متغيّر القوة.

يبرز من خلال هذه المنطلقات والمرتكزات أن البنائية تحاول تبني تصور أكثر اجتماعياً للمفاهيم والمتغيرات عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الوضعية من خلال ربط البنى والفاعلين وإدراكاتهم.

ونتيجة لما سبق، يمكن القول إن السلوك الخارجي للدول (الوكلاء) في ظل البنية (الهيكل) هو مايشكّل الواقع الدولي من الأفكار و المعايير والعناصر الثقافية.

الأمن في المقاربة البنائية:

ترى البنائية أن تفسير النظرية الواقعية للمعضلة الأمنية هو تفسير مطلق للعلاقات الأمنية في السياسة العالمية، فإقرار الواقعيين أن التهديدات واحدة في كل الحالات غير صحيح دائماً؛ لأن عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوماً في تشكيل التهديدات وتوجيهها؛ فالعدو الخارجي لايعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر مايرتبط بالأفكار المسبقة عنه وبالإدراك الجماعي لقوته، بحيث إن المسدس عندما يحمله صديق ليس له المعنى نفسه لو حمله العدو، على الرغم من أن التهديد الذي يشكله المسدس واحد في الحالتين.

بمعنى أن الأمن في النهاية يحمل مدلولاً اجتماعياً أكثر منه ماديا. وهذا التصور يطلق عليه «التذاتانية الأمنية» أي البحث في التكنولوجيات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل وإدراك الحالة الأمنية، فالسياسة العالمية تتحدد وفق البنية الإدراكية المتكونة من الأفكار والقيم والعقائد والمعايير والمؤسسات المبنية تذاتانياً من طرف الفاعلين أكثر منها بنية موضوعية (سليم : ٢٠١٠: ١٣٠).

يتجنب البنائيون إعطاء تعريفات تحليلية شاملة ومجردة للأمن؛ إذ تعترف بأهمية الهوية بالنسبة للأمن، فالعوامل غير المادية أو الفكرية بشكل عام تعتبر أساسية لبناء وممارسات الأمن في السياسة العالمية، وبصرف النظر عن هوية الفاعل الأمني وتصوراته فالعلاقة بين الهوية والأمن تساعد على تحديد مصالح الدولة، والهوية هنا غير مستقرة.

يركّز البنائيون على الأسئلة الآتية: لماذا تتصرف الفواعل الأمنية هكذا؟ أو لماذا الواقع هكذا ؟ لكي يشيروا إلى وجود علاقة سببية بين الهوية والمصالح.

وتعرف العلاقة وفق نحن والآخر، وتنطوي تعاريف الأمن عند البنائية بالابتعاد عن التعاريف التي تحصر الأمن في تحرير إقليم الدولة والحفاظ عليه بل بالتركيز على أن للأمن وظيفة سياسية واجتماعية في الحياة؛ فهو مُعرف في إطار الـ نحن بمفهوم واسع (Williams :2008).

ويعتقد أنصار البنائية أن المعضلة الأمنية تنبثق من الجهل بنوايا الآخر ويمكن تخفيضها والحد منها عبر المعرفة بالهويات الأخرى، ويشير «ألكسندر واندت» إلى أن عمليات تكوين الهوية في ظل فوضوية المجتمع الدولي تعني الحفاظ على أمن الذات، لذلك تختلف مفاهيم الأمن في الطريقة التي يتم فيها تحديد علاقة الذات بالآخر معرفياً، وهو مادعاه «بارنتستي» BrentSteele الأمن الأنطولوجي Ontological Security؛ حيث إن الدول تتابع الأعمال الاجتماعية لخدمة حاجات الهوية الذاتية، حتى عندما تقوم هذه الأعمال بالمساومة على وجودها الطبيعي.

يتصور البنائيون الأمن كبناء اجتماعي؛ يعني أشياء مختلفة في سياقات مختلفة، كما يعتبرون الهوية، القواعد والمعايير عناصر محورية لمقاربة الأمن.

واهتم البنائيون بدور الخطاب في تحديد موضاعات الأمن، ومعرفة كيف يبنى الخطاب «الآخر» والخطر ليس بشرط (فعل) موضوعي، بل ينظر للأمن بوصفه مجموعة معينة من الكلام التاريخي والممارسات القائمة على المعاني والمؤسسات المشتركة (Williams :2008).

المطلب الثالث - المقاربة النقدية الاجتماعية في العلاقات الدولية:

برزت النظرية النقدية الاجتماعية كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طوّرته مدرسة فرانكفورت Frankfurt School في ألمانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين .

ومـن اهـم كُتّـاب المقاربـة النقديـة : كـين بـوث ، ماكـس هوركهايـر ، تيـودور أدورنـو ، يورقـن هابـر مـاس (جنـدلي : ٢٠٠٥).

وتضم المقاربة النقدية ثلاثة اتجاهات أو مدارس، هي:

مدرسة فرانكفورت Frankfurt School :

ترجـع الأصـول التاريخيـة لهـذه المدرسـة إلى مجموعـة مـن أسـاتذة فرانكفـورت بألمانيـا بعـد الحـرب العالميـة الأولى؛ حيـث حاولـوا تقديـم نظريـة نقديـة تعيـد الاعتبـار للحداثـة والعقلانيـة وفي الوقـت نفسـه انتقـدت تجاوزاتهـا، وطرحـت نفسـها كمقاربـة بديلـة لدراسـة السياسـة العالميـة مركـزةً نقدهـا عـلى الجوانـب الإبيسـتمولوجية (غريفيثـس وآخـرون : ٢٠٠٢).

لقـد حاولـت مدرسـة فرانكفـورت توسـيع إطـار الفكـر الماركسـي ليشـمل مجـالات عديدة وموضوعات جديـدة فـي الحيـاة الاجتماعيـة أهملتهـا الدراسـات الماركسـية، مثـل أثـر السـلطة عـلى اللاوعي الجماعي، و أنمـاط الهيمنـة السياسـية غير الجلية في الظـواهر الاجتماعيـة كوسـائل الإعـلام التي عـززت هيمنـة السـلطة بنشـر أشـكال ثقافيـة عميقـة تغيـب العقـل النقـدي للمجتمـع، ويرجـع ظهـور النظريـة النقديـة كمقاربـة جديـدة في العلاقـات الدوليـة بالتحديـد لعـام ١٩٧٦ عندمـا كتـب روبـرت كوكـس مقالتـه «التفكـير حـول مسـتقبل النظـام الـدولي»، وفي عـام ١٩٨١ حيـث إعـادة طـرح التسـاؤلات نفسـها وهـي « أن النظريـة هـي دومـاً لشـخص مـا، ومـن أجـل هـدف معين»(قوجيـلي : ٢٠١١: ٢٥).

النظريـة النقديـة تتألـف مـن تيارين ماركسـيين مختلفـين في نظريـة العلاقـات الدوليـة، همـا الغرامشـية الجديـدة ومدرسـة فرانكفـورت، وقـد تأثـر النقديـون بأعـمال «روبـرت كوكس»أحـد أقطـاب الغرامشـية الجديـدة وآرائـه خصوصـاً في تمييـزه بـين نوعـين مـن النظريـات، النـوع الأول وهـو لايهـدف إلى تغيـير الواقـع السياسي أو الاجتماعي بـل يسـعى فقـط لإيجـاد حلـول لمشـكلات الواقـع، والنـوع

الثـاني يحمـل مشروعـاً لتغيـير الواقـع وهـي النظريـات النقديـة أو النظريـات التكوينيـة، التـي يـرى النقديـون أن دراسـاتهم تنتمـي لهـا (قوجيـلي : ٢٠١٤).

المقاربـة النقديـة في مراجعتهـا للمفاهيـم التقليديـة للعلاقـات الدوليـة قامـت بتوسـيعها وإعـادة صياغتهـا محاولـةً تغيـير السياسـات العالميـة الواقعيـة والرؤيـة الوضعيـة التـي تتعامـل مـع الواقـع باعتبـاره معطـى مسـبقاً غـير قابـل للتغيـير ، ومـن أهـم مبادئهـم و تصوراتهـم للعلاقـات الدوليـة و النظـام الـدولي وكذلـك مفهـوم الأمـن الوطنـي والـدولي هـي عـلى النحـو الآتي :

– المقاربـة بنيويـة ؛ حيـث إن البنـى الإنسـانية للسياسـة هـي بنـى اجتماعيـة وليسـت ماديـة فقـط، وإن تغـير الطريقـة التـي نفكـر بهـا في شـأن العلاقـات الدوليـة يمكـن أن تحـدث مزيـداً مـن التحـول عـلى مسـتوى الأمـن، ويركّـز أصحـاب هـذا الطـرح عـلى أن البنيـة تتكـون مـن توزيـع القـدرات الماديـة وهـي نتـاج لعلاقـة اجتماعيـة أساسـها المعرفـة المشـتركة والمـوارد الماديـة والممارسـات، وهـذه البنـى تعـرف جزئيـاً مـن خـلال المفاهمـات والتوقعـات والمعـارف المشـتركة (بيليـس: ٢٠٠٤)؛ بمعنـى أن القـوى الاقتصاديـة والاجتماعيـة الشـاملة هـي مـن تحـدد الأمـن وتطـوره الحقيقـي وليـس الـدول بصفـة مطلقـة.

– الوسـائل غـير العسـكرية لهـا مكانـة كـبرى وأساسـية في تحقيـق الأمـن أكـبر مـن الوسـائل العسـكرية التقليديـة؛ لأن مصـادر التهديـد والأمـن بعـد الحـرب البـاردة أصبحـت تتمثـل في الفـوضى الاقتصاديـة وأزمـات الهويـة الاجتماعيـة والكـوارث البيئيـة وكذلـك المسـائل الصحيـة والتربويـة؛ أي كل مـا يهـدد الأمـن الإنسـاني إن صـح التعبـير.

– يجـب أن يكـون الخطـاب والعمـل مـن أجـل تحقيـق الأمـن الإيجـابي وليـس السـلبي، فهـو يجـب أن يحـدث تغيـير في إدراكات وضمائـر الأفـراد وكذلـك التخـلي عـن البنـى القتاليـة والحربيـة وتطويـر آليـات السـلام والأمـن، ويحـدث ذلـك بعمـل نسـيج بـين الجماعـات والمجتمعـات والأمـم ومـن ثـم وضـع وخلـق معايـير وقيـم جديـدة للأمـن عـن طريـق المجموعـات والأفـراد المترابطـين في شـبكة عـبر قوميـة.

– النظرية هي عبارة عن أداة تبريرية وأيضاً أداة للتحول والتغير في السياسات الأمنية، وهذا ما يؤكده المفكر النقدي روبرت كوكس Robert Cox في قوله» النظرية تكون دائماً من أجل شخص ما ولهدف معين» (قوجيلي : ٢٠١٤: ٢٥).

مدرسة أبرستويث أو مدرسة ويلز Wales School :

شكّل طلاب مدرسة ويلز موجتين للتحليل الأمني النقدي، وكانت الموجة الأولى بغرض تعميق مفهوم الأمن من خلال نقد المفاهيم وكشف الأجندات السياسية المتخفية ورائها، مما سمح للمحللين بتجاوز الصفة المركزية للدول وإيجاد وحدة مرجعية جديدة فوق وما دون المستوى الدولاتي، أما الموجة الثانية فهدفت إلى توسيع معنى الأمن لمواجهة الأخطار الجديدة التي تهدد وحداتها المرجعية الجديدة، إذن قامت مدرسة ويلز وبحسب «ألكر» Alker بتسييس الأمن بدلاً من أمننة القضايا (Bilgin :2008) .

يشترك مفكرو مدرسة ويلز ، وعلى رأسهم كين بوث Ken Booth على ثلاث أسس فكرية في مقاربتهم لإعادة تعريف الأمن وهي:

– **الانعتاق Emancipation** :

برأي «كيث بوث» الأمن يعني الانعتاق وتحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها نحو تحديد اختياراتها وتتمثل تلك القيود في: الحرب والفقر والاضطهاد والجهل والأمية والسعي نحو تحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية، والتحرر من قيود الطبيعة والندرة، ومن الجهل والخرافات، والسعي نحو العدالة والتحرر من الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي (Booth :2007) ، إذن الأمن والانعتاق برأيهم هما وجهان لعملة واحدة، وبذلك يخلص «بوث» بأن الانعتاق نظرياً هو الأمن (بن عيسى :٢٠١١).

– **الأفراد كوحدة مرجعية للأمن** :

التأكيد على أن يكون الفرد هو موضوع الأمن وأن يشكّل حقلاً معرفياً مستقلاً

وليس ضمن المنظور الأمني القومي، فربما تتمتع الدولة بالأمن في حين يعيش الأفراد داخلها تحت ظروف انعدام الأمن بل أحياناً تكون الدولة هي السبب، ويؤدي وضع الأفراد في كوحدة مركزية للتحليل الأمني إلى صعود مجموعة من التهديدات والمخاطر غيرالتقليدية ذات الطبيعة المختلفة والمتغيرة التي قد لا تستهدف أمن الدولة ولكنها تستهدف الأفراد كالعنف الجسدي، والاضطهاد، والتهديدات الصحية والمعيشية، والبطالة والتهميش الاقتصادي، وهكذا ويصبح انعتاق الأفراد من هذه الظروف وهو كفاح مستمر ضد اللاأمن.

- الاهتمام بدور المؤسسة الأكاديمية في إنتاج الحقيقة / المعرفة الأمنية :

تجاوز المنظور التقليدي للأمن يتطلب أكثر من مجرد نقد خلفية الدراسات الأمنية التقليدية، ولكن أيضاً نقد الإطار «المؤسسي» الذي أنتج وكوّن هذه الخلفيات الأمنية، بمعنى لا بد من التحقيق في المسارات التكوينية للحقل المعرفي داخل المؤسسات كالجامعات، والمعاهد، ومراكز البحث، والدوائر الحكومية، والمؤسسات والمنظمات غير حكومية وغيرها.

ولذلك يتم تعريف القضية الأمنية دائماً بواسطة عملية جدلية وتساومية بين المنظرين داخل المؤسسة العلمية ويعد الانعتاق فيه شرط أساسي يجب أن يبدأ من داخل الأكاديمية كما أشارت لها «ريتا توراك» Rita Taureck في تحليلها لأعمال مدرسة أبريستويث (قوجيلي :٢٠١٤).

مدرسة باريس :

شهدت بداية تسعينيات القرن الماضي صعود الدراسات التي تركز على الأمن الداخلي والممارسات الشُرطية، فهي تتعامل مع الأمن كتقنية حكومية وكممارسة للرقابة والضبط الاجتماعي (قوجيلي :٢٠١٤)، ويعتبر « ديدييه بيغو» D.Bigo من أهم رواد مدرسة باريس التي تركّز في تحليلاتها على المستوى المؤسسي وليس على الفواعل السياسية، لاعتقادها بأن الأمن هو تقنية حكومية تشترك

فيها مجموعة من الأجهزة والمؤسسات، ولذلك فهي تهتم بأفعال المؤسسات بدلاً من اهتمامها بأفعال الكلام، كما تؤكد على الطبيعة المتغيرة للتهديدات التي تتطلب طرق ملائمة لمواجهتها، كما أن الطبيعة الجديدة المتغيرة للتهديدات تُظهر مدى الارتباط والاعتماد على هذه المؤسسات التي تلعب دور فعال في المهام الأمنية مثل الدرك والشرطة والجمارك والمخابرات ومكافحة التجسس وتكنولوجيا المعلومات، ونظم المراقبة، وأنشطة حفظ النظام...إلخ.

إن مدرسة باريس تسعى لتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق:

- بدلاً من تحليل الأمن كمفهوم حتمي تقترح مدرسة باريس معالجة فوكولية (نسبة إلى المفكر ميشال فوكو) للأمن باعتباره تقنية حكومية.
- بدلاً من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة تركزعلى تأثيرات ألعاب القوة.
- بدلاً من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد على الممارسات والجماهير والسياقات التي تمكن وتعيق إنتاج أشكال محددة من الحوكمة.

تنتقد مدرسة باريس التميز التقليدي بين الأمن الداخلي والخارجي، وترى أن الدمج بين الأمن الداخلي والخارجي يعيد الاعتبار لبعض الفواعل الأمنية وبعض الأجهزة الأمنية التي لم تحظ باهتمام في الماضي، بحيث يصبحوا في قلب الحقل الأمني.

ويرى بيغو أن الحقل الأمني لا يؤسس على ممارسة القوة والإكراه فقط، ولكن يؤسس على قدرة الفواعل على إنتاج المعلومات والبيانات التي تبنى عليها الحقائق والاستراتيجيات الأمنية.

وبحسب بيغو فإن الحقل الأمني يجب أن يحقق أربعة شروط :

- الحقل باعتباره مجال القوة .
- الحقل باعتباره حقل صراع أو ساحة معركة.
- الحقل كميدان للهيمنة اتجاه حقل آخر.
- بوصفه حقل يعيد ترتيب التحولات الاجتماعية.

تؤكد مدرسة باريس النقدية بأن حدود حقل الأمن ليست ذاتية ولا تذاتانية فقط بل تراتبية، ويعتبر مهنيو انعدام الأمن بحسب المدرسة هم المصدر الأساسي لإنتاج المعرفة والحقيقة الأمنية، فالأجهزة والتقنيات الأمنية تمثل مصدر مهم للمعرفة والحقيقة الأمنية (كالدرك والجمارك والشرطة وحرس السجون والاستخبارات ومكافحة التجسس، والنظم المارقة عن بعد...إلخ)، جميعها تمثل عنصر هام لتحديد ما يتم اعتباره كتهديد أو قضية أمنية (قوجيلي : ٢٠١١: ١٤٥-١٤٦).

والحقيقة الأمنية بحسب مدرسة باريس هي نتاج نظام مافوق دولاتي، فمهنيو إنعدام الأمن لهم استراتيجية لتخطي الحدود الوطنية وتشكيل التحالفات، مثلاً عمال التعاونية للشرطة عبر الحدود، وممارسات تبادل قواعد البيانات والتقنيات والخبرات الأمنية بين الفواعل والأجهزة الأمنية عبرالوطنية، فالأمن بحسب مدرسة باريس ليس فقط مرجعية ذاتية، بل أيضاً تقنية حكومية، وهو القدرة على ممارسة المراقبة (قوجيلي : ٢٠١١).

الأمن في المقاربات النقدية:

تطرح الدراسات النقدية مستويات جديدة أكثر عمقاً واتساعاً لمفهوم الأمن، فهي تسعى إلى تحقيق أمن الفرد وليس الدولة، والتصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان وتهديد سلامته، ويعتقدون بأن توفيرالانعتاق والتحرر للفرد سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن العالمي، ومن ثمّ الاتجاه النقدي يوسع الأمن ويطرح مفاهيم جديدة كالأمن الإنساني والأمن الشامل «Global Security»، وبذلك تقترب النظرة التفاؤلية للنقديين من نظرة المثاليين حول ما يجب أن يكون وأحاديثهم عن (حكومة عالمية تضمن الأمن والاستقرار) فالربط بين تحقيق أمن البشرية جمعاء والأمن العالمي قد يكون مثالياً أكثر منه تفسيراً للواقع الدولي .

المطلب الرابع - مقاربات ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية:

تعتبر مقاربة ما بعد الحداثة من بين أكثر المقاربات جدلاً في العلوم الإنسانية والاجتماعية لأنها تربط بين المعرفة والقوة والسياسة، بالإضافة إلى الاختلاف بين المنتميين إلى هذا الاتجاه في تسميتها، فتارة يدعونها «ما بعد بنيوي» وتارة أخرى «بالتفكيكية « لأنها تحاول تفكيك ونزع الشرعية عن الادعاءات العلمية للوصول إلى حقائق علمية (Devetack :2005).

كما تعتبر ما بعد الحداثة مقاربة اجتماعية بالدرجة الأولى لأنها نشأت على يد بعض الفلاسفة الفرنسيين الرافضين للفلسفة الوجودية التي كانت تهيمن على الأوساط الأكاديمية والثقافية في فرنسا في أواخر الإربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي ومن روادها

J.Derrida - J.FLyotard - J.Baudrillard - M.Foucault -.

الأسس الفكرية التي قامت عليها مقاربة ما بعد الحداثة :

- الاعتراف بتأثير القوة والمتغيرات التاريخية الجذرية على عمليات أنتاج المعرفة «ميشيل فوكو« Foucault »

- العلوم الاجتماعية والإنسانية قائمة على السرديات (ما وراء النصوص) بدلاً من الأسس المنطقية ومن ثمّ يجب عدم الوثوق بادعاءاتها العلمية « بودريار «Baudrillard Jean »

- يجب اعتماد القراءة المزدوجة التفكيكية لمعرفة التفاعلات النصية التي تنشأ وتفسر العالم الاجتماعي «جاك ديريدا «Jacques Derrida »

كما يجادل الأمريكي روتي R.Rorty بأن الحقيقة لا تمثل بالضرورة الواقع بل هي جزء من الممارسة الاجتماعية واللغوية التي تخدم أهدافنا في وقت معين.

بـدأت مقاربـة مـا بعـد الحداثـة بالتعامـل مـع الشـؤون الدوليـة في ثمانينيـات القـرن المـاضي ومـع كتابـات مجموعـة مـن المفكريـن مثـل كتابـات ديـر ديريـان D.Derian وشـابيرو M.Shapiro «العلاقـات التناصيـة الدوليـة : قـراءات مابعـد الحداثـة للسياسـة الدوليـة» ، وأعـمال «آشـلي» R.Ashly و «وولكـر» R.Walker «مقدمـة: تكلـم لغـة المنفيـين – الفكـر المعـارض في العلاقـات الدوليـة» إضافـة إلى «جونـز بارتيلسـون» J.Bartelson «الإشـكالية : تفكيـك السـيادة، جينالوجيـا السـيادة»، فلقـد اعتـبرت الكتابـات السـابقة نقـداً عنيفـاً للنظريـات التقليديـة (النيـو واقعيـة والنيوليبراليـة)، كـما أنهـا ارتكـزت عـلى النزعـة مـا بعـد الوضعيـة او ماسـميت بالتفكيكيـة التـي يصفهـا «آشـلي» بالفكر المعـارض في العلاقـات الدولية، بسـبب حديثهـا عـن علاقـات القـوة والمعرفـة عنـد دراسـة العلاقـات الدوليـة وأيضـاً لاتباعهـا الاسـتراتيجيات النصيـة التفكيكيـة التـي اعتـبرت إبيسـتمولوجية جديـدة للتعامـل مـع الظواهـر السياسـية (Case collective : 2006).

بدايـةً ينطلـق منظـرو مـا بعـد الحداثـة الدوليـة مـن فرضيـة الارتبـاط الوثيـق بـين المعرفـة والقـوة «ميشـيل فوكـو» لإعـادة النظـر فيـما اعتبرتـه النظريـات التقليديـة «حقائـق موضوعيـة» في العلاقـات الدوليـة مـن خـلال توضيـح كيـف أن المفاهيـم والادعـاءات المعرفيـة التـي هيمنـت عـلى الحقـل اعتمـدت إلى حـد كبـير عـلى علاقـات القـوة الخاصـة، ولذلـك يتعتقـد منظـرو مـا بعـد الحداثـة أن كل قـوة تتطلـب معرفـة، كل معرفـة تعتمـد عـلى علاقـات القـوة الموجـودة وتعمـل عـلى تدعيمهـا (بيليـس : ٢٠٠٤).

المعرفـة والقـوة متلازمـان، والمعرفـة ليسـت اسـتثناء مـن ممارسـة وأعـمال القـوة، ومـن ثـمّ لا وجـود لحقيقـة أو معرفـة يقينيـة خـارج القـوة هكـذا توصـل مـا بعـد حداثيـين إلى هـذا الافـتراض السـابق بعـد تطبيقهـم لمنهجيـة الجينالوجيـا التـي ترفـض أساسـاً وجـود حقيقـة مجـردة بـل فقـط هنـاك أنظمـة للحقيقـة تعكـس تطورالحقيقـة والقـوة معـاً عـبر التاريـخ في علاقـة يغـذي كل منهـما الآخـر، المقاربـة

الجينالوجية تؤكد استحالة تحديد الأصول والمعاني في التاريخ بموضوعية، لأن المعرفة تحدث في زمان ومكان معينين ومن منظورات مختلفة، أي أنها مشروطة ومرهونة في السياق التاريخي والسياسي ومقيدة بالعمل مع مفاهيم معينة (بيليس : ٢٠٠٤).

وبحسب «آشلي» فإن علم الجينالوحيا يذكرنا بالصراع الأساسي حول عملية التكوين التاريخية للهويات، الوحدات، القواعد والموضوعات، ويمكن استخدامه للكشف عن ما عبر عنه «ميشيل فوكو» بقاعدة اللزوم بين معرفة الدولة ومعرفة الرجل وقاعدة السيادة المسببة لوجود كلا الفاعلان، بمعنى أن ما بعد الحداثيين يعتقدون بأن النظرية والممارسة في العلاقات الدولية مشروطة بالسيادة كمبدأ تأسيسي، كما يرى «ديرديريان» بأن حقل العلاقات الدولية بالإضافة إلى اهتمامه بالموضوعات الإبستيمولوجية والأنطولوجية هو مهتم أيضاً بالقوة والسلطة ومحاولة فرض تفسيرات سلطوية (Devetack :2005).

الفكرة المركزية الثانية التي تعتمدها مقاربة ما بعد الحداثة الدولية بحسب «جيمس دير ديريان» هي الكشف عن التفاعلات النصية التي تقف وراء سياسات القوة، من خلال التشكيك في ما وراء السرديات والمقصود بها الاتجاهات التقليدية، فمنظرو مابعد الحداثة يؤمنون بإمكانية الوصول إلى الحقيقة عبر اللغة التي تلعب دور رئيسي في فهم وإدراك الواقع الدولي. وهذا ما يؤكده «لاسي» بقوله أن «أفضل مجاز للحقيقة هو النص». مع التأكيد إن اللغة لا تعكس الحقيقة لكن الأخيرة تتشكل وتنتج تناسقياً من خلال استعمال اللغة بعملية التغير المستمرة واللامتناهية (Zehfuss:2003).

ينتقد منظرو ما بعد الحداثة استخدام المقاربات التقليدية للسرديات في إدعائهم المعرفة ولدعم هيمنتهم على حقل العلاقات الدولية، ويؤكد «ليوتارد» أن القصة والسرد لطالما أضفت الشرعية على المعرفة عبر التاريخ، كما يعتبر ما بعد الحداثيين أن السرد الواقعي يهمل جزء كبير من النصوص

التاريخيـة الكلاسـيكية، فعندمـا تعتمـد تفسـيرات ثيوسـيديدس للمشـكلات الأمنيـة للمـدن اليونانيـة عـلى القضايـا الدوليـة في القـرن العشريـن سـيهمل تعقيـدات الهويـة السـائدة آنـذاك في اليونـان، وكذلـك القـراءات التقليديـة لفكـرة الأخـلاق عنـد ميكيافلـلي التـي أظهرتـه غـير مهتـم بالفضيلـة بعكـس مـا توصـل إليـه «آشـلي» في دراسـاته (Gilpin :1986).

يعتمـد التحليـل مـا بعـد الحداثـي عـلى اللغـة، وفقـاً لفرضيـة «ديريـدا» العـالم يتشـكل كنـص مـن النصـوص «تفاعـل النصـوص» Intertextuality، بمعنـى أن تفسـير العـالم يعكـس مفاهيـم اللغـة ومبانيهـا التـي باسـتخدام اسـتراتيجية التفكيـك وإسـتراتيجية القـراءة المزدوجـة يمكـن اكتشـافها.

فالتفكيـك يشـير إلى محاولـة إظهـار الآثـار التـي أنتجتهـا المفاهيـم والمضـادات الثابتـة باللغـة في تأسـيس الخطابـات المهيمنـة في حقـل العلاقـات الدوليـة، فالمفاهيـم المتضـادة التـي تبـدو ثابتـة ومسـتقرة وطبيعـه في اللغـة هـي بالواقـع مركبـات مصطنعـة مرتبـة هرميـاً بسـبب الإمتيـازات التـي يمتلكهـا مفهـوم عـلى حسـاب مفهـوم آخـر (فقـد يتضمـن المفهـوم الأول حضـور، ملائمـة، وتكملـة، وصحـة لغويـة، أوهويـة يفتقدهـا المفهـوم الآخـر) مثـل : السـيادة مقابـل الفـوضى (Devetack :2005).

أمـا اسـتراتيجية «القـراءة المزدوجـة» فيحـاول «ديريـدا» مـن خلالهـا إظهـار العلاقـة بـين آثـار الاسـتقرار والـلا اسـتقرار في أي تحليـل مـن خـلال اسـتخدام قراءتـين، الأولى هـي تعليـق أو تكـرار للقـراءة المهيمنـة بـما يحقـق اسـتقرارها وتماسـكها (بالبنـاء عـلى نفـس الفرضيـات والحجـج).

بينـما تمثـل القـراءة الثانيـة محاولـة الإشـارة إلى نقـاط عـدم الاسـتقرار كإثـارة حالـة مـن التوتـر ضمـن النـص أو الخطـاب الـذي يحمـل دائـماً عنـاصر التوتـر والأزمـة (Devetack :2005 :254-257).

وتعتبر دراسة «ريتشارد آشلي» حول معضلة الفوضى مثال تطبيقي لاستراتيجية القراءة المزدوجة وعلى فرضية رئيسية من فرضيات المقاربة الواقعية التقليدية.

وفيها يؤكد «آشلي» أن القراءة الأولى للفوضى وفق رأي الواقعيين مرتبطة بمفهوم السيادة، فالدولة تمتلك السيادة داخلياً بسبب وحدتها ومن ثمّ لا وجود للفوضى فيها، بينما في النظام الدولي لا وجود لسيادة موحدة للدول هي سبب الفوضى، والقراءة المزدوجة تقدم سؤالين لإشكالية الفوضى وهما : **أولاً**: ما سيحدث لإشكالية الفوضى لو لم يتم التقديم الأنطولوجي للدول السيادية بصورة رئيسية ووحدوية ؟ **ثانياً** : ما سيحدث لإشكالية الفوضى لو كان غياب قاعدة عالمية مركزية غير مرتبط بفرضيات سياسة القوى ؟ (Devetack :2005).

الأمن في مقاربة ما بعد الحداثة :

انتقدت بعد الحداثة المقاربات التقليدية لتركيزها على البعد الدولاتي للأمن وعدم الاهتمام بالمضامين التاريخية والمعيارية والسياسية في التحليل الأمني.

ويجادل بعد الحداثيون ومن منطلق تركيزهم على الخطاب بصفته قوة دافعة وهامة في سلوك الدول، وبأن الخطاب الواقعي المهيمن على العلاقات الدولية والقائم على مركزية الدولة هو من ساعد على خلق معضلات شجعت الدول على المنافسة الأمنية، ولذلك يرأى « جون فاسكيز» سياسة القوى بأنها صورة للعالم الذي يشجع السلوك المؤدي إلى الحرب، بمعنى أن مجرد محاولة التوازن بالقوة هي جزء من السلوك نفسه الذي يوصلنا إلى الحرب (Derian :1998) .

كما يطرح «ديرديريان» في عمله «قيمة الأمن : هوبز، ماركس، نيتشه، بودريار» فكرة إقامة حوار جديد للأمن يبتعد فيه عن التراكيب التقليدية ليس لغاية طوباوية لكن لاكتشاف العالم على نحو مختلف، فطرح إشكالية

كيف سيكون هذه الحوار ؟ وأجاب ، بأنه يتطلب جينالوجيا لفهم القوة الخطابية للمفهوم لاستحضار معانيه المهملة وتقييم معانيه الحاضرة لإعادة تفسيره وربما بناءه من خلال إعادة تفسيرالأمن الحديث المتواكب مع تعددية المراكز والمعاني والهويات لبناء تصور جديد، ويقول «ديرديريان : الأمل، يتجسد بإعادة تفسير الأخطار الأكثر ضغطاً للحداثة السابقة وسيكون من الممكن بناء أشكال للأمن ترتكز على التقدير والوضوح بدلاً من الاستئصال أوجعل الاختلاف طبيعي» (Derian :1998).

ينطلق المشروع ما بعد الحداثي من ثلاثة مفاهيم مركزية في تحليله الأمني، وهي «الدولة، السيادة، العنف» والذين بدورهم يرتبطون بحسب رأي «دير ديريان» بمفهوم «الفوضى والاختلاف».

بالإضافة إلى المساهمات الفكرية لمنظري بعد الحداثية من أمثال : دافيد كامبيل، ولكر، بريان ديلون، والذين يتخذون من الاستراتيجية التفكيكية وسيلة لتحليل البنية الإنطولوجية للدولة السيادية باعتبارها أن الفكرة المركزية في التحليل التقليدي في محاولة لتوسيع التصور والاحتمالات السياسية في العلاقات الدولية.

يؤكد كل من «كابيل» و « ديلون» على فرضية ارتباط السياسة بالعنف في الفكر الحداثي، وبأن العنف هو من يشكل المأوي للسياسة ولكنه من جهة أخرى يمثل الخطر الذي يجب حماية الجماعة السياسية منه (Campbell :1993).

وفي دراسة «برادلي كلاين» لجينالوجيا الدولة بعنوان «الدراسات الاستراتيجية والنظام العالمي»، حاول تفسير الظهور التاريخي للحروب وربطه بنشوء الدول، وكيف أن العنف ساهم في صنع وإعادة تشكيل العالم الحديث، فحسب «كلاين» تعتمد الدول على العنف في تميزها لفضائها السياسي الداخلي عن الخارجي ومن ثمّ تُنشأ الدولة نفسها، إذن العنف الاستراتيجي لا يحمي الدولة فقط بل يساعد في تأسيسها، بخلاف الرؤية التقليدية التي ترى أن المواجهات

العنيفة بين الدول تظهر بصورة طبيعة واعتيادية بالعلاقات الدولية، وأن حالة الفوضى هي من تدفع الدول باتجاه الحرب، وأن البنية الإنطولوجية للدولة تشكلت بمعزل عن العنف الذي يسهم فقط بتشكيل الترتيبات الإقليمية أو كأداة للمناورة السياسية والإستراتيجية في توزيع هرمية القوة.

أن خلاصة رؤية ما بعد الحداثة للعنف هو تأكيد الدور التأسيسي للعنف في الحياة السياسية باعتباره عامل رئيسي للبناء الإنطولوجي للدولة (Devetack :2005).

وكذلك قدّم كل من «ميك ديلوف» و «جوليان ريد» في مفهوم «مجتمعات الطواري» قراءة مماثلة لرؤية «دايفد كامبل»، هذه الأعمال وغيرها من منظرو ما بعد الحداثة ماهي إلا محاولة لإظهار كيف يمكن للدولة السيادية بما فيها الدول الليبرالية أن تُشكّل نفسها من خلال العنف وإقصاء الآخر، كما أنها تثير إشكالية الحدود وكيفية تقسيم الفضاء السياسي العالمي (Devetack : 2095).

فبحسب الرؤية مابعد الحداثة، العالم لم يقسّم طبيعياً إلى فضاءات سياسية مختلفة، كما أنه ليس هناك سلطة مركزية لتقسم العالم، أن ترسيم الحدود بين الدول لم يكن فعلاً سياسياً مسبقاً ولا بريئاً، بل فعل ذو مضامين سياسية عميقة، فكما أوضح «كونلي» سابقاً، بأن الحدود غامضة جداً فمن جهة وجدت للحماية من العنف ولكن تحقيق ذلك يكون بصورة عنيفة أيضاً .

كما يعتقد منظرو ما بعد الحداثة أن تعريف السيادة ليست الإشكالية، بل الصعوبة في معرفة كيفية إنتاجها وتوزيعها عبر زمان ومكان معينين، بل كيف يتم التأسيس لترتيبات معينة للفضاء والقوة ؟

ويضيف «ريتشارد ديفتاك» مجموعة أسئلة يطرحها منظرو مابعد الحداثة، مثل كيف يتم تشكيل الحدود ؟ وكيف تتوافق مع الوضعية الأخلاقية والسياسية ؟ وكيف تتعامل مع ثنائية الإقصاء والدمج؟ وإنتاج النظام والعنف في وقت واحد ؟ و كيف تعمل عملية ترسيم الحدود على تمثيل وتحديد الهوية السياسية وإضفاء الشرعية عليها ؟ (Devetack :2005) .

وهنـا نصـل إلى موضـوع الهويـة السياسـية وهـي الفكـرة المركزيـة الثالثـة في الفكـر مابعـد حداثـي.

فالهوايا السياسية لا يمكـن أن توجد قبـل تمايـز الـذات عـن الآخـر، فالجماعـة السياسـية تتطلـب التوافـق التـام بـين الإقليـم والهويـة، ويجـب أن تفهـم ويتـم تنظيمهـا كهويـة واحـدة تتوافـق تمامـاً وحدودهـا الإقليميـة.

فالهويـة مركـب أسـاسي للتصـور الأمنـي مابعـد الحداثـي لارتباطهـا الوثيـق مـع ثنائيـة السـيادة والحـدود، فالقضيـة الرئيسـية في سـياق الدراسـات الأمنيـة تكمـن في تصـور هـذا (الآخـر - المختلـف) كتهديـد أو اعتبـاره خطـر لا بـد مـن احتوائـه أو معاقبتـه أو اسـتثنائه وفـق المقاربـات التقليديـة، أمـا مـا بعـد الحداثيـون فبرأيهـم ليـس مـن الـضروري النظـر إلى الآخـر باعتبـاره عـدو، بـل مـن الممكـن الاعـتراف بالعلاقـة مـع الآخـر كعلاقـة ذات بعـد سياسي وأخلاقـي، ولذلـك يـرى «كامبـل» أنـه يمكـن النظـر للآخـر باعتبـاره فضـاء أخلاقـي (أدنـى، أعـلى)، سيسـاعد عـلى عمليـة الإقصـاء المـكاني ويضفـي عليـه شرعيـة أخلاقيـة تسـاعد عـلى التدخـلات السياسـية والعسـكرية التـي تسـهم في تحسـين الأمـن القومـي وتعيـد تشـكيل الهويـات السياسـية (Devetack :2005) .

كـما ركّـزت مقاربـات مـا بعـد الحداثـة عـلى قـوة الخطـاب ورفـض الافـتراض الواقعـي حـول الفـوضى وسياسـة القـوة مؤكديـن بأنهـا لم تكـن الصـورة الثابتـة للتاريـخ، ولكـن مـا بعـد الحداثيـون لا يـرون ضرورة في تغـير الخطـاب الواقعـي بخطـاب جماعـي، بـل بإظهـار الـدور الحيـوي الـذي مـن الممكـن أن يلعبـه الباحثـين والأكاديمـين ومراكـز الأبحـاث والجامعـات في التأثـير عـلى تدفـق الأفـكار حـول السياسـة الدوليـة وتحويـل الخطـاب ولغـة السياسـة العالميـة لتتجـاوز المعضلـة الأمنيـة التقليديـة (Baylis :2001).

الفصل الثالث

أثر التهديدات الأمنية غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي

مقدمة :

مـن الطبيعـيّ أن تتأثّـر دول الخليـج العـربي بجميـع الأزمـات المحيطـة بالمنطقـة ذات الأهميـة الاسـتراتيجية، كأزمـة البرنامـج النـووي لإيـران وتأثيراتـه عـلى أمـن المنطقـة، وأزمـة ثـورات الربيـع العـربي والنتائـج التـي فرضتهـا عـلى أرض الواقـع، والإضافـة إلى الحـرب عـلى الإرهـاب والحملـة الدوليـة للقضـاء عـلى تنظيمـي القاعـدة والدولـة الإسـلامية "داعـش"، إضافـة إلى تنامـي الـصراع الطائفـي الشـيعي - السـنّي وتمثّلاتـه في البحريـن والعـراق وسـوريا ولبنـان واليمـن، كـما أن للأزمـات الماليـة المرتبطـة بالاعتـماد المفـرط عـلى النفـط أو الاختـلالات الديموغرافيـة وآثارهمـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة والأمنيـة الخطـيرة.

المبحث الأول ـ أثر التهديدات الأمنية غير التقليدية الخارجية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي :

تتعـرض دول مجلـس التعـاون لتهديـدات أمنيـة غـير تقليديـة خارجيـة عـدة ، وعـلى الرغـم مـن صعوبـة تحديـد مصـدر تلـك التهديـدات الأمنيـة غـير تقليديـة، وذلـك يرجـع لطبيعـة تلـك التهديـدات كـما أشرنـا لهـا في الفصـل الأول، فهـي أحيانـاً تكـون عابـرة للقـارات كتهديـد الإرهـاب، ومـن ثـم يكـون مصدرهـا الرئيـسي خـارج دول مجلـس التعـاون كالتهديـدات التـي يمثلهـا تنظيـم داعـش، وانعكاسـاتها عـلى الأمـن الداخـلي الخليجـي.

وكذلـك بـرزت التهديـدات الأمنيـة التـي شـكّلها انتشـار الدولـة الفاشـلة في الجـوار الجغـرافي لـدول مجلـس التعـاون، ومايترتـب عـلى ذلـك مـن انتشـار

للإرهـاب والجريمـة المنظمـة وإعطـاء الفرصـة للتدخـلات الدوليـة في النزاعـات الداخليـة داخـل الدولـة الفاشـلة.

كـما شكّل المشروع النـووي الإيـراني تحدياً أمنياً غـير تقليـدي وخارجـي المصدر لأمـن دول مجلـس التعـاون، فمـن جهـة زاد مـن الإخـلال في ميـزان القـوى لصالـح إيـران، إذا مـا تحـوّل مـن مـشروع نـووي سـلمي إلى مـشروع نـووي عسـكري، بالإضافـة إلى التهديـدات البيئيـة الخطـيرة المحتملـة لمثـل تلـك المشـاريع النوويـة .

المطلب الأول - تأثير الإرهاب الدولي على أمن دول مجلس التعاون الخليجي :

تتعـرض منطقـة الخليـج العـربي لتهديـدات جديـدة تؤكـد أن الأمـن الوطنـي لم يعـد شـأناً داخليـاً بحتـاً، إذ أصبحـت أغلـب مخاطـر ومهـددات الأمـن الوطنـي عابـرة للحـدود، كالتنظيـمات المتطرفـة والأيديولوجيـات المتعصبـة التـي تسـتهدف تمزيـق النسـيج الاجتماعـي لـدول مجلـس التعـاون.

لقـد أدت الحـرب الأمريكيـة البريطانيـة عـلى العـراق عـام ٢٠٠٣، ومـن ثـمّ ثـورات الربيـع العـربي في أواخرعـام ٢٠١٠م، شـكّلت حالـة مـن عـدم الاسـتقرار والفـوضى في المنطقـة أدت إلى انتشـار عـدد مـن التنظيـمات والجماعـات الإرهابيـة (نـاصر : ٢٠١٦).

ومـن أشـهر تلـك التنظيـمات : تنظيـم الدولـة الإسـلامية " داعـش" الـذي يعتـبر مـن أخطـر التنظيـمات الإرهابيـة الموجـودة في المنطقـة وتعـود جـذوره إلى جماعـة التوحيـد والجهـاد الـذي أسسـها أبـو مصعـب الزرقـاوى في العـراق في عـام ٢٠٠٤، وتتمثـل خطـورة هـذا التنظيـم في أنـه اسـتطاع في سـنوات قليلـة أن يحتـل أقاليـم عراقيـة كاملـة دون مقاومـة تذكـر وذلـك بسـبب انتشـار حالـة الفـوضى في العـراق الناتجـة عـن سياسـات وقـرارات الاحتـلال الأمريكـى للعـراق واسـتغلالهم للصراعـات الأهليـة في عامـي ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ ، وسياسـات نـورى

المالكي رئيس الوزراء الخاصة بالتعامل مع المعارضة السنية وتفاقم الصراع مع إقليم كردستان (عز العرب: ٢٠١٥) ، كما توسع في مساحات شاسعة من الأراضي السورية مستغلاً غياب الحكومة المركزية والحرب الأهلية وعنف نظام بشار الأسد ضد المتظاهرين، وتحصل هذا التنظيم على المساندة من العديد من الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في دول الخليج وحركة طالبان في باكستان والجماعة الإسلامية في أندونيسيا.

يعتبر تنظيم الدولة الإسلامية تطور نوعي في أجيال الحركات الإرهابية بشكل عام حيث ينضم إليه مقاتلين من مختلف الدول العربية والأجنبية، ويستخدم هذا التنظيم كافة أنواع الجرائم المادية مثل القتل والجرائم المعنوية كنشر الأفكار التكفيرية، بالإضافة إلى اعتماده على التكنولوجيا بشكل هائل، فنجد التقارير المصورة والتسجيلات المرئية عالية الجودة لما يقومون به من عمليات إرهابية.

يمثل إعلان التنظيم إقامة الخلافة الإسلامية وتنصيب أبوبكر البغدادي خليفة للمسلمين في عام ٢٠١٤ خطر على الأمن القومي العربي حيث يهدف إلى إنشاء دولة كبرى متجاوزة حدود الدولة الوطنية المتعارف عليها، فمن أوائل الدول التى تتأثر بشكل مباشر من تهديدات ذلك التنظيم هما العراق وسوريا حيث استطاع أن يحتل مناطق كبرى فيهما، كما إنه يعمل على استخدام العنف والوحشية ضد السكان إعدام العديد بمن فيهم رجال الدين وكذلك تدمير المقدسات الدينية الشيعية في العراق.

تنتشر مخاطر هذا التنظيم إلى دول مجلس التعاون الخليجي من خلال ما ورد في الخريطة الجديدة للعراق والذي نشرها التنظيم وكانت تشمل دولة الكويت مما جعل وزير الخارجية الكويتى أن يصرح بأن "داعش لا تستهدف الكويت فقط وإنما المنطقة بأكملها مؤكداً ضرورة التنسيق الأمنى الجيّد بين دول مجلس التعاون"، كما هدد تنظيم داعش في مايو ٢٠١٤ بالتمدد إلى دول

الخليج رداً على الإجراءات التى أخذتها تلك الدول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية بخصوص مكافحة الإرهاب وبشأن العائدين من سوريا، كما هدد التنظيم بتفجير المؤسسات الحكومية الخليجية (عبدالعزيز:٢٠١٤).

أدت نوعية العمليات الإرهابية في الخليج خلال عام ٢٠١٥، إلى خلخلة الأولويات، فقد قفز الإرهاب إلى رأس التحديات الأمنية والمخاطر القائمة متجاوزاً إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تقليص دورها العسكري في الخليج، ومتجاوزاً التهديد الإيراني متعدد الأشكال. فقد تحول تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» الإرهابي من تهديد محتمل إلى خطر داهم وجزء من الوضع الجيواستراتيجي الراهن، وقد بلغ التنظيم المتطرف مداه في التوسع الجغرافي في الجوار المباشر والقريب للخليج، في العراق وسوريا، وصولاً إلى تهديده لأمن دول عربية محورية من منظور الأمن الخليجي (عيد :٢٠١٥ ت).

وقد فرض هذا التحدي الجيواستراتيجي الإرهابي ردود أفعال الجهات الرسمية والشعبية في المجتمعات الخليجية التي عكست درجة عالية من الوعي السياسي والمجتمعي بمخاطر الإرهاب على الوحدة الوطنية، وإعلان «حالة الحرب» الرسمية مع التنظيمات المتطرفة. وكان من أشكال المنحى التعبوي الخليجي تفعيل بنود عدة اتفاقات أمنية كانت قد انضمت إليها دول المجلس في السابق(العجمي : ٢٠١٥).

كما يواجه الأمن الجماعي الخليجي تطوراً جديداً من التهديدات التي تمثلها إيران، إذ لم تعد إيران تهدد الاستقرار الخليجي بوصفها دولة لها أطماع إستراتيجية بالمنطقة فبحسب، بل تحولت هذه الدولة إلى قوة إقليمية مسلحة بميليشيات «ما فوق الدولة»، التي يمثلها حزب الله بلبنان، و«فيلق بدر» بالعراق، والحوثيين باليمن، كل هذه الميليشيات تستعمل الطائفية في التعبئة والصراع السياسي، مما يكسب جماعات التطرّف الديني تعاطفاً أكبر من ذلك

التـي تحظـي بـه الأحـزاب وجمعيـات المجتمـع المـدني. كـما يجعـل مـن الأقليـات تكتـلات ذات ولاءات متناقضـة، تخـرق أسـس مـا هـو وطنـي، وتنظـر لطبيعـة الـصراع الـدولي بشـكل مذهبي، يفسـح المجـال لاسـتعمال الطائفيـة في الصراعـات الإقليميـة والدوليـة (جريـدة الـشرق الأوسـط :٢٠١٥).

مخاطر تمدد تنظيم داعش على أمن دول مجلس التعاون (أبوزيد :٢٠١٤) :

– بعـد سـيطرته عـلى مدينـة الرمـادي بمحافظـة الأنبـار، بـات «داعـش» مصـدر تهديـد مبـاشر للأمـن الوطنـي لثـلاث دول جـوار تتشـارك حـدوداً طويلـة مـع العـراق، هـي : السـعودية، والأردن، والكويـت وترجيـح مزيـد مـن التغلغـل العسـكري الإيـراني في العـراق، وبموافقـة أمريكيـة علنيـة وصريحـة، خاصـة مـع الانهيـار الكبـير للجيـش العراقـي في الرمـادي عـلى نحـو مـا حـدث في الموصـل في صيـف ٢٠١٤ ، فقـد أشـارت معلومـات اسـتخباراتية كرديـة إلى انهيـار ٦ آلاف عنـصر مـن القـوات العراقيـة أمـام ١٥٠ مقاتـلًا مـن تنظيـم «داعـش» في الرمـادي.

– تهديـد هويـة الدولـة الوطنيـة في البلـدان التـي يصـل إليهـا، بـما فيهـا دول الخليـج. لأنـه تنظيـم متديـن بطبيعتـه ويدعـوا إلى الجهاديـة العالميـة وإقامـة دولـة الإسـلام، سـواء في أفغانسـتان أو في العـراق أو أخـيراً في سـوريا ثـم في العـراق مجدداً.

– انتقـال وتمـدد خطـر الإرهـاب عـلى المسـتوى الخليجـي وفي المنطقـة بوجـه عـام، خاصـة أن الهجـرات الجهاديـة كانـت تـأكل دائـماً وتتقـد مـن طاقـات شـباب خليجـي .

جهود دول مجلس التعاون في مواجهة التهديدات الإرهابية :

تتطلـب التهديـدات الإرهابيـة عمـلاً دوليـاً جماعيـاً، لمكافحـة الجماعـات المتطرّفة مثـل القاعـدة وداعـش التـي تسـتغل الثغـرات القانونيـة في دول الخليـج العـربي، ممّـا يحتّـم عليهـا وضـع حـد أدنـى مـن المعايـير القانونيـة. فالجماعـات المتطرّفـة والمتعاطفـين معهـم في الخليـج يسـتغلون انعـدام القوانـين المشـتركة الصلبـة التـي

تمنع التحويلات المالية من وإلى هذه الجماعات، ولذلك اتخذت دول الخليج مؤخراً خطوات عدة لمعالجة مثل هذه الثغرات .

– إعلان تشكيل قوة شرطة إقليمية في ديسمبر ٢٠١٤ تتخذ من الإمارات مقرّاً لها لتكون شبيهة بالإنتربول (العجمي : ٢٠١٧).

– وضعت دول مجلس التعاون قوانين جديدة صعّبت من تحويل الأموال وزادت من مراقبتها لأنظمتها المالية لتجفيف منابع تمويل الإرهاب .

– إقرار برامج لإعادة تأهيل المقاتلين والمنظرين الفقهيين المنضمين لتنظيم داعش.

– إعلان تشكيل التحالف الإسلامي العسكري لمطاردة الإرهاب خارج الحدود والذي عقد أول مؤتمراته في فبراير ٢٠١٧ بالرياض .

– اعتمدت دول المجلس التعاون في عام ٢٠٠٢ الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب، التي نتج عنها توقيع الاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب في الكويت عام ٢٠٠٤ بالاجتماع الـ ٢٣ لوزراء الداخلية الخليجيين (العجمي : ٢٠١٧).

– الدعوة لإنشاء مركز دولي في مجال الأبحاث وتبادل المعلومات حول الإرهاب والإرهابيين، والمصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب (العجمي : ٢٠١٧).

– تبنت المنظومة الخليجية استراتيجية المواجهة الشاملة للجماعات الإرهابية « ما فوق الدولة»، في العراق وسوريا، ولاحقاً في اليمن. إذ لعبت دول الخليج دوراً مهماً في مواجهة «داعش» تحت مظلة التحالف الدولي، كما أُدمجت كل من المغرب والأردن باعتبارهما شركاء استراتيجيين لتتحول فيما بعد هذه السياسة إلى شكل أكثر تنظيماً، في عمليتي «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل» (جريدة الشرق الأوسط :٢٠١٥).

المطلب الثاني - الدولة الفاشلة وأمن دول مجلس التعاون الخليجي (اليمن نموذجاً) :

قبل سنوات من وصول ما يُسمى بالربيع العربي إلى اليمن في أوائل عام ٢٠١١، حذّر المحللين من خطر تحول اليمن إلى دولة فاشلة على غرار أفغانستان أوالصومال، بسبب ما يعانيه اليمن من اضطرابات سياسية واقتصاية واجتماعية، فوجود دولة منهارة بجوار دول مجلس التعاون وعلى مضيق باب المندب المعروف بأهميته الاستراتيجية، هو كابوس للأمن الإقليمي والعالمي (العرب اللندنية : ٢٠١٤).

إن فشل الدولة في اليمن ناتج عن اخفاق مسار التحول الديمقراطي والتنموي مما ترتب عليه حدوث أزمات واضطرابات داخلية واسعة وعميقة، ومع احتمالية انتقال هذه الاضطراب إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي جعل اليمن مصدر تهديد جوهري لأمنها (أبوزيد : ٢٠١٢ : ٧٥).

بداية الأزمة اليمنية وتطوراتها:

تُعتبر الانتفاضة اليمنية وما رافقها من أحداث، نتيجة لثورات الربيع العربي، الانتفاضة بدأت بثورة الشباب اليمنية في ١١ فبراير ٢٠١١، كسلسلة من الاحتجاجات الشعبية المنادية بإسقاط منظومة حكم الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح؛ الذي اضطر إلى توقيع المبادرة الخليجية في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢، ومن ثمّ التنحي عن الحكم.

تميزت الانتفاضة اليمنية بنجاحها في عقد صفقة جيدة بالنسبة إلى اليمن، تمثلت في رحيل الرئيس صالح عن سدة الحكم محصناً من المساءلة القانونية، لكن بقاء رجاله بقوتهم في المشهد اليمني أفسد جزءاً من تلك الصفقة، وهذا من أقوى أسباب الأزمة الحالية حيث سهل ذلك إلى عودة صالح إلى المشهد من خلال تحالفه مع جماعة الحوثي (العجمي : ٢٠١٥).

استطاع الحوثيون في ٢١/ ٩/ ٢٠١٤ من فرض سيطرتهم الكاملة على العاصمة، وهو ما دفع الرئيس «هادي» إلى التوقيع في اليوم نفسه على اتفاق «السلم والشراكة الوطنية» لحل الأزمة مع جماعة «أنصار الله» الحوثية، معلناً أن الاتفاق يمثل مخرجاً وطنياً يجنب البلاد ويلات الكوارث والحرب والتفتت، مؤكداً أن معالجة الأزمة يجب أن تصب دائماً في مصلحة أمن واستقرار ووحدة اليمن ومخرجات الحوار الوطني الشامل على أساس المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

وعلى الرغم من ذلك، قام مسلحو جماعة الحوثي بعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء والمنشآت الحيوية فيها، باقتحام منازل العديد من خصومهم السياسيين وفي مقدمتهم منازل القائد العسكري «علي محسن الأحمر»، والشيخ القبلي «حميد الأحمر» والعديد من قيادات حزب «الإصلاح»، كما قاموا بحرق المدارس وبعض المساجد وارتكاب أعمال انتقامية وتخريبية، واستولوا على دبابات وعربات وأسلحة ثقيلة وصواريخ تابعة للجيش. كما قاموا باقتحام معسكراً للجيش بمحافظة الحديدة غربي البلاد، ونهبوا ما بداخله من أسلحة، بهدف السيطرة على مينائها الرئيسي(العرب اللندنية : ٢٠١٤).

على الرغم من أن اليمن بلد يغص بالأزمات السياسية والاقتصادية، فإن حصار الحوثيين ثمّ دخولهم صنعاء قد أدى إلى بوادر سقوط الدولة اليمنية مع ما له من تبعات، كان أولها استقالة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي ورئس وزرائه خالد البحاح، ولكن نجاح الرئيس عبد ربه منصور هادي من الخلاص من قبضة الحوثيين ووصوله إلى عدن، وإعلانه الاستمرار بقيام حكومته بمهامها من مدينة عدن، هو ما أوقف استكمال مخططات الحوثيين، ووضعهم في مواجهة مباشرة مع الشعب من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى، مما أدى إلى إعلانهم في ١٦ مارس ٢٠١٥ إطلاق سراح رئيس الوزراء اليمني السابق خالد بحاح وعدد من وزراء حكومته، وذلك بعد وضعهم رهن الاقامة الجبرية لمدة شهرين (العجمي : ٢٠١٥).

التزمت دول مجلس التعاون الخليجي بحل الأزمة اليمنية سلمياً، وطرحت مبادرتها للحفاظ على وحدة اليمن وسلامته، ولكن مناورة الحوثيين في ١٢ مارس ٢٠١٥ على الحدود السعودية بدعم إيراني لاستفزاز دول الجوار كانت بمثابة الرسائل السياسية والعسكرية لدول الخليج العرب (العجمي: ٢٠١٥).

أبرز تداعيات الأزمة اليمنية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي :

- تهديد استقرار دول مجلس التعاون: فنجاح الحوثيين في التمسك والاحتفاظ بالمناطق التي يسيطرون عليها يمكن أن يغير من معادلة التيارات الشيعية في منطقة الخليج ككل، كما يمثل تصاعد سيطرتهم دافعاً لإذكاء النعرة الطائفية في دول المنطقة.

- عدم استقرار اليمن وسيطرة الحوثيين على صنعاء يمكن أن تترتب عليه العديد من التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتحكم اليمن بموقعه الجغرافي على مضيق باب المندب الذي تمر عبره تجارة الخليج مع الدول الغربية لاسيما النفط، كما أن اليمن يمثل حاجزاً لدول الخليج من الهجرة غير الشرعية والتنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة، ويمثل أيضاً ظهيراً أمنياً لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان من خلال حمايته لحدودهما البرية الجنوبية بالنسبة للسعودية والغربية بالنسبة لسلطنة عُمان.

- يمثل اليمن فرصة استراتيجية لإيران، فإذا ما قامت دولة حوثية مستقلة في الجنوب أو استمرت سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء فسيكون لإيران موطئ قدم استراتيجي على مضيق باب المندب من شأنه تمكين إيران من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة الدولية؛ ومن ثمّ الإضرار بالمصالح الخليجية والغربية في المنطقة.

الجهود الخليجية في احتواء تداعيات الأزمة اليمنية :

حاولت دول مجلس التعاون استخدام كل الأدوات الدبلوماسية المتاحة ، فلقد دعت إلى عقد اجتماع عاجل لطرفي الأزمة (الحكومة والحوثيين) لتنفيذ المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الإطار قام مبعوث خاص للملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز بطرح مبادرة مصالحة بين الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وزعيم حزب المؤتمر الشعبي العام والرئيس السابق علي عبد الله صالح، كما حذرت مجموعة سفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية من أن «استمرار العنف ستكون له نتائج وخيمة على تقدّم العملية الانتقالية في اليمن ... وأن أولئك الذين يواصلون اللجوء إلى استخدام السلاح سيُحاسبون على أعمالهم (منشاوي وعبد التواب : ٢٠١٤).

لقد نجح الخليجون في تأمين الدعم الإقليمي والدولي للعملية السياسية في اليمن، ولتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وهي أحد أهم العوامل التي يمكن أن تساعد في تجاوز اليمن للتحديات والحفاظ على مستوى من التوافق بين القوى اليمنية، ونجحوا بإصدار القرار رقم (٢١٤٠) من مجلس الأمن الدولي والذي أقر تشكيل لجنة عقوبات دولية، يكون من مهامها التأكد من الأطراف التي تقف عقبة أمام تنفيذ مخرجات الحوار، أو تسعى لإفشال العملية السياسية، وفرض عقوبات دولية عليها تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا السياق رحب مجلس الأمن الدولي في ١٢/ ١٠/ ٢٠١٤ بتعيين رئيس حكومة جديد في اليمن وهدد مجدداً بفرض عقوبات على الذين يعرقلون العملية الانتقالية الديمقراطية ، ودعى مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن جمال بنعمر رئيس الحكومة الجديد خالد بحاح إلى تشكيل حكومة بسرعة (منشاوي وعبد التواب : ٢٠١٤).

بعـد فشـل كل الجهـود الدبلوماسـية كان التدخـل العسـكري ضروري لمنـع وقـوع كارثـة إنسـانية وأمنيـة في اليمـن، ومنـع إيـران مـن التدخـل في شـؤون دول المجلـس والـدول العربيـة الأخـرى (شـبانة : ٢٠١٥).

لقـد عمـل التحالـف الـذي تقـوده السـعودية بحسـم عـلى ردع إيـران واسـتقرار اليمـن، وتوحيـد أكـبر عـدد مـن الـدول العربيـة والإقليميـة حـول مصالـح محـددة، وإقامـة تـوازن قـوى جديـد في ضـوء انسـحاب الولايـات المتحـدة التدريجـي مـن المنطقـة، واسـتعادة المبـادرات السياسـية والأمنيـة، والبـدء في حـوار بنـاء مـن أجـل إعـادة تقييـم الأمـن القومـي العـربي. ولم يكـن تحقيـق هـذه الأهـداف الاسـتراتيجية ممكنـاً بـدون التدخـل العسـكري في اليمـن، والـذي بعـث برسـائل واضحـة إلى كل الأطـراف في المجتمـع الـدولي بـأن دول مجلـس التعـاون الخليجـي والعديـد مـن الـدول الأخـرى في الـشرق الأوسـط مسـتاءة من سياسـات إيران التوسـعية وسـلبية الولايـات المتحـدة اتجـاه التهديـدات التـي تواجـه المنطقـة (شـبانة : ٢٠١٥).

المطلب الثالث - مخاطر المشروع النووي الإيراني على أمن دول مجلس التعاون :

عقـدت إيـران ومجموعـة (٥+١) وهـي الصـين وروسـيا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة وفرنسـا وألمانيـا وبريطانيـا، مفاوضـات ماراثونيـة مـن ٢٦ مـارس إلى ٢ أبريـل ٢٠١٥ فى مدينـة لـوزان السـويسرية مـن أجـل التوصـل إلى تسـوية شـاملة تضمـن الطابـع السـلمي للبرنامـج النـووى الإيرانـى فقـد جـاء الاتفـاق النـووى الإيرانـى بعـد سلسـلة مـن المفاوضـات دامـت لسـنوات اسـتخدم فيهـا كلا الطرفين مـا لديـه حتـى يمكنـه الخـروج بأكـبر المكاسـب ولقد اسـتطاعت إيـران أن تسـتخدم عامـل الزمـن مـن أجـل كسـب الكثـير مـن المسـاحات لتبريـر مشروعهـا النـووى وإحـراز شيء مـن التقـدم فى تطويـره واسـتكماله ولا شـك أن هنـاك تداعيـات وانعكاسـات سياسـية واقتصاديـة سـتتبع هـذا الاتفـاق ولعـل التداعيـات السياسـية

ستضح أكثر مع مرور الوقت ولا يمكن الجزم كلياً بها إلا أن الواقع يعطى عدداً من المؤشرات تجاهها.

مضمون الاتفاقية النووية الإيرانية وبنودها (كشك:٢٠١٦):

– تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزى بمقدار الثلثين خلال فترة ١٠ أعوام من ١٩ ألف جهاز (منها ١٠٢٠٠ جهاز تعمل الآن) إلى ٦١٠٤، وسيكون منها فقط ٥٠٦٠ له حق إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة لا تتجاوز ٦٧ ,٣٪ خلال فترة ١٥ عام، وسوف تكون جميع أجهزة الطرد المركزى التى ستستخدمها إيران خلال تلك الفترة من الجيل الأول.

– تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية مراقبة جميع المواقع النووية الإيرانية بشكل منتظم، ولمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق في مراقبة كل الشبكة النووية الإيرانية لمدة ٢٥ عاماً.

– دخول مفتشي الوكالة بشكل محدود إلى مواقع غير نووية خاصة العسكرية منها .

– رفع العقوبات الدولية المفروضه على ٨٠٠ مؤسسة وشخصية إيرانية بما فيها البنك المركزى الإيراني والمؤسسة الإيرانية الوطنية للنفط.

– رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية والعقوبات المفروضة بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن فور تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على احترام إيران لتعهداتها، ويعاد فرض هذه العقوبات بشكل سريع فى حال عدم تطبيق الاتفاق خلال ٦٥ يوماً.

الموقف الخليجي من الاتفاق النووى بين إيران والغرب :

أعلنت السعودية أنها «كانت دائماً مع أهمية وجود اتفاق حيال برنامج إيران النووي، يضمن منعها من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال» (الجزيرة نت : ٢٠١٥).

وتعليقاً على الاتفاق النووي المبرم بين إيران ومجموعة ٥+١، نقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية، عن مصدر مسؤول (لم تذكر اسمه)، أن «المملكة تقف بجانب اتفاق يشمل آلية تفتيش محددة وصارمة ودائمة لكل المواقع، بما فيها العسكرية، مع وجود آلية لإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال في حالة انتهاك إيران للاتفاق» (الجزيرة نت : ٢٠١٥) .

ورحبت دولة قطر بالاتفاق النووي، ففي بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية، وصفت وزارة الخارجية القطرية الاتفاق «بالخطوة المهمة، مؤكدة حرص دولة قطر على حماية السلام والاستقرار، معربةً عن أملها في أن «يسهم هذا الاتفاق في السلام والاستقرار في المنطقة» (الجزيرة نت : ٢٠١٥).

ومن جانبه، بعث أمير الكويت برقيات تهنئة إلى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا والصين وإيران ورئيس الوزراء البريطاني والمستشارة الألمانية والأمين العام للأمم المتحدة، يهنيهم فيها على توقيع الاتفاق الذي أبرم بين إيران ومجموعة (٥+١)، وقالت وكالة الأنباء الكويتية، إن أمير الكويت، «أعرب عن أمله في أن يسهم هذا الاتفاق في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة» (صحيفة عربي٢١ :٢٠١٥).

أما الإمارات فقد هنأت الرئيس الإيراني حسن روحاني، عبر برقية أرسلها الرئيس الإماراتي، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، بمناسبة الاتفاق النووي «التاريخي» الذي أبرم اليوم في فيينا بين إيران ومجموعة (٥+١)، وأعرب رئيس الدولة عن أمله في أن يسهم الاتفاق في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، وقالت وكالة الأنباء الإماراتية (وام) إن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، والشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أرسلا برقيتين مماثلتين إلى الرئيس حسن روحاني (صحيفة عربي٢١ :٢٠١٥).

أثر البرنامج النووي الإيراني على توازن القوى في منطقة الخليج العربي :

- **تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج** : مما لا شك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من ناحيتين ، الأولى تكريس الخلل القائم في موازين القوى ، والناحية الأخرى هي إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة (هافينغتون بوست :٢٠١٥) .

- **صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج** : إذا ما امتلكت إيران سلاحاً نووياً فسيكون من الصعب التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج؛ حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية - الخليجية؛ فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة؛ الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول مجلس التعاون الخليجي (عزالعزب : ٢٠١٤) .

- **مأزق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب** : في ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران من قبل الولايات المتحدة فإن دول مجلس التعاون الخليجي الست سوف تواجه مأزقاً حقيقياً ؛ حيث لن تكون بمنأى عن تداعيات مثل هذه الحرب، بالإضافة إلى إمكانية تعرض دول الخليج إلى أعمال إرهابية داخلية تقوم بها بعض الجماعات الشيعية الخليجية الموالية لإيران كما حدث سابقاً خلال الحرب العراقية – الإيرانية (المانع: ٢٠١٥).

- **زعزعة الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربي** : إن امتلاك إيران للسلاح النووي، وعدم امتثالها للقرارات الدولية، قد يعرضها لعقوبات دولية؛ مما يدفع إيران إلى مواجهة ذلك بغلق مضيق هرمز، وضرب السفن الأجنبية في الخليج العربي؛ مما يؤدي إلى منع تصدير نفط دول مجلس التعاون ويزعزع أمنها الاقتصادي بتعريض أهم مورد اقتصادي من مواردها لخطر بليغ نتيجة احتمال إصابة حقول النفط ومنشآته من العمليات العسكرية.

أثر البرنامج النووي الإيراني على البيئة في منطقة الخليج العربي :

أدى انتشار القدرات النووية إلى بروز تأثيرات بيئية، كتلك الناجمة عن محطات الطاقة سيئة التصميم والإدارة، ومشكلات تصريف النفايات النووية على النحو الذي طرح مشكلات مختلفة تتصل بالحوادث النووية أو التلوث النووي، كما ظهرت مشكلات تهريب المواد النووية أو الاستيلاء عليها والاتجار فيها، إضافة إلى الانعكاسات المحتملة لعدم الاستقرار السياسي أو الإقليمي عبر العالم بفعل الصراعات المسلحة الدولية والداخلية، فيما يتصل بالمساس بالمنشآت النووية.

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر المباشر من جراء المشروع النووي الإيراني؛ حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يعد أحد أهم مرافق المشروع على بعد ٢٠٠ كم من مدينة الكويت، ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة ؛ ومن ثمّ فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز تسلحها النووي وإتمامه اعتماداً على آلات نووية أقل ضماناً ؛ ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب، ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج ؛ الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج التي تستمر آثارها عشرات السنين (العجمي: ٢٠١٣).

- احتمالية تلوث مياه الخليج العربي سيترتب عليه انعكاسات خطيرة منها (جريدة السياسية الكويتية : ٢٠١٦):

- الإضرار بالثروة السمكية باعتبارها مصدراً اقتصادياً مهماً .

– تعطيل الحركة الملاحية في الخليج وتأثير ذلك على الاقتصاد الخليجي والعالمي.

– تلوث المدن الشاطئية الخليجية التي تعتبر أُقرب إلى المفاعلات النووية الإيرانية من بعض المدن الإيرانية نفسها ؛ مما يعرض حياة سكان هذه المدن للخطر.

– تلوّث محطات تحلية المياه للدول الخليجية التي تعتمد اعتماد كلياً على تحلية مياه البحر.

– تهديد الحياة العامة لسكان الخليج؛ إذ إن حدوث تلوث هوائي نتيجة تسرب نووي إيراني، سيؤدي إلى انتشار الوفيات، والتشوهات الخلقية.

آليات خليجية مقترحة لمواجهة المشروع النووي الإيراني :

١ – **مطالبة دول المجلس بضمانات غربية لمواجهة إيران، حال إخلالها ببنود الاتفاق النووي**: ضرورة إيجاد نظام رقابي صارم، وآلية واضحة لإعادة العقوبات على إيران، حال انتهاكها لالتزاماتها المقررة وفقاً للاتفاق.

٢ – **أهمية تحول دول مجلس التعاون نحو تحقيق مفهوم القوة الموازنة**: إن الأقاليم التي بها من العوامل ما يجعلها محلاً لصراع إقليمي – دولي تتفاعل فيها ثلاث قوى، هي القوة التدخلية، وهي الدول ذات المصالح الجوهرية في الإقليم كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولكن تصطدم تلك القوة بالقوى المناوئة، وهي الرافضة للتدخل الدولي كإيران، وما بين القوتين، يأتي دور القوة الموازنة التي تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التوازن بين القوتين. ومن ثمّ، يظل الصراع في حدوده المتعارف عليه دون أن يصل إلى حد المواجهة العسكرية .

٣– **البرامج النووية السلمية الخليجية** : في ظل السياسات الإيرانية التي تسعى لتوظيف الاتفاق النووي، ضمن صراعها مع كل من دول مجلس التعاون

والـدول الغربيـة، يتعـين عـلى دول مجلـس التعـاون تطويـر برامـج نوويـة للأغـراض السـلمية وفي حالـة إعـلان إيـران أنهـا دولـة نوويـة، فـإن ذلـك يتطلـب موازنـة دول المجلـس لهـذا الواقـع الجديـد، وهـو مـا أكدتـه العديـد مـن التصريحـات، منهـا تصريـح وزيـر الخارجيـة السـعودي عـادل الجبـير، رداً عـلى سـؤال عـما إذا كانـت المملكـة قـد ناقشـت السـعي للحصـول عـلى قنبلـة نوويـة أم لا، قـال الجبـير «لا أعتقـد أنـه مـن المنطقـي الاعتقـاد بأننـا سـنناقش هـذا الأمـر علنـاً، ولا أعتقـد أنـه مـن المنطقـي توقـع إجابـة منـي عـلى سـؤال كهـذا بطريقـة أو بأخـرى (المركـز القومـي لدراسـات الـشرق الأوسـط :٢٠١٣).

٤- **إعـادة بنـاء النظـام الإقليمـي ككل**: زيـادة التعاون بـين دول المجلس والـدول العربية المحوريـة للحفـاظ عـلى تـوازن القـوى الإقليمـي، ولترسـيخ النفـوذ الخليجـي لـدى دول الجـوار لجعـل البيئـة الإقليميـة أمـام إيـران أكثـر تعقيـداً (كشـك: ٢٠١٥).

المبحث الثاني ـ أثر التهديدات الأمنية غير التقليدية الداخلية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي:

تواجـه دول مجلـس التعـاون الخليجـي تحديـات أمنيـة غـير تقليديـة، وعـلى الرغـم مـن صعوبـة تحديـد مصـدر تلـك التهديـدات الأمنيـة غـير التقليديـة بدقـة عاليـة، لتشـابك التهديـدات الأمنيـة غـير التقليديـة وتقاطعهـا بـين العوامـل الداخليـة والخارجيـة، فإنـه بالإمـكان التعامـل مـع تداعياتهـا الداخليـة.

فالتهديـدات الطائفيـة السياسـية التـي تواجههـا دول مجلـس التعـاون الخليجـي، وعلى الرغـم مـن كونهـا تهديـدات داخليـة فإنهـا تتقاطـع مـع التهديـدات الخارجيـة كانتشـار الدولـة الفاشـلة في العـراق واليمـن وارتداداتهـا عـلى المجتمـع في دول مجلـس التعـاون.

وكذلـك موجـات الاحتجاجـات الشـعبية التـي تعرضـت لهـا منطقـة الوطـن العـربي (ثـورات الربيـع العـربي) ومـا ترتـب عليهـا مـن انتشـار للـدول الفاشـلة

بالإقليم والإرهاب، والمظاهرات العنيفة التي زعزعت أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها، وربما كانت (الحالة البحرينية) هي الأكثر وضوحاً بالنسبة لتأثير الموجات الاحتجاجية الشعبية على الأمن الوطني البحريني والأمن الإقليمي الخليجي، وكما شكّلت الاختلالات الديموغرافية تهديداً أمنياً غير تقليدي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، فالاعتماد الكبير على العمالة الوافدة يمثل تهديداً لاستقرار المجتمع في وقت الأزمات، بالإضافة إلى أنها أحد العوامل الرئيسية في انتشار الجريمة والإرهاب، بالإضافة إلى انعكاساته الاقتصادية السلبية وخصوصاً على مشكلة البطالة المحلية.

المطلب الأول - الطائفية السياسية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي :

تعتبر الطائفية السياسية من التحديات المهمة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي؛ مما يتطلب تفكيكاً لمفهوم الطائفية السياسية ومعرفة مكوِّنها الخليجي، من أجل تقييم حجم وطبيعة الدور التوظيفي الخارجي لها، على الرغم من أن الطائفية السياسية ما تزال في مراحلها الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن خطورتها تكمن في ارتباطها مع الإرهاب فالظاهرتان متزامنتان ومتداخلتان ولا يمكن معالجة إحداهما وترك الأخرى، فهما يشكلان طيفاً متداخلاً في السبب والنتيجة إلى الدرجة التي يصعب معها تحديد من يأتي أولاً ومن هو التابع (الأزدي : ٢٠١٥: ١٣٣).

منذ نشوب الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، تحوّل التوتر المذهبي بين الشيعة والسنة إلى إحدى القضايا الرئيسية التي تشغل المنطقة، وتمثل مصدراً من مصادر تهديد استقرارها. وشهدت المنطقة سجالات كبرى حول أسئلة مذهبية بحتة، وحول قضايا مجتمعية تتخذ من المذهب وسيلة لتحليل المشكلات وتفسيرها وتبريراتها (أمل : ٢٠١٤).

وبعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٣م وانهيار النظام الأمني فيه، برز التفكك الطائفي والصراع المذهبي كمصدر لتهديد الأمن في منطقة الخليج العربي بشكل أكثر وضوحاً وأشد خطورة من قبل ؛ ففي العراق جرى تسييس الدستور والهوية الشيعية بإرادة أمريكية وإيرانية واضحة. وفي هذا الشأن يعلِّق المفكر الفلسطيني عزمي بشارة قائلاً: «إن تحويل الطائفية الاجتماعية إلى طائفية سياسية هو من نتائج التدخل الأمريكي والإيراني لضرب الدولة في العراق، وجرى بعد الاحتلال تبني نظام ديمقراطي من حيث الشكل، في حين يجري تنظيم السكان سياسيّاً على أساس طائفي، وتتعامل الدولة معهم على الأساس نفسه ؛ مما جعل الديمقراطية أداة لتطييف الدولة وأجهزة القمع مع تهميش الطوائف الأخرى» (الأزدي : ٢٠١٥) .

وهكذا نرى أنه في الطائفية السياسية ينسلخ الدين من ميدانه الأصلي في ترسيخ العقيدة الدينية وبناء العقل الأخلاقي القيمي ليصبح أداة للنفوذ بأيدي أناس قد لا يتسمون أصلاً بأدنى معايير التدين . وبذلك يقدم الاستعمار الأمريكي الحديث للعراق نموذجاً للتفتيت الطائفي كوسيلة لإدارة البلاد والتحكم بمقدراتها (ابراهيم: ٢٠١٣).

لقد عبّر صناع القرار في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون في تصريحاتهم المتوالية عن الغضب والاستياء مما يجري حول تفكيك البنية السوسيو-ثقافية في مجتمعات الخليج العربي، بحيث أصبحت الدول المطلة على مياه الخليج العربي الثماني قابلة للعطب بواسطة هذا التفكك العرقي والصراع المذهبي (ريان :٢٠٠٥).

فلقد شهدت منطقة الخليج والوطن العربي موجة من العنف السياسي والتوترات الطائفية وتحديات لسلطة الدولة في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ ومنذ

عـام ٢٠١١ حتى الآن. وفـي هـذا السـياق، اكتسبت نظرية (الهلال الشيعي) الـذي يمتد من إيـران مروراً بالعراق والبحرين والمنطقة الشرقية في السعودية وإلى لبنـان، أرضيـة معتـبرة في الخطـاب السـياسي والشـعبي، وربـما تسـتند هـذه النظرية إلى حقائـق ديمغرافيـة وجيوبوليتيكيـة تتعلـق بـوجـود أقليـات شـيعية فـي بـلـدان مجلس التعـاون، بـل إن الشيعة يشكلون أغلبيـة فـي البحريـن، ويقطنـون معظـم المناطـق الغنيـة بالنفـط في هـذه البلـدان، بـل يشـكّل الشـيعة أغلبيـة في منطقة الخليـج ككل، إذا أضفنـا العـراق وإيران. وبـصرف النظـر عـن تقييمنا لـهـذه النظرية، تـظل العدسـات الطائفيـة مرشـحاً قوياً تـرى مـن خلاله النخـب الحاكمة في إقليـم الخليـج العـربي، وخاصـة في إيـران والعـراق والسـعودية والبحريـن (الدسـوقي:٢٠١٥) .

عـلى الرغـم مـن تفـاوت أوضـاع الشـيعة في دول المنطقـة بـين مـن يصرحـون بوجـود تمييـز تمارسـه الحكومـة ضدهـم مثـل البحريـن، ومـن ينخرطـون بشـكل واضـح في الحيـاة السياسـية كالكويـت ، وإن كانـت لهـم مطالـب بتمثيـل أكـبر في الحكومـة، ومـن يسـيطرون عـلى الحكومـة كالعـراق، أمـا شـيعة السـعودية فيطالبون بتحسـين أوضاعهـم، وأن تتـاح لهـم الفـرص لتقلـد مناصـب عليـا في مجلـس الـوزراء والسـلك الدبلومـاسي والأجهـزة العسـكرية والأمنيـة، ورفـع نسـبتهم في مجلـس الشـورى، وبذلـك فـإن السـمة الغالبـة للمطالـب الشـيعية في أغلـب دول المنطقـة الخليجيـة أنهـا لم تتعَـد حـدود الوطـن. وهنـاك التـزام عـام بـين شـيعة دول مجلـس التعـاون الخليجـي في عمومهـم بانتماءاتهـم الوطنيـة، فهـم يؤكـدون عـلى أنهـم جـزء مـن النسـيج الوطنـي الخليجـي، وليـس لديهـم ولاءات سياسـية خارجيـة أو حتـى طموحـات داخليـة مـن شـأنها أن تؤثـر في وحـدة النظـم الخليجيـة واسـتقرارها (أمـل :٢٠١٤).

أمـا في العـراق فقـد تعـرض الشـيعة لاضطهـاد طـوال سـنوات حكـم صـدام حسـين، وهـو مـا انعكـس عـلى أدائهـم في الحكومـات التـي أعقبـت ذلـك التـي

هيمن عليها الشيعة ، وفي محاولة لتعويض سنوات القهر قاموا بممارسته على الفئات والطوائف الأخرى (أمل :٢٠١٤).

ويظل التعامل الحكومي مع الشيعة في دول المنطقة المعيار الاساسي الذي يمكن من خلاله الحكم على إمكانية تحوّل الصراعات الحالية إلى حروب مذهبية شاملة، فقدرة الدولة على التعامل مع مطالب ومشكلات الأقليات الشيعية فيها أساس مهم؛ ذلك أن الصراع المذهبي لايستمد وقوده من الوصف الديني أو المذهبي للاقلية، بل من كون الجماعة أقلية تعامل على نحو مختلف عن بقية المواطنين؛ ما يعني فرص تحول الاقلية إلى مصدر لعدم الاستقرار (السيف: ٢٠٠٨).

يمكننا القول ؛ إن العقد الاخير قد شهد تطورات تضمنت منح الشيعة كثيراً من الحقوق والحريات، ففي السعودية مثلاً أشركت الدولة قوى وشخصيات شيعية في جلسات الحوار الوطني، ونجح البعض منهم في الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٥، ووافقت الحكومة على مطالب الشيعة بإقامة مجلس بلدي منفصل لبلدية القطيف والقرى المجاورة ذات الأغلبية الشيعية (أمل :٢٠١٤).

تأثير المد الشيعي الإيراني على الأمن الوطني الخليجي :

بعد التخلّص من صدّام حسين في العراق سنة ٢٠٠٣، اكتشف الأمريكيون صدق المخاوف الخليجية تجاه الدور الإيراني المتمدد، الذي جعل العراق وسوريا ولبنان تحت قيادة طهران، وأصبح يخلق المشكلات في البحرين والكويت واليمن، دعماً للطوائف الشيعية، وبهذا تكون طهران أكثر القوى الإقليمية استفادة من نفوذها الديني في منطقة الخليج العربي، والأوفر حظاً للعب دور إقليمي فاعل في الشرق الأوسط (العتيبي : ٢٠٠٨).

لإيران تاريخ طويل في الطائفية السياسية والإرهاب؛ فقد سبق أن قامت عناصر من حرس إيران الثوري بأعمال شغب مرات عديدة في الحرم المكي

خاصة في ٣١ يوليو/ تموز ١٩٨٧ الذي نتج عنه مقتل ٤٠٢ شخص من الحجاج. وفي عام ١٩٩٦ اتُّهمت إيران بأنها وراء تفجير المجمع العسكري الأمريكي بالقرب من الظهران في السعودية (الأزدي : ٢٠١٥).

لقد أستفادت إيران من حالة الإنهاك التي يمر بها العالم العربي والخليجي على وجه الخصوص، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحركات الربيع العربي ،وقامت إيران تدريجياً برفع وتيرة تدخلاتها تحت عباءة الحراك الطائفي حول الخليج وداخله بهدف إخراجه من مجرد تفريعات مذهبية للديانة الإسلامية تعايشت قروناً ليصبح وحدات سياسية واجتماعية وثقافية متباغضة ثم متنافرة فمتناحرة. لذلك استقبلت إيران بعض قادة القاعدة بعد سقوط نظام طالبان في أفغانستان، وتبنَّت الفصائل الشيعية كحزب الله اللبناني، مروراً بجمعية الوفاق البحرينية، وصولاً للتمرد الحوثي على بحر العرب، مما أوقع الخليجيين في كماشة طائفية إيرانية. هذا التبني والتحريض الطائفي أسفر عن عدة حوادث إرهابية ضد رجال أمن ومواطنين في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية والبحرين. يضاف إلى ذلك الاستفزازات العسكرية والنشاطات الاستخبارية والهجمات الإلكترونية ضد بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وقد وقع التأثير الأكبر للنَّفَس الطائفي الإيراني على مملكة البحرين حيث تعايشت هناك الطائفتان السنية والشيعية لمئات السنين دون توتر حقيقي حتى أتى من يصب الزيت على النار. حقيقة التصعيد الحالي كما يصفه الكاتب محمد الرميحي - تكمن في أن «الاختلاف هو في الأساس سياسي، ركّبت عليه تصورات طائفية ممزوجة بشعارات دينية، وما لبث الخلاف أن احتدم حين أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن صوت الطائفية والتمترس المذهبي وانتهاج العنف بدأ يسود المعارضة، وأن المشهد أصبح وكأنه حرب بالإنابة وخرج من سياقه الوطني... حيث تريد إيران من خلاله اختراق المنطقة العربية» (الأزدي : ٢٠١٥: ١٣٧-١٣٨).

وهـو مـا دفـع دول مجلـس التعـاون الخليجـي، ضمـن اسـتراتيجية وقائيـة شـاملة، إلى التدخـل مـن خـلال قـوات درع الجزيـرة لمسـاعدة رجـال الأمـن البحرينيين على حماية المدنيين والمنشآت البحرينية، وهـو مـا عُـدَّ مؤشراً واضحاً عـلى أن أمـن منظومـة دول مجلـس التعـاون ككتلـة واحـدة لا تتجـزأ، عـلى الرغـم مـن الخلافـات العرضيـة (الأزدي : ٢٠١٥).

إن الطائفيـة السياسـية لا تشـكل خطـراً عـلى المـدى القريـب عـلى أمـن مجلـس التعـاون الخليجـي، وأمـا عـلى المـدى المتوسـط فذلـك مرهـون بزخـم التدخـلات الخارجيـة تجـاه مسـاندة الحـراك الطائفـي في الخليـج ومحيطه، ومرتهَـن أيضـاً بتحفيزها للجماعـات الإرهابيـة في المنطقـة وقـدرة اللاعبين الخارجيين عـلى إدارة هـذه القـوى وتوجيههـا للتأثـير في معادلـة الأمـن الخليجـي القائمـة (الأزدي : ٢٠١٥).

المطلب الثاني - الاحتجاجات الشعبية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي :

منـذ نهايـة عـام ٢٠١٠ ظهـر عـدد مـن الأحـداث والتوتـرات السياسـية فى المنطقـة العربيـة لم تشـهدها مـن قبـل ، وقـد تمثلـت فيـما يعـرف بـ " ثـورات الربيـع العـربي " ، وهـي حـركات احتجاجيـة سـلمية ضخمـة انطلقـت في بعـض البلـدان العربيـة متأثـرة بالثـورة التونسـية خـلال أواخر عـام٢٠١٠م ومطلـع ٢٠١١م وكان مـن أهـم أسـبابها الأساسـية انتشـار الفسـاد والركـود الاقتصـاديّ وسـوء الأحـوال المَعيشـية، إضافـة إلى التضييـق السـياسي والأمنـي وعـدم نزاهـة الانتخابـات في معظـم البـلاد العربيـة ، وقـد نجحـت هـذه الثـورات بالإطاحـة بأربعـة انظمـة سياسـية عربيـة ، فبعـد الثـورة التونسـية نجحـت ثـورة ٢٥ ينايـر بالإطاحـة بنظـام مبـارك في مـصر، ثـم ثـورة ١٧ فبرايـر الليبيـة التـي انتهـت بمقتـل القـذافي وسـقوط نظامـه، وصـولاً إلى الثـورة اليمنيـة التي اجـبرت عـلى عبـد الله صالـح على التنحـي، وقـد بلغـت هـذه الاحتجاجـات جميـع انحـاء الوطـن العـربي كالأردن

والجزائر والبحرين وعمان والكويت ولبنان والمغرب وجيبوتى وكانت اكبر هذه الحركات الاحتجاجية في سوريا التي اصبحت اكثر الاحتجاجات دموية حتى الان . ويتضح هذا الأمر من خلال المشاهد المؤسفة لقصف مدينة حلب مؤخراً واستخدام الأسلحة الكيماوية وغيرها من الأسلحة المحظور استخدامها تجاه المدنيين العُزَّل وقد تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي موحد اصبح هو الملهم للثوار في جميع الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، حيث انتهت الثورة التونسية فى ١٤ يناير بمغادرة زين العابدين البلاد وبعدها بتسعة أيام اندلعت الثورة المصرية حيث اعلن مبارك تنحيه عن السلطة في ١١ فبراير وتولى المجلس العسكري الحكم مؤقتاً، واثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية في إسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلمية المطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الاوضاع المعيشية فاندلعت الثورة الليبية في ١٧ فبراير التي سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة ، وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في اواخر اغسطس ٢٠١١ قبل مقتل القذافي في ٢٠ اكتوبر خلال معركة سرت ، وبعد ذلك انطلقت حركة احتجاجات سلمية واسعة النطاق في سوريا في ١٥ مارس وما زالت هذه الاحتجاجات قائمة حتى هذه اللحظة بل تزداد شراسة ودموية وعدوانية وما زال الوضع معقد ولم تنجح أي من المبادرات في حل هذه الأزمة ، ننتقل بعد ذلك إلى الثورة اليمنية التي انتهت بتنحي علي عبد الله صالح عن السلطة التزاماً ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة ولكن أصبح الوضع اكثر تأزماً و خاصة بعد صعود الحوثيين واحتدام الصراع وانقسام الشعب اليمني ما بين مؤيد ومعارض. ومثّلت هذه التطورات مساساً مباشراً بالأمن الخليجي ؛ مما أدى إلى تشكيل تحالف عربي بقيادة المملكة العربية السعودية وذلك بناءً على طلب من الرئيس الشرعي لليمن، أُطلق عليه اسم عملية «عاصفة الحزم» في مارس/ آذار ٢٠١٥ ، لاستعادة الشرعية في اليمن (عيد : ٢٠١٥: ٥أ).

عموماً ، وعلى الرغم من كل الاختلافات بين البلدان العربية في الظروف والإمكانات وفي الأهمية من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية،فإنه يمكن تحديد بعض الأسباب العامة والمشتركة التي أدت إلى إشعال هذه الانتفاضات في المنطقة العربية ، وهي (خلاصي :٢٠١٤) :

- الطفرة الشبابية التي تمثل أكثر من ثلث السكان.
- التهميش الاقتصادي والاجتماعي بسبب الخلل في توزيع الثروة.
- غياب الحريات السياسية ، ما أدى إلى قهر سياسي واجتماعي.
- دور القوى الخارجية الإقليمية والدولية التي قامت بتعميق حالة الضعف والانقسام داخل المجتمع الواحد.

الخصائص التي ميّزت هذه الثورات العربية فيمكن القول بأنها (خلاصي:٢٢٦:٢٠١٤-٢٢٧):

- كانت بالغالب ثورات غير نمطية سمتها السلمية والمدنية.
- كان تحركاً مجتمعياً غير مسيّس وغير منظمة أغلب عليها العفوية التلقائية والحماسة.
- لا تحمل مشروعاً سياسياً أو أيديولوجياً بل مطالبها اجتماعية.
- غياب مرجعيات قيادية.
- المبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي.
- إسقاط النظام بسهولة والتعثر في بناء نظام جديد.
- ازدواجية المعايير في موقف الدول الكبرى عالمياً كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإقليمياً كإيران والسعودية .

الحركات الاحتجاجية في البحرين :

كانت انطلاقة الصراع السياسي في البحرين متزامناً مع قيام حركة شبابية

معارضة بإنشاء صفحة على الفيس بوك حملت اسم «ثورة ١٤ فبراير في البحرين» ، وفي يوم ١٣ فبراير صدر البيان الرسمي الأول للصفحة ، ودعا إلى تنظيم «ثورة شعبية سلمية يوم ١٤ فبراير(ورداني: ٢٠١٤)

وعند بداية انطلاق الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين كانت مطالبها اصلاحية ، كالدعوة للتحول إلى الملكية الدستورية، وتحسين مستوى المعيشة، ووقف التجنيس السياسي، ولكن مع مرور الوقت وامتلاء الشوارع بالمتظاهرين، ارتفع سقف المطالب من قبل المعارضة البحرينية وخاصة بعد سقوط ضحايا في صفوفهم، حتى دعت المطالب إلى إسقاط النظام الحاكم (اسماعيل : ٢٠١٤).

حيث عكفت القوى المعارضة إلى تطبيق إستراتيجية تصعيدية عبر خلق حالة سياسية وأمنية تستند إلى أشاعت الفوضى وعدم الاستقرار، تعتمد على تعطيل المؤسسات الحيوية والمهمة في القطاعين العام والخاص، من أجل شلّ الحياة اليومية للمجتمع البحريني.

حاولت الحكومة البحرينية تهدئة الأوضاع، وسارعت إلى إعلان مبادرة الحوار؛لإنقاذ البلاد من الانهيار واحتواء مطالب المعارضة عن طريق تقديم بعض التنازلات السياسية الجانبية ، إلا أن المعارضة رفضت الحوار (إسماعيل :٢٠١٤).

احتوت مبادرة الحوار الوطني التي طرحها ولي العهد في مارس ٢٠١١ ، على ما تم تسميته بالمبادئ الإصلاحية السبعة التي كان من أبرزها ، تشكيل مجلس نواب بكامل الصلاحيات، واختيار حكومة تمثل إرادة الشعب، ومحاربة الفساد (ورداني : ٢٠١٤).

وتفجرت المظاهرات في دوار اللؤلؤة، وتم تشكل «ائتلاف شباب ١٤ فبراير» والذي ظهر للمرة الأولى على منتدى بحرين أون لاين المؤيد للديمقراطية في البحرين، وضم خليطاً من الناشطين الشباب الإسلاميين والعلمانيين في البداية قبل أن يظهر انتماؤه للمعارضة الشيعية. ونسق الائتلاف أنشطته مع «التحالف من أجل الجمهورية» الذي تكوّن من ثلاث جمعيات شيعية للمطالبة بإلغاء النظام الملكي وتحويل البلاد إلى جمهورية (ورداني : ٢٠١٤).

ومـع اتسـاع الاضطرابـات والتوتـرات الأمنيـة، أعلنـت السـلطة البحرينيـة حالـة السـلامة والأمـن، واسـتدعت قـوات درع الجزيـرة الخليجيـة لمسـاندتها في فـرض الأمـن (إسـماعيل : ٢٠١٤).

المطالب العامة للحركات الاحتجاجية الخليجية :

– المطالبـة بالشراكـة في الحكـم وليـس التبعيـة لـه، وقـد بـدأت خـلال مرحلـة الثـورات العربيـة ومـا بعدهـا ؛ فهنـاك مطالـب للإصـلاح السـياسي مـن جانـب شرائـح مجتمعيـة في دول مجلـس التعـاون الخليجـي ، عـبر المطالبـة بإصدار الدسـاتير الوطنيـة، وتوسـيع التمثيـل في السـلطة التنفيذيـة، وإجـراء الانتخابـات البرلمانيـة الدوريـة، والسـماح بإنشـاء التنظيـمات الأهليـة وتوسـيع الحريـات الإعلاميـة.

– مطالـب الفئـات الشـابة التي لم تعـد مقصورة عـلى المطالـب الاقتصادية والمعيشـية بـل تجاوزتهـا إلى المطالبـة بالمشـاركة السياسـية، والحصـول عـلى نصيـب مـن السـلطة مثل الثـروة، وهـو مـا دفـع أنتـوني كـوردسـمان الخبـير في شـؤون الخليـج إلى إطـلاق تعبـير «الديموغرافيـا والانفجـار الشـبابي المقبـل في الخليـج». حيـث تشـير الإحصائيـات إلى أن نسـبة الشـباب الذيـن تـراوح أعمارهـم مـا بـين ١٨ و٣٤ عامـاً (وفقـا لمعيـار الأمـم المتحـدة) تبلـغ ٢٨,٨ ٪ مـن إجمـالي سـكان دول مجلـس التعـاون الخليجـي، وتصـل هـذه النسـبة إلى ٢٧,٨ ٪ في سـطنة عـمان و٦٩,٤ ٪ في السـعودية، و٦٧,٢ ٪ في الإمـارات، ٦٦,٨ ٪ في الكويـت و٦٥,١ ٪ في قطـر و٦٢,٣ ٪ في البحريـن.

أسباب القلق الخليجي من ثورات الربيع العربي (فريق الأزمات العربي : ٢٠١٥) :

– القلـق مـن انعكاسـات سـلبية للربيـع العـربي عـلى الأوضـاع الداخليـة لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي ؛ خشـية انتقـال المطالبـات الشـعبية بالإصـلاح والتغيـير الديمقراطـي وحالـة عـدم الاسـتقرار إلى سـاحاتها.

– الموقف السلبي من نتائج الانتخابات التي أسفرت عن تقدم واضح لحركات الإسلام السياسي في العديد من دول الربيع العربي وبخاصة في مصر التي تتمتع بوزن مهم ومؤثر في الساحة العربية.

– الأوضاع المضطربة والمواجهات التي شهدتها البحرين وأثارت اضطرابات طائفية وتدخلات خارجية من إيران ؛ مما دفع باتجاه تعاون خليجي عسكري وأمني في مواجهتها.

– القلق من تداعيات الأوضاع المضطربة في اليمن على استقرار منطقة الخليج.

التدخلات الإيرانية في الاحتجاجات الشعبية في البحرين :

لقد وصفت إيران ما يجري في البحرين بأنها ثورة شعبية، وراحت تدعمها بمختلف الوسائل، وحذرت من أي تدخل عسكري خارجي، وبلغ الأمر بها درجة وصف فيها تدخل قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية، بأنه احتلال للبحرين وتدخل سافر في سيادتها وضد شعبها. والتدخلات الإيرانية لها أسباب طائفية ؛ فالأحداث الجارية في البحرين يقودها الشيعة، والحكّام من السنّة، ولذلك يعتبر أي حراك يقوم به الشيعة هو ثورة شعبية ، وإن كان العكس فهو مؤامرة أمريكية وصهيونية (أنور : ٢٠١٥).

كما نظَّمت الجماعات المرتبطة بالحكومة الإيرانية أسطولين أرسلتهما إلى البحرين دعماً للمنشقين الشيعة، لكن من الواضح أنهما عادتا بناءً على أوامر من طهران. وفي أعقاب الانتكاسات التي واجهتها المعارضة في البحرين .

عموماً كانت الاحتجاجات في البحرين اختباراً قوياً للدعاية الإيرانية الموالية للشيعة؛ فقد أظهرت سياسة الجمهورية الإسلامية تجاه الشيعة في المنطقة بأنها معقدة تماماً ومتخبطة على نحو متزايد، وقد كانت النتيجة هي تصاعد شكوك

الشيعة تجاه إيران، ليس في البحرين فبحسب بل أيضاً في أماكن أخرى أيضاً، مثل جنوب غرب السعودية، وذلك فيما يتعلق بمدى إمكانية اعتمادهم على طهران لمساعدتهم في حال دخولهم في مواجهة مع حكوماتهم (خليجي :٢٠١١).

تداعيات الاحتجاجات الشعبية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي:

أثبتت حركات الاحتجاج الخليجية أن دول مجلس التعاون الخليجي ليست محصنة من أي تغيير، بدعوى أنها تتمتع بخصوصية لا تتوافر لدى الأنظمة العربية. كطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وانفتاح العلاقة بين السلطة والشعب بسبب شبكة العلاقات الاجتماعية، إضافة إلى ثرواتها النفطية التي منحتها فرصة لتطوير دولها، غير أن هذه الخصوصية لا تنفي التغيير.

كما كشف «الربيع العربي» عن وجود نقاط ضعف داخلية في المعادلة الأمنية الخليجية؛ فعلى الرغم من قلق بلدان مجلس التعاون تجاه إيران كان هو الثابت الوحيد في التفكير الإستراتيجي والأمني الخليجي ،حيث لا يمكن التقليل من حقيقة أن إيران تسعى بين الحين والآخر إلى استغلال نقاط الضعف في الحالة الخليجية الداخلية (اخبار الخليج :٢٠١٣).

فدول مجلس التعاون تحتاج إلى تقوية الجانب المدني للتحدي الأمني؛ فقد أوضحت الاحتجاجات الشعبية أن التحديات الأمنية المتعلقة بالدين والأيديولوجيا والاقتصاد والحوكمة كانت لها أهمية بالغة في أزمة البحرين، وتُماثل أهميتها أهمية التوازن في القدرات العسكرية وفي قدرات قوى الأمن الداخلي(سياسات عربية:٢٠١٥).

آليات مقترحة لمواجهة انتشار الطائفية السياسية والإحتجاجات الشعبية :

من الضروري إقرار تدابير عاجلة لمواجهة تداعيات الاحتجاجات الشعبية في البحرين خاصة ودول مجلس التعاون الخليجي عامة، كإقامة جسر مارشال خليجي يوفر للبحرين مساعدة مالية سنوية تساعدها على تلبية احتياجاتها،

أن الحل الأمثل والدائم هو إقرار إصلاحات خليجية شاملة وفي كل المجالات سواء السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، كتطوير آليات للمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، مثل إنشاء لجان أو برلمان شعبي خليجي لتنفيذ القرارات ومتابعتها ،وبنك مركزي موحّد وعملة موحّدة ،وتطوير قوات «درع الجزيرة» وتحويلها إلى جيش خليجي متطور، قادر على مواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية (أخبار الخليج :٢٠١٣).

وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكن القول أن دول مجلس التعاون معنية باتخاذ خطوات إصلاحية على عدة صعد، من أهم هذه الخطوات ما يلي:

١- تعزيز مفهوم المواطنة، ومأسست انتقال السلطة، وتطوير وتوسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار.

٢- المضي قدماً في عملية التنمية وتوفير البيئة الاقتصادية والاستثمارية للإبداع والتطوير والإنجاز.

٣- القضاء على مصادر الإحباط لدى القطاعات الواسعة من المجتمع ولا سيما فئة الشباب، وذلك عن طريق إيجاد حلول ناجعة للمشكلات المستعصية وفي مقدمتها: البطالة والإسكان.

٤- ترسيخ وتعزيز لاحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية في المجتمعات الخليجية التي أصبحت الآن في مرحلة متطورة من الوعي السياسي والحقوقي.

المطلب الثالث - مخاطر الاختلالات الديمغرافية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي :

بلغ إجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٥٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٥ بحسب الإحصائيات الرسمية، وتشير التطورات الأخيرة في النمو السكاني إلى تفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي،

المتمثّل في كون دول المنطقة تتأسّس على مجتمع يُشكل فيه الوافدون نسبةً عالية ؛ حيث بلغوا في عام ٢٠١٥ ما نسبته ٥٠٪ من إجمالي السكان ، أمّا بالنسبة إلى سوق العمل، فقد وصل إجمالي عدد القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ما يفوق ٦ , ٢٢ مليون فرد في عام ٢٠١٤، يشكل الوافد من منهم ٦٩٪ والمواطنون يشكلون٣١٪ منهم ، فالوافدون يمثلون الأغلبية في سوق العمل في كلّ دول المجلس بلا استثناء (الشهابي :٢٠١٦).

ملامح الخلل في التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي:

١- أبرز ملامح الخلل في التركيبة السكانية الخليجية :

– **زيادة نسبة السكان الوافدين** : تزايد أعداد العمالة الوافدة لدرجة أن أغلب دول مجلس التعاون الخليجي ينخفض عدد مواطنيها إلى ٢٠٪ أو أقل من اجمالي السكان (الخريف :٢٠٠٨).

بشكل عام، يُمكننا إدراك حجم الخلل السّكاني عند النظر إلى نسبة السّكان غير المواطنين في بعض دول مجلس التعاون ، التي تجاوزت ٨٥٪، الأغلبية الساحقة منهم من الأيدي العاملة ؛ ففي حالة الإمارات تضخم عدد السكان إلى الضعف في غضون٥ سنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٢ وبلغ ٨ ملايين نسمة، انخفضت فيها نسبة المواطنين إلى أقل من ١٠٪، أما في قطر، فقد تضاعف عدد السكان من نحو ٧٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٤ إلى ٥ , ١ مليون عام ٢٠٠٨. وهكذا، فقد تدنّت نسبة المواطنين في قطر من ٢٩٪ عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٪ عام ٢٠٠٨، أما في البحرين فقد نشرت الصحف المحلية يوم ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٨ إحصائيات رسمية مفادها أن عدد سكان البحرين قد زاد من ٧٤٢ ألف نسمة عام ٢٠٠٦ إلى ٥ , ١مليون عام ٢٠٠٧ ؛ أي أنه زاد بنسبة ٤٢٪ في عام واحد. وقد تضاعف عدد الوافدين في هذا العام من ٢٨٣ ألفاً إلى ٥١٧ ألفاً ، وبذلك تدنت نسبة المواطنين من إجمالي السكان من الثلثين

إلى النصف (الشهابي:٢٠١٣: ١٩٥). وارتفعت نسبة السكان الوافدين قرابة الثلثين في دولة الكويت ، بينما لا ترتفع نسب السكان الوافدين إلى نسبة مثيرة في كل من عمان والسعودية (الخريف : ٢٠٠٩).

- **الاعتماد الكبير على القوى العاملة الوافدة** : تشكل العمالة الوافدة ما نسبته ٧٥٪ من حجم قوة العمل الخليجية ، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في جميع دول مجلس التعاون، فإن نسبتها تتفاوت من دولة إلى آخري بدرجة ملحوظة؛ ففي قطر تصل النسبة إلى ٩٤٪ من القوى العاملة، بينما في السعودية تصل إلى ٥٢٪، كما في الشكل (١).

الشكل (١):

تركيبة سوق العمل في دول مجلس التعاون ٢٠١٤

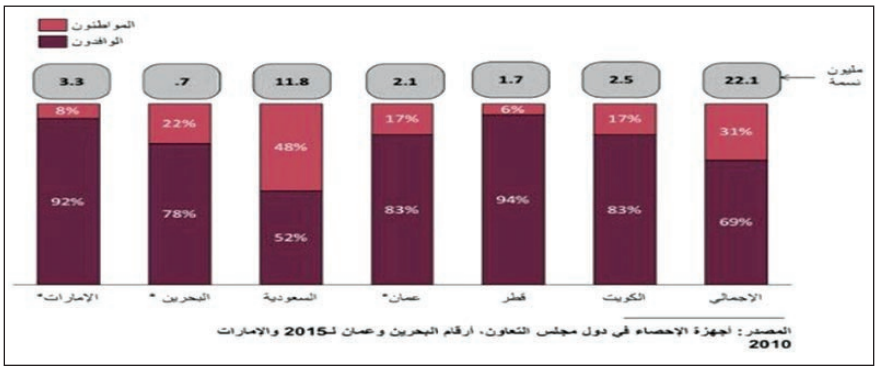

- **الارتفاع النسبي لمعدلات البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي** : أدى النمو السكاني المرتفع خلال العقود الماضية إلى زيادة العرض من القوى العاملة الشابة؛ مما أدى إلى بروز مشكلة البطالة بين المواطنين، وكانت هذه الظاهرة مفاجأة كبيرة؛ إذ لم يكن متوقعاً ظهور البطالة في صفوف المواطنين، خاصة مع وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة (الاقتصادية السعودية : ٢٠١٦).

وتشير بعض الإحصاءات إلى أن معدلات البطالة بين الإناث تفوق الذكور في بعض الدول؛ وذلك لعدم توافر فرص العمل لهن؛ مما يتطلب النظر في أنظمة العمل القائمة في بعض الدول والسعي إلى توسيع فرص العمل المتاحة له ؛ إذ لا تزال نسب مشاركتهن محدودة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي مع تفاوت كبير فيما بين هذه الدول،الشكل (٢).

الشكل (٢) :

نسبة النساء والرجال من القوى العاملة الوطنية بحسب البلد من دول الخليج

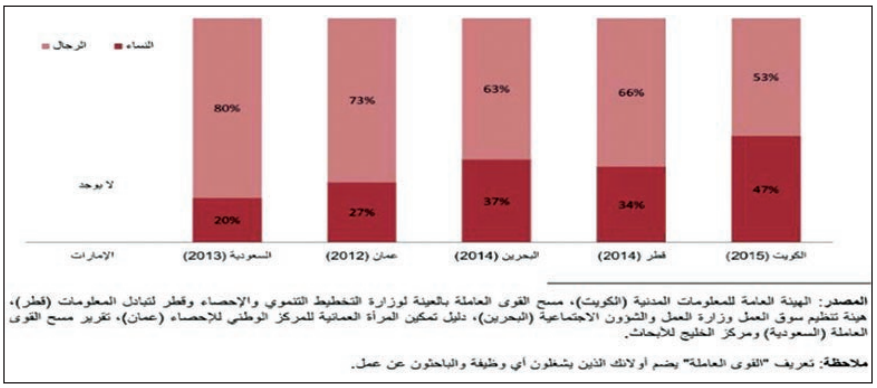

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية (الكويت)، مسح القوى العاملة بالعينة لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء وقطر لتبادل المعلومات (قطر)، هيئة تنظيم سوق العمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (البحرين)، دليل تمكين المرأة العمانية للمركز الوطني للإحصاء (عمان)، تقرير مسح القوى العاملة (السعودية) ومركز الخليج للأبحاث.

ملاحظة: تعريف "القوى العاملة" يضم أولائك الذين يشغلون أي وظيفة والباحثون عن عمل.

٢- الآثـار الاقتصادية للخلل في التركيبة السكانية:

تعتبر العمالة الوافدة من أسباب نشر روح الاتكالية بين المواطنين وتشجيعهم على عدم المشاركة وقبول العمل اليدوى؛ حيث يزيد من الاعتماد على استخدام العمالة الوافدة، ويزيد من حدة المشكلة توافر بدائل للدخل أمام العمالة الوطنية كالحق في كفالة الوافدين، القروض الميسرة، الاستثمار العقاري، حق المواطن في اختيار قطاع العمل الذي يرغب فيه، إلى جانب إعانة البطالة التي قد تكون اختيارية في كثير من الحالات (البقلي:٢٠١٦: ٦٤)، في ظل تزايد أعداد العمالة الوافدة وإغراق أسواق دول مجلس التعاون من هذه العمالة

التي تقبل العمل بأجور منخفضة ، وهذا يعوق تشغيل المواطنين ويحرمهم من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم؛ ومن ثم يسهم في إعاقة برامج تنمية الموارد البشرية المحلية (المشهداني : ٢٠١٣).

تعتبر العمالة الوافدة أحد الأسباب في ازدياد البطالة الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب منافستها للقوى العاملة الوطنية في سوق العمل ، وقد بلغت المعدل المتوسط للبطالة الخليجية ٢١ , ٥٪ على مستوى دول المجلس ككل، وتتفاوت نسبة البطالة بين دول المجلس من دولة إلى آخرى ٢٠١١.

٣- الاختلالات الديمغرافية كمهدد للهوية الوطنية :

للهويات الوطنية المعاصرة أبعادها وخصائصها وسماتها وبعدها التاريخي والحضاري والثقافي والعرقي والديني، كما أن لها سماتها وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة وتعتبر الهوية الوطنية مسألة جوهرية في بناء المجتمعات والدول الحديثة، وإحساسها بوجودها وبتميزها الثقافي والقيمي، ويمثل الفرد والمجتمع والطبقات والفئات الاجتماعية ومؤسسات الدولة والمجتمع حاويات للهوية الوطنية ومعبرة عنها وحامية لها (عبدالمطلب : ٢٠١٤).

ومما يميز الهوية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي - دولاً وشعوباً - ما يلي:

- الانتماء للهوية العربية، حضارة وتاريخاً ومكاناً ، الخلفية القبلية للبناء الاجتماعي ، اللغة العربية والدين الإسلامي ، منظومة القيم الاجتماعية والموروث الحضاري ، تشابه الطبيعة الجغرافية ، المظهر واللباس والعادات والتقاليد ، تشابه الأنظمة السياسية والبناء المؤسسي ، تشابه الأنظمة والأوضاع ومراحل التنمية الاقتصادية (عبدالمطلب : ٢٠١٤).

وقد بينت إحدى الدراسات أن انتشار الثقافة الوافدة وقيم الجنسيات المقيمة وتقاليدها واستخدام اللغة الإنجليزية واستقرار الأجانب وإقامتهم الطويلة

وتمكين البدون من الجنسية – أدى إلى اكتشاف أنماط سلوكية وإجرامية جديدة لدى المواطنين، تمثل تحديات ومؤثرات سلبية على الهوية الوطنية كما أشارت الدراسة نفسها إلى أن هناك وعياً واهتماماً بمسألة الهوية الوطنية والمؤثرات السلبية عليها، من جراء التركيبة السكانية المختلفة (عبدالمطلب : ٢٠١٤).

٤- أثر اختلال التركيبة السكانية في وقت الأزمات المستقبلية :

هناك العديد من التحديات التي من الممكن أن تمثلها الجاليات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأزمات والصراعات المستقبلية ، منها (عبدالمطلب : ٢٠١٤) :

– أن الثقل السكاني للعمالة الوافدة وتركزها في النشاطات والمهن، من شأنه وخلال الأزمات والصراعات ونتيجة لشعورهم بالخوف قد يجعلهم يخرجون من البلاد بأعداد كبيرة في وقت قصير جداً ؛ مما يربك الأجهزة الأمنية وحركة المرور ووسائل النقل، والإرباك الأهم يكون في النشاطات الاقتصادية التي يعملون فيها .

– قد تستخدم الجاليات الأجنبية إحدى أدوات للصراع، حتى لو لم تكن الدولة المضيفة أحد أطرافها.

– لا تفقد الجاليات الأجنبية ولاءها وانتماءها لدولها الأصلية، بل قد يزداد خلال الأزمات التي تكون دولهم طرفاً فيها، أو تلك التي تكون بين دولهم والدول المضيفة.

– احتمال امتداد الصراعات والأزمات الداخلية في دولة ما إلى جالياتها في الدول المضيفة .

– يسهل اختراق هذه الجاليات وإغراؤها خلال الأزمات، للقيام بأعمال مناوئة للدولة المضيفة، كالتجسس والتخريب والاعتصامات والإضرابات والمظاهرات وغيرها .

– ربما تستخدم كورقة ضغط على الحكومات في أثناء النزاع وفي المفاوضات.

– قد يدعم أو ينتمي بعض المقيمين والوافدين إلى تنظيمات داخلية مناوئة للدولة .

– ربما تشكل بعض الجاليات منظمات سرية ، لها أهدافها التي قد تهدد أمن الدولة المضيفة .

– يؤدي الخروج المفاجئ والكثيف والسريع للجاليات الأجنبية وقت الأزمات المفاجئة إلى حدوث إرباكات متعددة، لها أبعادها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، لعل من أهمها إرباك النشاط الاقتصادي في القطاعات والمهن والمناطق التي يتركزون فيها .

– احتمالات التدخل السياسي والعسكري، بحجة حماية هذه الجاليات .

– قد تستخدم هذه الجاليات فعلاً في النزاعات العنيفة والحروب والأزمات بسبب سابق خدمتهم العسكرية ، أو الخطط المسبقة لاستخدامهم .

– يزداد الخطر عند وجود عاملين من غير المواطنين في القطاعات الأمنية أو العسكرية ، خصوصاً في القطاعات التي تقدم خدمات للأجهزة العسكرية والأمنية، مثل النقل والصيانة والتموين والغذاء .

– يُشكل ثقلهم السكاني وضغطهم على الخدمات في أوقات الأزمات والصراعات، عبئاً آخر على الاقتصاد والمجتمع والدولة .

– قد يضعفون الجبهة الداخلية في النزاعات، كجبهة مساندة وداعمة للجهة الخارجية

– ظواهر التسلل والهجرة والإقامة غير المشروعة التي تمثل عبئاً كبيراً على الأجهزة الأمنية .

– آثار كامنة وغير ظاهرة ولها جانب معنوي يمس النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، ولاتظهر إلا في الأزمات أو على المدى الطويل جداً ، وربما تكون هذه الآثار أخطر وأهم؛ لأنها تمس المجتمعات والكيانات والسيادات والقيم والهوية في الصميم .

إجراءات لمعالجة الاختلالات الديمغرافية في دول مجلس التعاون الخليجي:

من المهم جداً ، لمعالجة الاختلال الديمغرافي في دول مجلس التعاون الخليجي، ان يتم إصلاح اختلالات سوق العمل التي يواجهها الاقتصاد الخليجي في الوضع الراهن، التي ستتزايد تراكماتها في المستقبل في حال غياب تصميم وتفعيل لسياسات تصحيحية هيكلية تستهدف مواجهة التحديات وضبط الاختلالات الديمغرافية الناتجة عنها، ومن الملاحظ أن سياسة الإحلال التي حاولت الحكومات الخليجية فرضها على مر السنوات الأخيرة لم تنجح في معالجة المشكلة على مستوى مجلس التعاون الخليجي ككل (التركي : ٢٠١٤).

ولتتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من تصحيح المسار ومعالجة اختلالات سوق العمل بشكل جذري كمدخل للإصلاح الاقتصادي فإنه لا بديل عن تصميم وتنفيذ استراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي طويلة المدى ومتدرجة تضمن ما يأتي :

- تقليل الفجوة بين أجور القطاعين العام والخاص حتى لا يكون هناك تفاوت كبير بين مستوى الأجور في القطاعين .

- ربط الزيادات في القطاع العام ببعض المتغيرات الاقتصادية كنسب التضخم وجعلها متسقة مع الانتاجية الحدية حتى يكون هناك عائد ومردود اقتصادي للدولة من وراء تلك الزيادات.

- تجنب إحداث تشوهات في السوق بما لا يتسبب في تكاليف عالية لتنفيذ الأعمال من قبل القطاع الخاص.

- تقديم الحوافز لاكتساب المهارات التي يتطلبها القطاع الخاص من أجل توظيف المواطنين.

- تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والبحثية في تصميم برامج توفير فرص العمل.

- فتح قنوات للتواصل مع جيل الشباب لفهم تطلعاتهم وإشراكهم في عملية اتخاذ القرار وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي المرتبط بالتوظيف.

- تطوير التشريعات بما يمكن الدولة من اجتذاب العمالة الماهرة.

- تطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة باعتبارها آلية فعالة لتحقيق النمو لإيجاد مواطن الشغل وبناء آليات لتشجيع الشباب على تبني مفهوم ثقافة العمل الحر مع ضمان توفير قنوات تمويل مناسبة لهذه الأعمال.

- إعادة النظر في أسس التفاوض في الاتفاقيات التجارية الثنائية والدولية لمراعاة مدى تأثير هذه الاتفاقيات على توفير فرص عمل مستدامة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

- تطوير قواعد بيانات عن سوق العمل لدول مجلس التعاون والاستفادة من تجارب بعض الدول في إنشاء مؤسسات التوظيف توفر المعلومات حول الوظائف والمهارات المتاحة في القطاعين العام والخاص.

المطلب الرابع - أزمات الاقتصاد والمالية العامة وأمن دول مجلس التعاون الخليجي:

تواجه الدول الخليجية عدداً من التحدّيات الاقتصادية، من أهمها قلّة التنوع في الاقتصاد عموماً وبالإيرادات الحكومية خصوصاً، وكذلك في مسار الإنفاق الحكومي غير القابل للاستدامة.

لقد حذّرت مؤسسة «ستاندرد اند بورز» للتصنيف الائتماني من إستمرار انخفاض اسعار النفط لفترة طويلة وما يترتب عليه من تباطؤ اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تشكل العائدات النفطية في المتوسط نحو ٤٦٪

من إجمالي عائدات دول المجلس ، وبلغت الصادرات النفطية ما يقارب ٧٥٪ من إجمالي الصادرات الخليجية ؛ مما أدى إلى مطالبة العديد من الاقتصاديين بضرورة زيادة التنويع الاقتصادي في دول المجلس المعتمدة بصورة رئيسية في دخلها القومي على صادرات النفط ، وعلى الرغم من ان جهود التنويع الاقتصادي المبذولة بدول المجلس قد حققت بعض التقدم في السنوات الماضية ، فإنه يتعين القيام بالكثير في هذا المجال (عبدالغفار: ٢٠١٥).

تملك دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٤٩٦,٣ مليار برميل؛ ما يعادل نسبة ٣٣٪ من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في العالم، ونحو ٢٠,٦٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي. من ناحية أخرى فإن دول مجلس التعاون تنتج نحو ١٧,٨ مليون برميل في اليوم، لتصل نسبة صادراتها من النفط الخام إلى نحو ٢٣,٧٪ من إجمالي الصادرات العالمية، وهي بهذا الشكل تحتل وضعية فريدة بين مجموعة الدول النامية؛ حيث تمكنت دول مجلس التعاون بفضل الإيرادات النفطية من تحقيق مستويات مرتفعة للدخول فاقت في بعض الأحيان متوسط الدخل في الدول الصناعية المتقدمة.

وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من السبعينيات دول مجلس التعاون على تبني خطط تحسين هياكل البنية التحتية وتنويع الهيكل الإنتاجي. غير أن الفائض الكبير في ميزانيات تلك الدول قد بدأ في التلاشي بدءاً من عام ١٩٨٢ ؛ بسبب تزايد الإنفاق العام، في الوقت الذي أخذت فيه الإيرادات في التناقص بفعل انخفاض أسعار النفط ، ومن ثم بدأت تشهد دول المنطقة تراجعاً في معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي وكذلك احتياطياتها الخارجية، ونتيجة لذلك بدأت دول المجلس في تبني سياسات للتعديل تضمنت خفضاً في إنفاقها العام بصفة خاصة الإنفاق الرأسمالي. غير أن عملية التعديل قد اعترضتها أزمة العدوان العراقي على دولة الكويت وما تلاها من حرب لتحرير الكويت عامي ٩٠/ ١٩٩١ ؛ حيث ولّدت ضغوط

إضافية على الميزانيات والموازين الخارجية لتلك الدول بسبب الزيادة في الإنفاق المصاحب للأزمة (الإبراهيم : ٢٠٠٤).

مما لا شك فيه أن النمو الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي يُعد جوهرياً ، مقارنة بباقي الدول النامية الأخرى، غير أن هذا النمو قد شابه العديد من التشوهات، بصفة خاصة تشوهات هياكل الأسعار في أسواق السلع والعناصر واختلالات هياكل الإنتاج والسكان وأسواق العمل بالشكل الذي أصبحت معه تلك الاقتصاديات عاجزة، في ظل الأنماط الحالية للتنمية، على إيجاد بدائل ملائمة لتنويع هياكل اقتصادياتها وتخفيف اعتمادها على النفط.

وقد شكل الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع النفطي تحدياً كبيراً لدول مجلس التعاون. (الإبراهيم : ٢٠٠٤).

ولكي تواجه دول المجلس الآثار السلبية لتلك التقلبات حاولت أن تنوع هياكل الإنتاج الخاصة بها ، وتقلل اعتمادها المفرط على الإيرادات النفطية، مستخدمةً في ذلك سبلاً عدة. ففي بعض الدول انصب الاهتمام على تنويع الإيرادات من خلال تنويع هياكل الأصول الخارجية، على سبيل المثال قامت الكويت بتكوين حجم كبير من الأصول المالية لكي توفر موارد للأجيال القادمة، ولكي تساعد على تجنيب الميزانية آثار التقلبات في إيرادات النفط.

من ناحية أخرى ارتكزت جهود التنويع في بعض الدول على القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية واضحة، بصفة خاصة في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والبتروكيماويات مثل الألومنيوم والحديد والأسمنت والصناعات الخفيفة. وعلى سبيل المثال قامت المملكة العربية السعودية بتنويع هياكل الدخل من خلال تطوير قطاع محلي غير نفطي بمشاركة جوهرية للقطاع الخاص، كذلك حاولت بعض الدول أن تتبع سبلاً أخرى لتعظيم القيمة المضافة في بعض القطاعات مثل التجارة الحرة، كما هو

الحال في الإمارات العربية المتحدة، والخدمات المالية والسياحة مثل البحرين والإمارات. كذلك اتبعت دول أخرى مزيجاً من السياستين، من خلال تحديد إستراتيجياتها على أساس المصادر النفطية واحتياطيات النقد الأجنبي والفرص الاستثمارية في الداخل.

وفي جميع دول مجلس التعاون التي اتبعت سياسات استثمار محلي ارتكز القطاع غير النفطي على الصناعات البتروكيماوية وغيرها من الصناعات التي تعتمد على النفط والغاز الطبيعي التي تتمتع فيها تلك الدول بميزة تنافسية واضحة. أكثر من ذلك فإن معظم الصناعات غير النفطية بقيت في يد القطاع العام بما يعكس سياسات السلطات نحو الصناعات الإستراتيجية وحجم المشاركة الأجنبية. من ناحية أخرى فإن القطاعات التقليدية مثل التجارة والتشييد والخدمات استمرت في النمو استجابة للزيادة في الطلب الناجم من القطاع العائلي، أما في قطاعي الزراعة والصناعة فقد كانت مساهمة القطاع الخاص فيها جوهرية، غير أن الإنتاج كان مدعوماً بشكل عام من خلال الأشكال المختلفة للدعم والوسائل الأخرى التي أدت إلى أعباء إضافية على كاهل الميزانية العامة وأدت إلى تشويه هياكل الأسعار النسبية.

وتعتبر ظاهرة الاعتماد المفرط على القطاع النفطي من أهم الأسباب في الاختلالات في السياسة المالية والأزمات المالية هي على النحو الآتي :

ما تزال مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي مرتفعة بشكل واضح، وما يزال إنتاج وتصدير النفط يشكل المكون الأساسي للدخل المحلي والمصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المحلية في الغالبية العظمى لدول مجلس التعاون الخليجي، وتراوح نسبة مساهمة قطاع البترول والغاز من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون بنحو ٣ , ٥٢٪ لعام ٢٠١٥ ، ويسهم قطاع النفط والغاز بنحو ٩ , ٢٧٪ في الناتج القومي الإجمالي لدول مجلس التعاون كما في الشكل (٣) .

اختلال هيكل الإنفاق الكلي :

من حيث مستويات الإنفاق الاستهلاكي من الناحية المطلقة إلى إجمالي الناتج؛ ففي دول مجلس التعاون الخليجي يزداد الاستهلاك النهائي الحكومي والخاص بمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. من ناحية أخرى تنخفض مستويات التكوين الرأسمالي ومعدلات نموه فضلاً عن تقلبها من سنة إلى أخرى، بصفة خاصة الإنفاق الاستثماري العام. كذلك يلاحظ انخفاض نسب التكوين الرأسمالي إلى إجمالي الادخار القومي بسبب انخفاض الطاقة الاستيعابية المحلية ؛ الأمر الذي يؤدي إلى خروج الكثير من المدخرات خارج تلك الدول. ويوضح الجدول (١) انخفاض نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون من ٢٨٪ عام ٢٠١٠ إلى ٨ , ٢٥٪ عام ٢٠١٤.

شكل (٣):

الأهمية : النسبية للأنشطة الاقتصادية

في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى

مجلس التعاون(٪) . مؤشرات التنمية الاقتصادية ٢٠١٥. المركز الخليجي الإحصائي

الجدول (١):
أهم مؤشرات الحسابات القومية
على مستوى مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٠ . ٢٠١٤م

Item	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
GDP at current prices (billion USD)	1,635	1,619	1,579	1,439	1,138	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)
Growth rate at current prices (%)	%1.0	%2.5	%9.7	%26.5	%18.8	معدل النمو بالأسعار الجارية (%)
GDP at constant prices 2010 = 100 (billion USD)	1,400	1,353	1,310	1,237	1,138	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليار دولار أمريكي)
Growth rate at constant prices (%)	%3.5	%3.3	%5.8	%8.8	...	معدل النمو بالأسعار الثابتة (%)
GDP deflator	117.0	120.0	121.0	116.0	100.0	مخفض الناتج المحلي الإجمالي
Population (million)	50.3	48.8	47.4	46.0	44.5	عدد السكان (مليون نسمة)
GDP Per capita (USD)	32,491	33,157	33,313	31,306	25,578	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)
Growth of GDP per capita (%)	%0.2-	%0.5-	%6.4	%22.4	%16.5	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
Gross National Income (billion USD)	1,647.9	1,624.1	1,578.7	1,436.5	1,135.1	إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)
Gross disposable national income (billion USD)	1,537.4	1,525.3	1,491.4	1,358.3	1,064.0	إجمالي الدخل القومي المتاح للتصرف به (مليار دولار أمريكي)
Gross national savings (billion USD)	671.9	745.4	773.0	689.5	460.0	إجمالي الادخار القومي (مليار دولار أمريكي)
Exports of goods and services (billion USD)	1,082.5	1,134.9	1,125.7	998.2	693.4	الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار أمريكي)
Imports of goods and services (billion USD)	734.9	689.9	646.0	576.8	477.9	الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار أمريكي)
Exports of goods and services as (%) of GDP	%66.2	%70.1	%71.3	%69.4	%60.9	الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
Imports of goods and services as (%) of GDP	%44.9	%42.6	%40.9	%40.1	%42.0	الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
Final consumption expenditure as (%) of GDP	%52.9	%48.2	%45.5	%46.5	%53.1	الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
Gross capital formation as (%) of GDP	%25.8	%24.3	%24.1	%24.2	%28.0	إجمالي التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
Surplus (+) or deficit (-) in the government budget (billion USD)	17.4	115.7	164.2	119.6	39.2	الفائض (+) أو العجز (-) في ميزانية الحكومة (مليار دولار أمريكي)
Surplus (+) or deficit (-) in the government budget as (%) of GDP	%1.1	%7.2	%10.4	%8.3	%3.4	الفائض (+) أو العجز (-) في ميزانية الحكومة (% للناتج المحلي الإجمالي)
... Not available						... غير متوفر

هيمنة القطاع العام على حركة النشاط الاقتصادي المحلي

ترتفع نسبة مساهمة القطاع العام في هيكل النشاط الاقتصادي المحلي في دول مجلس التعاون بسبب سيطرة الدولة على أهم أصول الثروة الوطنية وهو النفط ، فضلاً عن اتساع أنشطة الإدارة العامة في الوقت الذي تنخفض فيه المساهمة النسبية للقطاع الخاص وتراجع الدور الذي يضطلع به كمنتج وموظف للعمالة الوطنية (الإبراهيم : ٢٠٠٤).

اختلال هيكل الميزانية العامة :

تتمثل أهم جوانب الاختلال في الميزانيات العامة في ما يلي:

- سيطرة الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون ؛ حيث تشكل ايرادات البترول ما نسبته ٩ , ٢٧٪ من إجمالي الناتج القومي الإجمالي عام ٢٠١٤، كما يوضح الشكل (٣).
- انخفاض نسب الإنفاق الرأسمالي مقارنة بالإنفاق الجاري.
- عدم تناسب الإنفاق العام مع الإيرادات العامة.
- تنشأ الضغوط على الإنفاق الجاري أساساً من جانب المرتبات والإنفاق على الدفاع والأمن والدعم الموجه لكل من المستهلكين والمنتجين الخليجيين.

إجراءات لمواجهة الاختلالات في الاقتصاد والمالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي:

إن دول مجلس التعاون الخليجي بحاجة إلى إجراء إصلاحات على النماذج الاقتصادية الوطنية لرفع كفاءتها والعمل على اندماج الاقتصادات الخليجية لتعزيز مكانتها، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، إجراء إصلاحات سياسية تقوم على المشاركة الشعبية وتفعيل العمل الخليجي المشترك في مواجهة

التحديات الإستراتيجية. وهنا تبرز مجموعة من الإجراءات التي تستطيع، بل يجب، على دول الخليج أن تتخذها سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي، لتحقيق هذه الأهداف، ومن بين هذه الإجراءات (بن غيث :٢٠١٥).

المستوى الأول ـ الإجراءات الفردية:

١-رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات خاصة الطاقة والمشتقات البترولية .

٢- تقليص الدور الحكومي الاقتصادي وتفعيل عمل القطاع الخاص من خلال تشجيع ودعم الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ؛ وذلك لرفع كفاءة الهياكل الاقتصادية ونضجها.

٣- إصلاح سوق العمل وتوفير الحماية للكوادر الوطنية من المنافسة الأجنبية.

٤- تنويع مصادر الدخل من خلال تحويل النفط من مصدر للطاقة إلى مورد أولي للصناعات ، وذلك بتركيز دول مجلس التعاون الخليجي وعلى تنمية القطاعات التي تملك فيها أفضلية نسبية تجعلها أكثر تنافسية وكفاءة من باقي الدول ، يأتي في مقدمتها قطاع الصناعات البتروكيماوية

٥- الإصلاح السياسي (المشاركة السياسية) من أهم مرتكزات الحكم الرشيد الذي بدوره يعتبر من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية (الإبراهيم: ٢٠٠٤).

المستوى الثاني ـ الإجراءات المشتركة:

اندماج أسواق العمل والمال الخليجية، من ناحية سوق العمل فإن فتح الأسواق الخليجية بعضها على بعض سيؤدي إلى تراجع كبير في معدلات البطالة ؛ حيث سيتم استيعاب فائض العمالة في الأسواق التي تعاني من فائض (السعودية وعمان) من قبل الأسواق التي تعاني من شح في العمالة (الإمارات وقطر)، أما بالنسبة لأسواق المال فإن دمج الأسواق الخليجية سيجعلها أكبر حجماً وأكثر عمقاً واستقراراً وجاذبية للاستثمارات طويل الأجل (بن غيث :٢٠١٥).

الخـاتمـة

طـرأت تغيـيرات كبـيرة عـلى مفهـوم الأمـن انطلاقـاً مـن المقاربـات التقليديـة العلاقـات الدوليـة (الواقعيـة – الليبراليـة) والمسـتندة إلى الدولـة باعتبارهـا وحـدة التحليـل الاساسـية؛ ممـا جعـل الأمـن يقتـصر عـلى مسـتوى الأمـن الوطنـي.

وقـد ظهـرت انتقـادات شـديدة للتصـور الأمنـي للمقاربـات التقليديـة مـن خـارج المنظـور التقليـدي العقـلاني والوضعـي، فقـد تبلـورت مقاربـات جديـدة في العلاقـات الدوليـة (كمدرسـة كوبنهاجـن – البنائيـة ـ النقديـة - ومـا بعـد الحداثـة) ذات مرجعيـة غـير تقليديـة ترتكـز عـلى منهجيـات مـا بعـد الوضعيـة، وأصبحـت تلـك المقاربـات غـير التقليديـة للعلاقـات الدوليـة تنبنـي تصـورات جديـدة للظاهـرة الأمنيـة مبنيـة عـلى البعـد الاجتماعـي والمعيـاري.

إن هـذا التغـير في طبيعـة مفهـوم الأمـن، ترتّـب عليـه تغـيّر في طبيعـة التهديـدات الأمنيـة؛ فقـد ظهـرت تهديـدات أمنيـة جديـدة ذات أنـماط غـير تقليديـة (عسـكرية)، كالتهديـدات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة ، وكذلـك ظهـرت تهديـدات أمنيـة هجينـة وغـير تماثليـة، تميـزت بكـون مصادرهـا تختلـف عـن مصـادر التهديـدات التقليديـة التـي كانـت محصـورة في الـدول، فالتهديـدات الجديـدة تـأتي مـن فواعـل دون الدولـة كالمنظـمات الإرهابيـة والإجراميـة، وأحيانـاً يكـون مصدرهـا مـن الطبيعـة كالـزلازل والبراكـين، كـما تميـزت التهديـدات غـير التقليديـة بأنهـا عابـرة للقـارات.

بالنسـبة لدراسـة التهديـدات الأمنيـة التـي تتعـرض لهـا دول مجلـس التعـاون الخليجـي، فمـن الملاحـظ تزايـد أنـماط جديـدة مـن التهديـدات الأمنيـة غـير

التقليديـة خصوصـاً بعـد الغـزو الأمريكـي للعـراق عـام ٢٠٠٣ وزوال النظـام العراقـي السـابق كتهديـد أمنـي تقليـدي لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي ، إلا أن تهديـدات جديـدة إزدادت حدتهـا وخطورتهـا كتهديـدات الإرهـاب التـي أصبحت التهديـد الأمنـي الأول عـلى المسـتويين الإقليمـي والعالمـي.

كـما أدى بـروز الطائفيـة السياسـية في دول مجلـس التعـاون الخليجـي كمشـكلة سياسـية وأمنيـة وليسـت دينيـة واجتماعيـة فقـط ، وتشـابكها مـع قضايـا الإرهـاب؛ ممـا زاد مـن خطورتهـا.

بالإضافـة إلى التهديـد الأمنـي الـذي شـكّلته الإحتجاجـات الشـعبية التـى اجتاحـت المنطقـة ككل، وتشـابكها مـع الطائفيـة السياسـية والإرهـاب ممـا زعـزع أمـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي ، وخصوصـاً مملكـة البحريـن والكويـت بدرجة أقـل، وأدت إلي تحـول اليمـن وسـوريا وليبيـا إلي دول فاشـلة، وبالتأكيـد يشـكل إنتشـار ظاهـرة الدولـة الفاشـلة تهديـداً خطـيراً عـلى أمـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي، وربـما الأزمـة اليمنيـة ومـا آلـت إليـة تشـكّل مثـالاً واضحـاً عـلى ذلـك.

ومـن جهـة أخـرى، يعتـبر المـشروع النـووي الإيـراني تهديـداً أمنيّـاً غـير مسـبوق لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي؛ وذلـك لتكريسـه الخلـل في ميـزان القـوى الإقليمـي لصالـح إيـران، بالإضافـة إلى التهديـدات البيئيـة والصحيـة الخطـيرة للمـشروع النـووي الإيـراني عـلى دول مجلـس التعـاون الخليجـي، وكذلـك إنعكاسـاته الاقتصاديـة المبـاشرة وغـير المبـاشرة.

ومـن التهديـدات الأمنيـة غـير التقليديـة التـي عانـت منهـا دول مجلـس التعـاون الخليجـي الاختـلالات السـكانية ومـا تفرضـه مـن تهديـدات مبـاشرة كانتشـار الجريمـة وتهديـدات غـير مبـاشرة كتهديـدات الهويـة الوطنيـة وتعميـق أزمـة البطالـة الوطنيـة، بالإضافـة إلى تهديـد اختـلال الماليـة العامـة والاقتصـاد بسـبب الاعتـماد المفـرط عـلى البـترول، ومـا يلحـق بـه مـن اهتـزازات سـعرية عنيفـة، يترتـب عليهـا

مـن أزمـات ماليـة خانقـة تهـدد الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتماعـي والسـياسي لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي.

ومـن الاسـتعراض السـابق لأهـم التهديـدات الأمنيـة التـي تعـرض لهـا أمـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي في فـترة الدراسـة يتضـح لنـا، صحـة الفرضيـة ، وهـي تصاعـد التهديـدات الأمنيـة غـير التقليديـة التـي تتعـرض لهـا دول مجلـس التعـاون الخليجـي مقارنـة بالتهديـدات الأمنيـة التقليديـة (حـروب دوليـة أو وغـزو خارجـي) .

التوصيات

بناء على طبيعة المشكلة البحثية ، ونظراً للتغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية الخليجية ونوعية التهديدات الأمنية الجديدة، نضع بين أيدي الباحثين والمهتمين في الشأن الأمني الخليجي بعض التوصيات وهي:

١- ضرورة تفعيل العمل الخليجي الموحد لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تهدد دول مجلس التعاون الخليجي.

٢- محاربة الإرهاب الدولي تتطلب تشديد الرقابة على الأنظمة المالية لتجفيف منابع الإرهاب، ومحاربة الفكر المتطرف ونشر الوسطية والتسامح في المجتمع الخليجي، بالإضافة إلى المكافحة الأمنية المتمثلة في الاتفاقية الأمنية الخليجية الموحدة والإنتربول الخليجي والاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب.

٣- وضع برامج وخطط مكثفة في دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز الروح الوطنية والانتماء للوطن والابتعاد عن الطائفية السياسية.

٤- مشكلة البطالة وما يترتب عليها من آثار أمنية خطيرة، تتطلب إجراء إصلاحات جذرية في سوق العمل؛ لحماية العمالة الخليجية وتعزيز تنافسيتها مقابل العمالة الأجنبية، ويعيد التوازن في تركيبة القوى العاملة ؛ ومن ثم التوازن في التركيبة السكانية، مما يخفف من الآثار والانعكاسات الأمنية السلبية.

٥- تنويع مصادر الدخل الخليجي وعدم الاعتماد المفرط على البترول لتجنب الاختلالات المالية الناجمة عن التغيرات السعرية.

٦- تسريع الإصلاحات السياسية نحو تعزيز المشاركة السياسية التي تُعد من أهم مرتكزات الحكم الرشيد ومطلب رئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية.

٧- تقديم الدعم للقوى المعتدلة داخل الدول الفاشلة في الجوار الخليجي (اليمن ـ سوريا ـ ليبيا)، لحسم الصراعات الداخلية فيها بأسرع وقت.

٨- زيادة الإجراءات الدولية لمراقبة البرنامج النووي الإيراني لضمان عدم تحوّله إلى برنامج عسكري يهدد دول المنطقة بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية، والضغط على إيران لزيادة مستويات الأمن والسلامة المتدنّية في مشروعها النووي السلمي من ناحية أخرى.

٩- قيام دول مجلس التعاون الخليجي في وضع خطة للإنذار المبكر للكشف عن الإشعاعات النووية في حالة وقوع حوادث في المنشآت النووية الإيرانية أو تسريبات إشعاعية.

١٠- عمل مشاريع خليجية مشتركة لتحلية المياه وإنتاج الكهرباء على سواحل البحر الأحمر تكفي لتغطية احتياجاتها، فيما لو حدث تلوث نووي لمياه الخليج العربي.

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجـع العربية.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية.

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، بدر (٢٠١٣)،النزاعات الطائفية في منطقة الخليج، في: (محمد حامد الأحمري)، مستقبل التعدد المذهبي في منطقة الخليج العربي، (ط١)، قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية.
- العجمي، ظافر محمد (٢٠١٥أ) تحديدات الخليج ٢٠١٦، الإرهاب يكرر تقديم أوراق اعتماد جديدة للشباب، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، دبي ، عدد (٢١).
- علي، لويسي (٢٠١٢) آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي والممارسات الدولية الانفرادية، الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزر.
- الإبراهيم، يوسف حمد (٢٠٠٤)، إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون – مدخل اقتصادي وسياسي، في: علي خليفة الكواري (محرر)، نحو إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منتدى التنمية، اللقاء السنوي ٢٥، (ط١) الكويت : دار قرطاس للنشر .
- أبوزيد، أحمد محمد (٢٠١٠)، كينيث والتز : خمسون عاماً من العلاقات الدولية (١٩٥٩-٢٠٠٩)دراسة استكشافية،المجلة العربية للعلوم السياسية،عدد(٢٧).
- أبوزيد، أحمد محمد (٢٠١٢)، نظريات العلاقات الدولية: عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد ٩، العدد (٣٦) .
- أبوزيد، أحمد محمد (٢٠١٤) داعش والخليج: إرهاب وتهديدات متشابكة، الإمارات، معهد العربية للدراسات، استرجعت في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٧، http://studies.alarabiya.net

- أحمد، حسن الحاج علي (٢٠٠٦)، العالم المصنوع - دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، السودان، هيئة الأعمال الفكرية، مجلة أفكار جديدة، عدد (١٦).
- الأزدي، أحمد (٢٠١٥)، الطائفية السياسية والإرهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي، في (مسيرة التعاون الخليجي، التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية)، قطر، مركز الجزيرة للدراسات.
- الأسرج، حسين عبدالمطلب (٢٠١٤)، إشكالية البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، استرجعت في تاريخ٧فبراير ٢٠١٧

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/54600/1/MPRA_paper_54600.pdf

- الأسطل، كمال، (٢٠١١)، الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي - الجزء الأول ، استرجعت في تاريخ ١٥ مارس ٢٠١٧ ،

www.k-astal.com/index.php?action=detail&id=100

- إسماعيل، راشد أحمد (٢٠١٤)، سياسة بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه تداعيات أزمة ربيع الثورات العربية (البحرين نموجاً)، بيروت، المجلة العربية العلوم السياسية، العدد (٤٣-٤٤)، صيف – خريف .
- إمام، بن عمار (٢٠٠٨)، الحروب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي -دراسة حالة العراق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة .
- أمنية، مصطفى دلة (٢٠١٣)، الدراسات الأمنية النقدية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر .
- أنور، مالك (٢٠١٥)، الازدواجية الإيرانية مع الثورات العربية (٢)،الخليج أونلاين، استرجعت في تاريخ ١١ ابريل ٢٠١٧ http://klj.onl/ZRTfBs.

- باوتـشر، دايفـد (٢٠١٣) ، النظريـات السياسـية في العلاقـات الدوليـة، ترجمـة رائـد القاقـون، (ط١)، بـيروت :المنظمـة العربيـة للترجمـة .
- بخـوش، مصطفـى (٢٠٠٦)، مضامـين ومدلـولات والتحـولات الدوليـة بعـد الحـرب البـاردة، مجلـة العلـوم الإنسـانية، جامعـة محمـد خيـضر، عـدد (٣)
- بـدوي، محمـد طـه (١٩٧٢)، مدخـل إلى علـم العلاقـات الدولية،بـيروت، دار النهضـة العربيـة للطباعـة والنـشر .
- برقـوق، امحنـد (٢٠٠٧)،محـاضرات غـير منشـورة لطلبـة ماجسـتير العلاقـات الدوليـة و الأمـن الـدولي .
- بـراون، كريـس (٢٠٠٤)، تفهـم العلاقـات الدوليـة ، ترجمـة : مركـز الخليـج للأبحـاث، دبي: مركـز الخليـج للأبحـاث .
- البقـلي، أحمـد عبـد العزيـز أحمـد ((٢٠١٦، التركيبـة السـكانية وآثارهـا في التنميـة المسـتدامة ببلـدان مجلس التعـاون الخليجي (دراسـة حالـة دولـة الكويـت)، مجلـة بحـوث اقتصاديـة عربيـة، الجمعيـة العربيـة للبحـوث الاقتصاديـة، العـددان (٧٤-٧٥) ربيـع - صيـف .
- بـن عنـتر، عبـد النـور (٢٠٠٢)، الدولـة والعولمـة وظهـور مجتمـع مـدني عالمـي، مجلـة شـؤون الأوسـط، عـدد (١٠٧) .
- بـن عنتر،عبـد النـور (٢٠٠٥)، تطـور مفهـوم الأمـن في العلاقـات الدوليـة، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد (١٦٠) .
- بـن عنتر،عبـد النـور (٢٠١٤)،تهديـدات هجينـة، مجلـة العـربي الجديد،اسـترجعت في تاريـخ ٢٥ مايـو ٢٠١٧ www.alaraby.co.uk/opinion
- بـن عيـسي، محسـن بـن العجمـي (٢٠١١)، الأمـن و التنميـة، (ط١)، السـعودية، الريـاض، جامعـة نايـف العربيـة للعلـوم الأمنيـة .
- بـن غيـث (٢٠١٥)، دول الخليـج وسـوق النفـط : المسـارات المسـتقبلية والبدائـل، مركـز الروابـط للبحـوث والدراسـات الاسـتراتيجية ، اسـترجعت في تاريـخ ٧ فبراير ٢٠١٧ https://bit.ly/2TUhs9H

- بوزنـادة، معمـر (١٩٩٢)، المنظـمات الإقليميـة ونظـام الأمـن الجماعـي، (ط١)، الجزائـر: ديـوان المطبوعـات الجامعيـة.
- بوعامـود، محمـد سـعد (٢٠١٣) المفهـوم العـام للأمـن، مركـز الإعـلام الأمنـي – منشـورة عـلى موقـع وزارة الداخليـة، مملكـة البحريـن ، اسـترجعت في تاريـخ ١٥ مـارس ٢٠١٧ www.policemc.gov.bh
- بيليس،جـون، وسـتيف سـميث، (٢٠٠٤)، عولمة السياسـة العالميـة، (ط١عربية)، دبي، ترجمـة : مركـز الخليـج للأبحاث.
- التركـي ، فهـد (٢٠١٥) ،اصـلاح اختـلالات سـوق العمـل مدخـل للاصـلاح الاقتصـادي ، جريـدة الجريـدة الكوينيـة ، عـدد ٣-٢-٢٠١٥.
- توفيـق، حكيمـي (٢٠٠٨)، الحـوار النيوواقعـي –النيولـبرالي حـول مضامـين الصعـود الصينـي، دراسـة الـرؤى المتضاربـة حـول دور الصـين المسـتقبلي في النظـام الـدولي، أطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة الماجسـتير في العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة، الجزائـر، جامعـة باتنـة كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية.
- تـيري، ديبيـل (٢٠٠٩)، اسـتراتيجية الشـؤون الخارجيـة –منطق الحكـم الأمريكـي، ترجمـة: وليـد شـحادة، بـيروت، دار الكتـاب العـربي ومؤسسـة محمـد بـن آل راشـد آل مكتـوم.
- جريـدة أخبـار الخليـج (٢٠١٣)، مجلـس التعـاون الخليجـي وإعـادة بنـاء النظـام الإقليمـي العـربي، البحريـن ، اسـترجعت في تاريـخ ٣ ابريـل ٢٠١٧
www.akhbar-alkhaleej.com/12374/article_touch/5917.html
- جريـدة البيـان الإماراتيـة (٢٠٠٨)، العمالـة الوافـدة في دول التعـاون : المشـكلة والحلـول، اسـترجعت في تاريـخ ٥ مايـو ٢٠١٧ https://bit.ly/2TS5c9
- جريـدة الاقتصاديـة السـعودية (٢٠١٦) سـوق العمـل في دول الخليـج تشـهد اسـتقراراً في ٢٠١٦ والبطالـة عنـد ٦ , ٤ ٪، اسـترجعت في تاريـخ ٢١ مايـو ٢٠١٧ https://bit.ly/2SUvGHj

- جريدة السياسة الكويتية، (٢٠١٦)، مفاعل بوشهر الإيراني خطر دائم يفتقد معايير الأمان النووي، عدد (١٧١٣٢) .
- جريدة الشرق الأوسط (٢٠١٥)، الإرهاب والأمن الإقليمي الخليجي.. نحو تجديد التحالفات الدولية عدد (١٣٣١٣) .
- الجزيرة نت (٢٠١٥)، أهم المواقف الدولية من الاتفاق النووي مع إيران، استرجعت في تاريخ ٧ ابريل ٢٠١٧ https://bit.ly/2FvH4qj
- جندلي، عبد الناصر (٢٠٠٥)، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية،جامعة الجزائر.
- جندلي، عبد الناصر (٢٠٠٧)، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (ط١)، الجزائر: دار الخلدونية
- حتى، ناصيف يوسف (١٩٨٥)، نظريات في العلاقات الدولية، (ط١) بيروت:دار الكتاب العربي .
- حجاج، قاسم (٢٠١٤)،التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية،ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، الجزائر، ورقلة، ١٢-١٣ نوفمبر .
- الحربي، سليمان عبد الله (٢٠٠٨)، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٩) .
- حسن، أحمد محمد محمود (٢٠١٧)، دورالمملكة العربية السعودية فى مواجهة النفوذ الإيراني في اليمن، المركز الديمقراطي العربي ،استرجعت في تاريخ ٣ ابريل ٢٠١٧ https://bit.ly/2FyU6Ck

- حسن، وجدان فالح (٢٠١٤)، البرنامج النووي الإيراني وأثره في توازن القوى في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي مجلد ٤٢، العدد(١-٢)
- حمدوش رياض (٢٠٠٣)، نظرية العلاقات الدولية، محاضرة ملقاة على طلبة السنة الرابعة علاقات دولية، جامعة قسنطينة.
- حمدوش، رياض (٢٠٠٨)، تطور الأمن والدارسات الأمنية في منظوارت العلاقات الدولية، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٩ و ٣٠ أبريل.
- الحياني، حاتم حمادي حسن (٢٠١٣)، مصادر تهديد الأمن الوطني ووسائل حمايته، الامارات، الموقع الالكتروني كلية القيادة والأركان المشتركة،استرجعت في تاريخ ١٦ ابريل ٢٠١٧ https://bit.ly/2HaBJWV
- الخاطر، خالد بن راشد (٢٠١٥)، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، قطر، المركز العربي للأبحاث ، دراسة السياسات ،استرجعت في تاريخ ١٣ مايو ٢٠١٧ .https://bit. ly/2ALuQWd
- الخريف، رشود بن محمد (٢٠٠٩)، الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي: الحلول والمواجهة، ورقة مقدمة في مؤتمر العربي للسكان والتنمية في الوطن العربي: الواقع والآفاق ١٨-٢٠ مايو ٢٠٠٩م الدوحة - قطر،استرجعت في تاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٧ https://bit.ly/2Rqduc1
- خلاصي، خليدة كعسيس (٢٠١٤)، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٢١)
- خلجي، مهدي (٢٠١١)، تخبط سياسة إيران تجاه البحرين، تحليل سياسات، قطر،معهد واشنطن،استرجعت في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٧ https://bit.ly/2Cn0sl4

- سامية، ربيعي (٢٠٠٨)، آليات التحول في النظام الإقليمي، النظام الإقليمي لشرق آسيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر، جامعة منتوري كلية الحقوق قسم العلوم السياسية .
- سلامة، معتز (٢٠١٣)، تهديدات مستجدة : دورة الحروب المحتملة « في الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،العدد (١٩١) .
- سليم ، السيد محمد (١٩٩٧) ، تحليل السياسة الخارجية ، (ط٢) القاهرة : مكتبة النهضة.
- سليم، قسوم (٢٠١٠)،الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن، عبر منظورات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
- السيف، توفيق (٢٠٠٨)، المسألة الطائفية: بحثاً عن تفسير خارج الصندوق المذهبي، مركز الخليج لسياسات التنمية، استرجعت في تاريخ ١٤ ابريل ٢٠١٧ https://bit.ly/2TSQC1E
- شبانة، غسان (٢٠١٥) عملية عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ، https://bit.ly/2TOrWHp
- شبيبي، لخميسي (٢٠٠٩)، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة مابعد الحرب الباردة (١٩٩١ – ٢٠٠٨)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية.
- شركة الخبير المالية (٢٠١٤)، تحليل ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، https://bit.ly/1xtWaxu

- شفيق، نوران (٢٠١٦)، تقرير عن: ندوة الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، استرجعت في تاريخ ١٩ مارس ٢٠١٧ https://bit.ly/2TTUOyb
- الشهابي ،عمر هشام (٢٠١٦)، الخلل السكاني، في عمر الشهابي، ومحمود المحمود ومحمد الدوسري (محررون)، في الثابت المتحول ٢٠١٦: الخليج بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية، الكويت : مركز الخليج لسياسات التنمية .
- الشهابي ، عمر هشام (٢٠١٤) ، تفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون : تاريخه وأسبابه ومعوقات مواجهته ، في رائد زهير الجمالي وآخرون ، تحرير عمر الشهابي ، سكان الخليج مظاهر الخلل وآليات المواجهة ، الكويت: منتدى التنمية .
- شهرزاد، أدمام (٢٠١٣)، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد (١) .
- صالح، وهيبي (٢٠٠١)، قضايا عالمية معاصرة،(ط١)، دمشق: دار الفكر.
- صحيفة العرب اللندنية، (٢٠١٤)، أمن دول الخليج العربي من أمن اليمن واستقراره، العدد (٩٥٤٥) استرجعت في تاريخ ١١ مايو ٢٠١٧ https://bit.ly/2FBpK1Z
- صحيفة عربي٢١ (٢٠١٤)، ردود فعل خليجية على اتفاق النووي الإيراني، استرجعت في تاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٧ https://bit.ly/2RtxRoO
- صقر، أمل (٢٠١٤)، العوامل الأربعة : معوقات نشوب حرب مذهبية شاملة من الشرق الأوسط، المستقبل للأبحاث والدراسات.
- الصواني، يوسف محمد (٢٠١٣)، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٤١٦) .

- دان، تيم ،وآخرون (٢٠١٦)، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة : ديما الخضرا، (ط١)،قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- دن، تيموثي(٢٠٠٤)، الليبرالية، في جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي .
- دورتي، جيمس، روبرت بالستغراف (١٩٨٤)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (ط١)،ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع .
- الدسوقي، أيمن إبراهيم (٢٠١٥) ،معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٣٤) .
- دياب، أحمد (٢٠١٥)، أبعاد المواقف الدولية من التحالف العربي في اليمن، مجلة شؤون عربية، العدد (١٦٢) .
- راشد، سامح (٢٠١٥)، استقواء إيراني واستقطاب إقليمي: التداعيات غير النووية للاتفاق الإيراني الغربي : التداعيات غير النووية للاتفاق الإيراني الغربي، مجلة شؤون عربية، عدد(١٦٢) .
- الرشدان، عبدالفتاح علي سالم (٢٠١٤)، الأمن الخليجي : مصادر التهديدات واستراتيجية الحماية، (ط١)، قطر، مركز الجزيرة للدراسات .
- رفعت، سعيد (٢٠١٦)، التطورات الإقليمية والدولية وتداعياتها على ديناميكية الوضع العربي ، مجلة شؤون عربية، العدد (١٦٢) .
- ريان، محمد سعيد (٢٠٠٥)، الصراع على الخليج ومحاولة توظيف الإسلام، السياسي، القاهرة، (ط١)، القاهرة : مركز الحضارة العربية .
- الزبيدي، فوزي حسن (٢٠١٥)، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي، مجلة رؤى إستراتيجية، (العدد١١) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي .

- زقاغ، عادل (٢٠١٣)، إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي، استرجعت في تاريخ ٣ يناير ٢٠١٧ boulemkahel.yolasite.com
- زكريا، فريد (١٩٩٩)، من الثروة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة: رضا خليفة، (ط١)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر
- عالم، أمل (٢٠١٥)، الصراع السعودي الإيراني على اليمن : وجهة نظر يمنية، قطر، مركز الجزيرة للدراسات ، استرجعت في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٧. https://bit.ly/2p8ynaE
- عبدالحي، وليد (١٩٩٤)، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، (ط١)، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر .
- عبدالعزيز، أشرف (٢٠١٤)،الخطر الطائفي: الارتداءات المحتملة لتنظيم داعش على دول الخليج، مجلة السياسة الدولية ، استرجعت في تاريخ ١٩ مارس ٢٠١٧ www.siyassa.org.eg
- عبدالغفار، فاروق عبدالغفار (٢٠١٥)، إنخفاض أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة بحثية منشورة.
- عبدالقادر، عبد العالي (٢٠٠٩)، نظريات العلاقات الدولية ، محاضرات غير منشورة، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة. كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .
- عبدالمطلب، ممدوح عبدالحميد (٢٠١٤)، قراءة في كتاب التركيبة السكانية وأثرها على الأمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لـ سعد الشهري، مجلة الفكر الشرطي، الإمارات، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة ، المجلد ٢٣، العدد(٣) .
- العتيبي، منصور حسن (٢٠٠٨)، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩ - ٢٠٠٠) دبي: مركز الخليج للأبحاث.

- العجمي، أسماء (٢٠١٣)، الملف النووي الإيراني (مفاعل بوشهر ، الكويت، مجلس الامة،إدارة البحوث والدراسات، استرجعت في تاريخ ٣ فبراير ٢٠١٧ https://bit.ly/2RN5G3r
- العجمي، ظافر محمد (ب ٢٠١٥)، موقف دول الخليج من التطورات الراهنة في اليمن، قطر، مركز الجزيرة للدراسات.
- العجمي، ظافر محمد (٢٠١٧)، الخليجيون والإرهاب:الأكثر مكافحة، والأكثر تضررا،وأكثر من نسيت جهودهم، جريدة كل الوطن السعودية،٣ ابريل.
- عديلة، محمد الطاهر (٢٠٠٥)، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية (١٩٩٩- ٢٠٠٤) اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة قسنطينه، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية.
- عديلة، محمد الطاهر (٢٠١٦)، الجدل الليبرالي/ الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في التعاون الدولي،مجلة دفاتر السياسة والقانون،الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد (١٥) .
- عديلة، محمد الطاهر (٢٠١٥)، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر،جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية .
- عقيل، وصفي محمد (٢٠١٥)، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظريات العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، المجلد ٤٢، العدد (١).
- علو، أحمد (٢٠١٥)، الحرب الهجينة (HYBRID WARFARE) قتال بأرواح الآخرين وبأموالهم ، لبنان: مجلة الجيش، العدد (٣٦٥) ،استرجعت في تاريخ ٣ مايو ٢٠١٧ www.lebarmy.gov.lb/ar

- عـلي ، جمـال سـلامة (٢٠١٢)، الواقعيـة السياسـية في عـالم متغـير، مجلـة بحـوث الـشرق الأوسـط، العـدد(٣٠) .
- العـلي، سـحر باقـر (٢٠١٣) ، أثـر التغـير المناخـي على الأمـن الوطنـي الكويتي من خـلال البعـد الاقتصـادي، أطروحـة لنيـل الماجسـتير في العلـوم السياسـية،كلية الدراسـات العليـا جامعـة الكويت .
- عـودة، جهـاد (٢٠٠٥)، النظـام الـدولي : نظريـات و إشـكاليات، (ط١)، مـصر:دار الهـدى للنـشر والتوزيـع .
- عيـد، محمـد بـدري (٢٠١٥-أ)، أمـن الخليـج في عـام ٢٠١٥: الإدراك والخطـاب والسـلوك السياسي، قطـر: مركـز الجزيـرة للدراسـات ،اسـترجعت في تاريـخ ٩ أبريل ٢٠١٧ https://bit.ly/2AM32ku
- عيـد، محمـد بـدري (٢٠١٥-ب)، مسـتقبل العلاقـات الخليجية-الإيرانيـة بعـد الاتفـاق النـووي، قطـر : مركـز الجزيـرة للدراسـات ،اسـترجعت في تاريـخ ٩ أبريـل ٢٠١٧ https://bit.ly/24HRmdi
- عيـد، محمـد بـدري (٢٠١٥-ت)، داعـش وأمـن الخليـج: مـن تهديـد محتمـل إلى خطـر داهـم، قطـر: مركـز الجزيـرة للدراسـات ،اسـترجعت في تاريـخ ٩ أبريـل ٢٠١٧ https://bit.ly/2FyDquJ
- الغامـدي، سـعيد بـن محمـد وآخـرون (١٤٢٩هـ)، الأمـن الوطنـي، (ط١)، السـعودية: كليـة الملـك فهـد الأمنيـة.
- غـدار، حنين (٢٠١٧)، إدراك البُعـد الشيعي للإرهـاب ، مراجعـة الدراسـات الأمنيـة لجامعـة جـورج تـاون ، اسـترجعت في تاريـخ ٣ مايـو ٢٠١٧ https://bit.ly/2Ftnzi6
- غريفيثس، مارتـن، وتـيري اوكالاهـان (٢٠٠٢)، المفاهيم الأساسـية في العلاقات الدوليـة، (ط١)، دبي: مركـز الخليـج للأبحاث .
- غيـوم، إكزافييـه (٢٠٠١)، العلاقـات الدوليـة، ترجمـة : قاسـم المقـداد، بـيروت: دار الكتـاب العـربي .

- فـرج، انـور محمـد (٢٠٠٧)، نظريـة الواقعيـة في العلاقـات الدوليـة – دراسـة نقديـة مقارنـة في ضـوء النظريـات المعـاصرة، (ط١)، السـليمانية: مركـز كردسـتان للدراسـات الاسـتراتيجية .
- فريجة ، أحمد و فريجة ، لدمية (٢٠١٦) ، الأمـن والتهديـدات الأمنيـة في عـالم مـا بعـد الحـرب البـاردة ، دفاتـر السياسـية والقانـون ، العـدد (١٤) .
- فريـق الأزمـات العـربي (٢٠١٥) ، أزمـة دول مجلـس التعاون الخليجي في التعامل مـع الربيـع العـربي ، الأردن: مركـز دراسـات الـشرق الاوسـط ، اسـترجعت في تاريـخ ١٩ مايو ٢٠١٧ https://bit.ly/2Rs0piv
- القحطـاني، عـلي بـن حسـين (٢٠١١)، النظريـة الواقعيـة وتطورهـا في العلاقـات الدوليـة –دراسـة تحليليـة نقديـة للتجربـة التنظيريـة، مجلـة كليـة التجـارة للبحـوث العلميـة، المجلـد ٤٨ ، العـدد (٢) .
- قوجيلي،سـيد أحمـد (٢٠١١)، الحـوارات المنظوريـة وإشـكالية البنـاء المعرفـي فـي الدراسـات الأمنية،رسـالة لنيـل شـهادة الماجسـتير في العلـوم السياسـية والعلاقـات الدولية،كليـة العلـوم السياسـية والإعـلام، جامعـة الجزائـر.
- قوجيـلي، سـيد أحمـد (٢٠١٤)، الدراسـات الأمنيـة النقديـة «مقاربـات جديـدة لإعـادةتعريـف الأمـن،(ط.١)،الأردن:المركـز العلمـي للدراسـات السياسـية.
- قـوي، بوحنيـة (٢٠١٥)، السياسـة الخليجيـة الموحدة في إطـار التهديدات الأمنية، في الفـرص والتحديـات في دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة، دبي: مركـز المسبار للدراسـات والبحـوث .
- كشـك، أشرف محمـد (٢٠١٥)، الاتفـاق الإطـاري بشـأن البرامـج النوويـة الإيرانيـة: المضامـين، التداعيـات، الخيـارات الخليجيـة، مركـز البحريـن للدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة والطاقـة..
- كشـك، أشرف محمـد (٢٠١٦)، السياسـات الإيرانيـة تجـاة دول مجلـس التعـاون بعـد الاتفـاق النـووي : المضامـين والانعكسـات الإقليميـة، مركـز البحريـن للدراسـات الإسـتراتيجية والدوليـة والطاقـة .

- كميل، محمود شوقي مصطفى (١٩٨٥)، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي،(ط١) القاهرة:دار النهضة العربية .
- الكواري، علي (٢٠٠٤) إصلاح الخلل في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة منشورة الكترونياً ، استرجعت في تاريخ ٦ مارس ٢٠١٧ . www.arabrenewal.com
- أحمد الكواز (٢٠١١) ، تقيم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الخبراء ، الكويت : المعهد العربي للتخطيط
- لعور، راضية (٢٠١١)، اثر البعد الأمني على العلاقات الأورومغاربية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
- المانع ، صالح عبدالرحمن (٢٠١٥)، منطقة الخليج العربي.. وتداعيات الاتفاق النووي، الإمارات، جريدة الاتحاد ، استرجعت في تاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٧ https://bit.ly/2W2j2Iq
- مجلة درع الوطن (٢٠١٦)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: إنجازات وتحديات، الإمارات، استرجعت في تاريخ ٧ يناير ٢٠١٧ www.nationshield.ae .
- مجلة سياسات عربية (٢٠١٥)، عرض تقرير الشراكة الإستراتيجية . العربية الأمريكية والتوازن الأمني المتغير في الخليج ، أنتوني كوردسمان، العدد (١٧) .
- محمد عز العرب (٢٠١٤)، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج، القاهرة : المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، .www . ncmes.org/en/node/167
- المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط (٢٠١٣) حلقة نقاشية «الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية « القاهرة ، استرجعت في تاريخ ١٨ يناير ٢٠١٧ https://bit.ly/2qhxkGU

- مرسي، مصطفى عبد العزيز (٢٠١٥)، عاصفة الحزم : ضرورتها، أهدافها، آفاقها، وتداعياتها، مجلة شؤون عربية، العدد (١٦٢) .
- المرهون ، عبد الجليل زيد (٢٠٠٧) ، أمن الخليج وقضية التسلح النووي ،البحرين : مركز البحرين للدراسات والبحوث .
- المصري، خالد (٢٠١٢)، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠ ، العدد (٢).
- المشاقبة ، أمين، وسعد شاكر شبلي (٢٠١٢)،التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع .
- المشهداني، بان علي حسين (٢٠١٣)، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والحلول، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد(٢٤).
- مصباح، عامر (٢٠٠٢)، نظريات التحليل الإستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب العربي.
- المصري، خالد (٢٠١٤)، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية -دراسة نقدية للنظريات الوضعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠، العدد (١) .
- مطر، جميل وهلال، علي الدين (١٩٩٩)، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية»، (ط٢) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- مقلد، إسماعيل صبري (١٩٩١)، العلاقات السياسية الدولية : دارسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية .
- مظلوم ، محمد جمال (٢٠١٢) ، الأمن غير التقليدي، الرياض : مركز الدراسات والبحوث.

- منشاوي، إبراهيم، و عبد التواب، إبراهيم، (٢٠١٤)، سيناريوهات وخيارات: الصعود الحوثي ومستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي، http://www.acrseg.org/17389 .
- مورافسيك، آندري (٢٠٠٧)، الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي- بنيوي، ترجمة عادل زقاغ، استرجعت في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٧
www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3040.html
- ناصر، كرار أنور (٢٠١٦) ، تبدل الأولويات: محصلة التراجع الأمريكي في الشرق الأوسط ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، استرجعت في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٧ http://mcsr.net/news113
- نزاري، صفية (٢٠١١)، الأمن الثقافي في منطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة:دارسة مقارنة لحالات الجزائر، تونس، المغرب، مذكرة ماجستير جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .
- النعيمي، أحمد نوري (٢٠١٢) البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٦) .
- هافينغتون بوست (٢٠١٥)، كيف تبدو السُّعودية «وحيدةً» بعد الاتفاق النووي؟ ، استرجعت في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٧ http://m.huffpost.com/ar/entry/7856538 .
- الهيثي، صبري فارس (٢٠٠٩)، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، (ط ١)، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع .
- هونرباوم، إيريك (٢٠٠٩)، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ترجمة: أكرم حمدان ونزهت طيب، (ط١)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- وادي، عبدالحكيم سليمان (٢٠١٤)، الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية. الأسباب والمبررات، أمد للإعلام ، استرجعت في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٧ www.amad.ps/ar/Details/13009 .

- ورداني، يوسف (٢٠١٤)، مسارات قلقة: السياسات الخليجية في التعامل مع الشباب (١-٢)، المركز العربي للبحوث والدراسات ،استرجعت في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٧ http://www.acrseg.org .
- وندت، أكسندر (٢٠٠٦)،النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة : عبدالله جبر صالح العتيبي، الرياض، دار جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع.
- وولت، ستيفن، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، بدون تاريخ، استرجعت في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٧ www.boulemkahel.yolasite.com .
- ياماموريا،تاكايوكي (٢٠٠٨) مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ، ترجمة: عادل زقاع ، استرجعت في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٧ www.geocities.com

ثانياً - المراجع الأجنبية :

-Andrew Bradley Phillips (2007) «Constructivism», in Martin Griffiths (ed.) International Relations Theory for the Twenty-First Century: An introduction, (London: Routledge, First Edition), p 61.

-Baylis,Jhon , and Steve Smith(2001),The globalization of world politics: An Introduction to International Relation, 2nd ed.(New York: Oxford University Press..

-Bilgin,Pinar (2008),Critical Theory,In Paul D. Williams (ed.), Security Studies :An Introduction, New York : Routledge.

-Booth,Ken (2007)theory of world security, New York : Cambridge university press USA.

-Buzan,Barry (1991),New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, International Affairs 67.(3)

-buzan,Barry (1998),'security, the state, the new world order, and beyond, In Ronnie D. Lipschutz (ed.), On Security New York: Colombia University Press.

-Buzan,Barry (1997), Rethinking Security after the Cold War,Cooperation and Conflict ,Vol.32, (No.1)

-Buzan,Barry , and Ole Waever, (2003), Regions and Powers: The Structure of International Security ,Cambridge: Cambridge University Press.

-Buzan, Barry, & lene Hansen , (2014),The Evolution of Internation-

al Security Studies, USA , Cambridge University Press.,

-Campbell, David , and Michael Dillon,(1993),The Political Subject of Violence , Manchester: Manchester University Press.

-Case collective(2006),Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto, Security Dialogue,Vol. 37, (No. 4)

-Derian,James Der (1998),The Value of Security: Hobbes, Marx,Nietzsche, and Baudrillard,in:Ronnie D. Lipschutz(ed), On Security ,New York: Columbia.

-Devetack,Richard(2005), Postmodernism, in Burchill, Scott et , Theories of International Relations, 3rd ed,New York: Palgrave Macmillan.

-Gilpin, Robert G.(1986),The Richness of The Tradition of Political Realism, in Robert O.Keohane (ed), Neorealism and its critics ,New york: Columbia University Press.

-Hopf,Ted (1998),The Promise of Constructivism in International Relations Theory, International Security ,vol. 23. (No.1).

-Mcsweeney, Bill , (2004) ,Security, Identity and Interests: A sociology of international relations, United Kingdom Cambridge University press..

-Mearsheimer,John (2001),The Tragedy of Great Power Politics, New York,. WWW.Norton, 2001.

-Moravcsik, Andrew (1997),Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics, International Organization, 51(4.),

-Pfanner,Toni (2005), Asymmetrical warfare from the perspective of humanitarian law and humanitarian action, International Review of the Red Cross, V87,(N875).

-Rose, Gedeon (1998), Neoclassical Realism and Theories of For-

eign Policy, World Politics, Vol.51, (No.01).

-Robert M.A. Crawford, (2000) Idealism and Realism In International Relations: Beyond the Discipline, (London: Routledge, First Edition, p 01..

-Saches, Stephen (2015),the Change of the definition to The Security. Retrieved February 20 , 2017 from https://bit.ly/1qglMwB .

-Smith,Steve (2006),The concept of Security in a globalizing world, in: Robert G. Patman, Globalization and Conflict: National Security in a New Strategic Era, London and New York, Routledge.

-Stone,Marianne (2009),Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis,Security Discussion Papers Series1, Columbia University School of International and Public Affairs, New York , www.geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf

-Taureck, Rita(2006),Securitization theory and securitization studies, Journal of International Relations and Development Vol.9 (No.1).

-United Nation, (1994) , New Dimensions of Human Security, Retrieved March 20 , 2017 from https://bit.ly/2FCidQy .

-Waltz, Kenneth N.(2000), Structural Realism After the Cold War, International Security, Vol. 25,(No.1).

Williams, Paul, D (2008), SECURITY STUDIES: AN INTRODUCTION, londnon & new york , routledge.

-Zehfuss,Maja (2003),Forget September 11, Third World Quarterly, Vol. 24, (No. 3).

Abstract

This study aimed to understand the concept of security and its development in accordance with the approaches of international relations, and to know the nature of the traditional and non-traditional security threats that threaten national, regional and international security, analyze the sources of non-conventional security threats at different levels faced by the GCC countries and identify Gulf policies in the face of unconventional security threats to her.

The study relied on several approaches, the comparative approach and the system analysis methodology, to answer the central question: What are the effects of unconventional security threats on the security of the GCC?

Among the most important findings of the study are the following: The GCC countries are exposed to a range of new security threats, which are characterized as unconventional, such as the threats of political sectarianism, terrorism, demographic and economic imbalances, as well as threats of the Iranian nuclear project in terms of its impact on the balance of power and its environmental impacts from another side.

The study also found a difference in the concept of security between approaches to international relations.

In light of the results of the study, it recommended that GCC countries adopt new security strategies that take into consideration the change in the nature of security threats according to non-conventional security approaches in international relations, which were discussed in the study.